الموسوعة الحديثية
لمرويات الإمام أبي حنيفة

جمعه وأعده وعلق عليه

فضيلة العلامة المحدث المحقق

الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

الجزء الأول

المحتوى:

مقدمة الموسوعة الحديثية



الكتاب: الموسوعة الحديثية لمرويات الإمام أبي حنيفة

Title: AL-MAWSŪʿA AL-ḤADĪṮIYYA LIMARWIYYĀT AL-IMĀM ʾABĪ ḤANĪFA

التصنيف: حديث

Classification: Prophetic Hadith

المؤلف: الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

Author: Al-Shaykh Latifur Rahman Bahraich Al-Qasemy

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

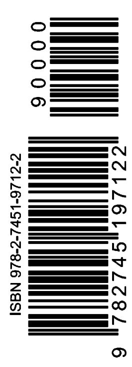
Pages	(20P./20Vols.) 7816 (٢٠جزء/٢٠مجلد)	عدد الصفحات
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2021 A.D. - 1442 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon / لبنان	بلد الطباعة
Edition	1st / الأولى	الطبعة

http://www.al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
sales@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢+
فاكس: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإني أشكر الله تعالى على فضله وكرمه، حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل الموسوعي الحديثي النادر بفضله وتوفيقه، فللّه الحمد أولاً وآخراً.

ثم أوجه خالص الشكر والتقدير أولا: إلى شيخنا ومرشدنا عَلَم الأولياء والصلحاء البركة القدوة الحافظ العالم: ذو الفقار أحمد المجددي حفظه الله وتولاه، الذي ملأ العالم برحلاته الواسعة، وأنفاسه القدسية عِلْمَ الإحسان والتزكية والسلوك، وخاصة في إفريقية وشبه القارة الهندية وروسيا وأوروبا، وذاع صيته في غالب المدن والبلاد على مستوى العالم، فجزاه الله عنا وعن جميع المسلمين.

وثانيا: إلى صاحب الفضيلة الداعية الكبير العلامة المحدث الشيخ: عبد الحفيظ المكي، الذي توفي إلى رحمة الله بتاريخ ١٨ ربيع الثاني من عام ١٤٣٨هـ في أثناء رحلة دعوية في مستشفى بيترميرتسبورغ PIETERMARITSBORG بجنوب إفريقية، ونُقل جثمانه إلى المدينة

المنورة ودُفن بالبقيع، وصلى عليه جمٌّ غفيرٌ في المسجد النبوي الشريف.

وكان رحمه الله كلفني لإعداد هذا المشروع الحديثي حينما كنت فرغت من عمل مسند الطحاوي سنة ١٤٢٦هـ، وقد تم هذا العمل في هذه السنة ١٤٤١هـ، وقد وصل عدد مجلدات هذا المشروع كاملا إلى (٤٣) مجلدا فللّه الحمد والمنّة على إتمامه.

وكان رحمه الله من أكثر الناس حرصاً على تكميل هذا المشروع، فقد سبقته المنيَّةُ قبل أن ينظر إلى هذه المجموعة الحديثية، فلو كان حيّاً لكان أشد الناس فرحاً وسروراً بصدور هذا الكتاب ونشره.

فجزاه الله عن الحديث وأهله خير الجزاء وجعل الجنة مثواه ورفع درجاته في أعلى عليين، آمين.

ولا يفوتنا هنا تقديم الشكر الجزيل للعالم الفاضل: عمر بن عبد الحفيظ، والشيخ: عبد الصمد بن عبد الحق صاحب مطابع الوحيد بمكة المكرمة، وصاحبه المفتي: شاهد محمود حفظهم الله، فإن لهم عناية خاصة بأمور الشيخ رحمه الله بعد وفاته، وبهذا المشروع الحديثي.

والأخ الفاضل عامر ملك المرحوم الذي توفي قبل شهور، كانت له عناية خاصة بإتمام مشروعنا الحديثي بمساعداته في تذليل جميع عقبات هذا الطريق فجزاه الله عنا وعن المسلمين.

وكذلك نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا وأعاننا بأي طريقة لإخراج هذا الكتاب، مثل الأخ الفاضل: حسن بن محمد إسماعيل بخش، والدكتور: سعود العقيلي سلمهما الله.

وكذلك فضيلة الشيخ الفاضل: شعيب حفيظ الرحمن، الذي صفَّ الكتاب نهائيّاً باهتمام بالغ، فجزاهم الله عنا وعن الإسلام وعن السنة المطهرة وخُدَّامها ومحبيها خير الجزاء.

وصلى الله على خير خلقه وسيد رسله وخاتم أنبيائه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً كثيراً.

كتبه

لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

تحريراً بمكة المكرمة

٣/ ٤/ ١٤٤١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا الكتاب الخامس عشر من سلسلة تجميع مرويات الإمام أبي حنيفة رحمه الله، المسمى بـ «**الموسوعة الحديثية لمرويات الإمام أبي حنيفة**» التي وعدناها في بداية كل كتاب الذي أعددته لهذا الموضوع المهم.

فهذا هو العمل الموسوعي الكبير الذي هو من أهم المصادر الحديثية لمرويات الإمام أبي حنيفة وآثاره المأخوذة من شتى دواوين السنة المعروفة، من المسانيد، والسنن، والصحاح، والجوامع، والمصنفات، والمستدركات، والمعاجم، والأجزاء، والمشيخات، ومشكل الآثار، وكتب الزوائد، والأطراف، والغرائب، والرجال، والتاريخ، والطبقات، والتراجم، وغيرها من كتب العلوم والفنون.

وسيصدر هذا العمل بفضل الله وتوفيقه لأول مرة بهذا القدر من الجمع والاستقصاء الذي كان يتمناه بعض أفاضل علماء المسلمين لكن اخترمتهم المنايا قبل بلوغ أمانيهم، بينما هو رد بليغ على الطاعنين المتعصبين الجافين المدعين بأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله كان قليل البضاعة في الحديث، مع أنه من كبار الحفاظ والمحدثين والمكثرين في رواية

الحديث النبوي الشريف، يدل عليه نصوص العلماء والمترجمين له ومصادر الحديث النبوي برواية الإمام أبي حنيفة وخاصة هذا الكتاب المبارك على رغم أنوف الحاقدين.

ثم الباعث لتأليفي هذا هو حكم شيخنا العلامة المحدث عبد الرشيد النعماني رحمه الله قبل عشرين سنة في بيت سراج كامل بالشامية بمكة المكرمة كما أذكره في الفصول الآتية.

وقد وفقت لهذا العمل المبارك لما استشرت فضيلة العلامة الداعية الإسلامي الكبير الشيخ عبد الحفيظ المكي رحمه الله بعد إنهاء عمل مسند الإمام الطحاوي رحمه الله، فأشار إلي بهذا العمل الموسوعي الكبير لأهميته، فبدأت به مستعينا بالله وحده، ووزعت العمل في مرحلتين:
المرحلة الأولى: تحقيق ونشر جميع مسانيد الإمام أبي حنيفة رحمه الله، الموجودة في مكتبات العالم، فسافرت لأجلها إلى مكتبات الهند وباكستان ومصر وتركيا وروسيا وإندونيسيا والسعودية، واستخدمت لها فهارس المخطوطات العالمية واستفسرت عنها أصحاب الخبرة بهذا الفن.

فحصلت بحمد الله وتوفيقه على عدة نسخ خطية لمسانيد الإمام أبي حنيفة، وقد نشرت منها ثلاثاً:

١- المسند، للحارثي.

٢- وفضائل الإمام أبي حنيفة، لابن أبي العوام.

٣- والمسند، لابن خسرو.

وقد جهزت بقيتها للنشر وهي كالتالي:

١- المسند، لابن المقرئ.

٢- المسند، للثعالبي.

٣- المسند، لأبي نعيم.

٤- «كشف الآثار الشريفة» للحارثي.

٥- جامع المسانيد، للخوارزمي.

٦- الآثار، لأبي يوسف.

٧- الآثار، للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

والمرحلة الثانية: هي تجميع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة من مصادر السنة المعروفة كما سأذكرها في الفصول الآتية.

فجمعت في هذا الكتاب من هاتين المرحلتين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة مرتّبة ومبوّبة ومخرّجة ومنسّقة وقد بلغت بفضل الله تعالى المرويات المرفوعة والموقوفة والآثار (١٠٥٨٨) عشرة آلاف وخمسمائة وثمانية وثمانين حديثا بحذف المكرر، وسمّيناه «**الموسوعة الحديثة لمرويات الإمام أبي حنيفة**».

نسأل الله سبحانه وتعالى الجواد الكريم أن يرزق هذا المجموع المبارك «**الموسوعة الحديثية لمرويات الإمام أبي حنيفة**» القبول لديه، ويوفق عباده للاستفادة منه، ويجعله ذخرا لنا وسببا للقرب إليه، ويرزقنا في جميع أعمالنا الإخلاص والسداد، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه.

وصلى الله على خير خلقه وخاتم أنبيائه سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً كثيراً.

وكتبه الفقير إلى رحمة ربه الكريم

لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

تحريرا في: ١١/ ٦/ ١٤٤٠هـ

بمكة المكرمة

المقدمة

في ذكر أمور نافعة يتوقف عليها الدفاع عما نسب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من قلة الحديث ورواية الأحاديث الضعيفة ومخالفتها وغيرها من الطعون والردود تعصباً وزوراً، وهي تحتوي على عدة فصول:

الفصل الأول

في ذكر الجهود المكثفة المباركة بجمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة موسوعيّاً عبر القرون

اعلم أن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة جمعت ودوّنت موسوعيّاً في مرحلتين:

* **الأولى:** تجميع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة من مسانيده المعروفة، وقد عمل بها الإمام أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي (المتوفى سنة ٦٦٥هـ)، فجمع أحاديثه من هذه المسانيد الخمسة عشر وهي كالتالي:

الأول: مسند أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري.

الثاني: مسند أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل المعروف بالنعال.

الثالث: مسند أبي الحسين محمد بن محمد بن المظفر.

الرابع: مسند أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني.

الخامس: مسند أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري.

السادس: مسند أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.

السابع: مسند الحسن بن زياد اللؤلؤي.

الثامن: مسند القاضي أبي الحسن الأشناني.

التاسع: مسند أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد بن خلي الكلاعي.

العاشر: مسند أبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي.

الحادي عشر: مسند أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري.

الثاني عشر: مسند محمد بن الحسن الشيباني.

الثالث عشر: مسند حماد بن أبي حنيفة.

الرابع عشر: الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

الخامس عشر: مسند أبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي.

* **الثانية**: تجميع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة من دواوين السنة، وكانت فكرة هذا العمل في صدور بعض العلماء المتأخرين المعروفين مثل الإمام عبد الحي اللكنوي، والإمام محمد زاهد الكوثري، والشيخ العلامة الفقيه أبي الوفا الأفغاني، والعلامة المحدّث الفقيه محمد ظفر العثماني صاحب «إعلاء السنن»، والعلامة المفتي مهدي حسن شاه جهانفوري، والشيخ العلامة المحدّث عبد الرشيد

النعماني، كما ذكروها في مؤلفاتهم، وسيأتي في فصل مستقل إن شاء الله.

ثم بدأ هذا العمل المبارك الشيخ العلامة عبد الرشيد النعماني رحمه الله، وجمع في مذكرته عدة أحاديث من دواوين السنة المعروفة، وكان يحرّض دائماً تلاميذه لهذا العمل المبارك، فقام لهذا العمل اثنان من تلاميذه، الأول: اسمه: محمد شهيد الله بن محمد أرض الله البنغلاديشي فقد أضاف من عنده على ما جمعه الشيخ رحمه الله وطبع هذا الكتاب باسم: «مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة» الصادر من المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، وعدد الأحاديث التي جمعت في هذه المجموعة (١٥٥) حديثا وأثراً.

والثاني: اسمه: فخر الدين الغلاني، واسم المجموعة التي جهزها للنشر «سعي السلام بجمع أحاديث أبي حنيفة الإمام» وعدد الأحاديث التي جمعت في هذه المجموعة (٢٣١) حديثاً.

والثالث: الفقير إلى الله راقم هذه السطور، وقد كنتُ جالساً مع الشيخ العلامة المحدّث عبد الرشيد النعماني رحمه الله قبل خمس وعشرين سنة في بيت سراج كامل بجانب الحرم المكي الشريف في الشامية، فذكر هذا الموضوع بالتفصيل، وأشار عليّ بجمع أحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

فجمعتُ في هذه المجموعة التي سميت بـ«الموسوعة الحديثية لجميع مرويّات الإمام أبي حنيفة» حسب ما تيسّر لي من شتّى مصادر الأحاديث النبوية من مسانيده الخاصة ودواوين السنة العامة مع زيادات وإضافات هامة على ما سبق من أعمال المرحلتين.

* **أما المرحلة الأولى في هذه المجموعة**: فإن أكبر كتاب موسوعي مصنف في هذا الموضوع هو جامع المسانيد للخوارزمي، ومؤلّفه ادّعى في فاتحة كتابه أنه أخذ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة وجمعها في هذا الكتاب من خمسة عشر مسنداً، لكن ظهر بعد التحقيق والتفتيش أنه ذكر أسانيد هذه الكتب المذكورة في بداية كتابه، لكنه لم يأخذ الأحاديث من جميعها، بل اكتفى في الأخذ من بعض المسانيد المشهورة، مثل: مسند الحارثي، وطلحة بن محمد، ومحمد بن المظفر، ومحمد بن عبد الباقي، والقاضي أبي الحسن الأشناني، وأبي بكر أحمد بن محمد بن خالد بن خلي الكلاعي، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وابن أبي العوام السعدي، وأبي نعيم الأصبهاني، وآثار الإمام محمد بن الحسن الشيباني ونسخته، ولم يأخذ أحاديث آثار أبي يوسف، ولا من نسخته، ولا من مسند حماد بن أبي حنيفة، ولا من مسند أبي أحمد عبد الرحمن بن عدي الجرجاني.

ثم الكتب التي أخذ عنها الأحاديث لم يبالغ في الاستقصاء عنها، بل ذكر غالبها كما وقع عنه في المسانيد المعروفة، كمسند الحارثي، وابن خسرو، وقد وقع الترك منه في بعض المسانيد، كمسند أبي نعيم الأصبهاني، فإنه ذكر له حديثين فقط، وكمسند ابن أبي العوام السعدي، فإنه ذكر له عدة أحاديث فقط.

وقد عملت للأخذ من هذا الكتاب من وجهين:

الأول: أن المسانيد التي حواها جامع المسانيد قد ظفرت على نسخها الخطية، فحققتها وجهزتها للنشر، فلم أعتمد على جامع المسانيد في هذه، بل اعتمدت على نفس المسانيد للأخذ منها أحاديث هذا القسم من المسانيد.

والكتب التي حققتها للنشر هي: كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ومسند الحارثي، وابن أبي العوام، وأبي نعيم الأصبهاني، وابن خسرو.

فهذه الكتب الخمسة لم أعتمد لأحاديثها على جامع المسانيد، بل أخذت الأحاديث مباشرة من نفس الكتب المحقّقة.

والثاني: أن الكتب التي حواها جامع المسانيد ولم أظفر لها على نسخ خطية، بل هي من المفقودات فلم يبق لنا سبيل للأخذ عنها سوى هذا

الكتاب الموسوعي، المسمى: بجامع المسانيد، فاعتمدت على جامع المسانيد لأخذ الحديث من المسانيد التي حواها جامع المسانيد، وهي كالتالي:

١- المسند لأبي القاسم طلحة بن محمد.

٢- المسند لأبي الحسين محمد بن محمد بن المظفر.

٣- المسند للقاضي أبي الحسن الأشناني.

٤- المسند لأبي بكر محمد بن عبد الباقي.

٥- المسند لأبي بكر أحمد بن محمد بن خالد بن خلي الكلاعي.

٦- المسند للحسن بن زياد.

٧- المسند لمحمد بن الحسن الشيباني.

ثم أحاديث مسند الحسن بن زياد اللؤلؤي كانت موجودة في الإمتاع للإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله، فأخذتها من هناك، وإذا لم أجد في الإمتاع أخذت من جامع المسانيد، ولما تكرر عندهما حذفت المكرر وأثبت أرقام المحذوف في الهامش.

وأما الكتب التي ذكر أسانيدها الخوارزمي في بداية جامع المسانيد ولم يذكر أحاديثها، كالآثار للإمام أبي يوسف، أو ذكر حديثين كمسند أبي نعيم الأصبهاني، فحققتهما وأخذتُ عنهما أحاديثهما بدون واسطة جامع المسانيد.

وأما الكتب التي لم يذكرها الخوارزمي ولم يأخذ عنها الأحاديث وهي: مسند ابن المقرئ، والثعالبي، و«كشف الآثار الشريفة» - وهو كتاب ضخم جهزته للنشر في أربع مجلدات - فأخذت عنها الأحاديث.

* **وأما المرحلة الثانية**: وهي تجميع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة من دواوين السنة المعروفة، وقد عملت لأخذ الأحاديث منها عن طريق برنامج «المكتبة الشاملة» و«جوامع الكلم»، وبالمراجعة إلى أصل الكتاب وتقليب أوراقه، فحصل لنا بفضل الله وتوفيقه عدد كبير من أحاديثه صلى الله عليه وسلم برواية الإمام أبي حنيفة.

وبالتالي أسماء الكتب التي أخذت عنها الأحاديث من دواوين السنة العامة والخاصة:

١- «الأصل» للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

٢- «الآثار» للإمام أبي يوسف، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٣- «الآثار» للإمام محمد بن الحسن الشيباني، المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٤- «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم الضحاك الشيباني، ط دار الراية، الرياض ١٤١١هـ.

٥- «إتحاف الخيرة المهرة» لأبي بكر إسماعيل البوصيري، ط مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ.

٦- «الحجة على أهل المدينة» للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

٧- «أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، ط إحياء التراث العربي ١٣١٢هـ.

٨- «أحكام القرآن» للطحاوي، ط تركيا.

٩- «أخبار القضاة» لوكيع بن خلف، ط عالم الكتب بيروت لبنان.

١٠- «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للحسين بن علي الصيمري، ط عالم الكتب بيروت ١٤٠٥هـ.

١١- «أخلاق النبي وآدابه» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط القاهرة مصر ١٣٨٧هـ.

١٢- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلى عبد الله بن الخليل الخليلي، دار الفكر ١٤١٤هـ.

١٣- «الأسماء والكنى» لأبي بشر الدولابي، ط دائرة المعارف النعمانية الهند ١٣٢٢هـ.

١٤- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر بهامش «الإصابة»، ط مطبعة السعادة مصر ١٣٢٨هـ.

١٥- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري، ط المكتبة الإسلامية بطهران.

١٦- «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر بهامش الاستيعاب، ط مطبعة السعادة مصر ١٣٢٨هـ.

١٧- «اعتقاد أهل السنة» لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، ط دار طيبة الرياض ١٤٠٢هـ.

١٨- «الإمتاع» بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع للإمام الكوثري.

١٩- «أمالي ابن بشران» لعبد الملك بن محمد بن بشران، ط دار الوطن ١٤١٨هـ.

٢٠- «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن النديم، تحقيق سهيل زكار، ط المكتبة التجارية مكة المكرمة.

٢١- «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني تحقيق سيد كسروي حسن، ط دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ.

٢٢- «تاريخ بغداد» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب، ط دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

٢٣- «تاريخ جرجان» لحمزة بن يوسف السهمي، ط دائـرة المعـارف العثمانية الهند ١٣٦٩هـ.

٢٤- «تاريخ دمشق» لابن عساكر الدمشقي، تحقيق علي شير، ط دار الفكر بيروت لبنان ١٤١٥هـ.

٢٥- «التدوين في أخبـار قـزوين» لعبـد الكـريم الرافعـي القـزويني، تحقيق عزيز الله، دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.

٢٦- «تذكرة الحفاظ» لشمس الدين محمد بن أحمد الـذهبي، ط دائـرة المعارف النعمانية الهند ١٣٧٤هـ.

٢٧- «تفسير السمرقندي» لأبي الليث نصر بـن محمـد الـسمرقندي، ط دار الفكر بيروت.

٢٨- «التمهيد لما في الموطإ مـن المعـاني» لأبـي عمـر ابـن عـبر الـبر النمري، ط وزارة الأوقاف المغرب.

٢٩- «تهذيب الآثار» لأبي جعفر محمـد بـن جريـر الطـبري، تحقيـق محمود شاكر، مكتبة المدينة القاهرة.

٣٠- «جامع المسانيد» للخوارزمي، ط المكتبة النعمانية.

٣١- «جامع المسانيد والسنن» لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي، تحقيق أمين قلعجي، ط دار الفكر لبنان.

٣٢- «جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» لأبي الشيخ أحمد الأصبهاني، ط مكتبة الرشد ١٤١٧هـ.

٣٣- «جزء الألف دينار» لأبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي، ط دار النفائس الكويت ١٤١٤هـ.

٣٤- «جامع بيان العلم وفضله» لأبي عمر ابن عبد البر القرطبي، ط إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.

٣٥- «الجامع لأخلاق الراوي» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب، ط مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣هـ.

٣٦- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم أحمد الأصبهاني، ط دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ.

٣٧- «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار، ط دار الكتب العربي بيروت لبنان.

٣٨- «الزهد والرقائق» للإمام عبد الله بن المبارك، بتحقيق الأعظمي، مجلس إحياء المعارف الهند ١٣٨٥هـ.

٣٩- «السنن الكبرى» للإمام أحمد بن شعيب النسائي، ط دار الكتب العلمية ١٤١١هـ.

٤٠- «السنن الكبرى» لأحمد بن علي البيهقي مع الجوهر النقي لابن التركماني، دائرة المعارف النعمانية.

٤١- «السنن» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط دار الفكر بيروت لبنان.

٤٢- «السنة» لأبي بكر ابن أبي عاصم الشيباني، بتحقيق الشيخ الألباني، ط المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.

٤٣- «شرح مشكل الآثار» لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ.

٤٤- «شرح معاني الآثار» لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق محمد زهري، ط عالم الكتب بيروت ١٤١٤هـ.

٤٥- «شعب الإيمان» لأحمد بن علي البيهقي، تحقيق محمود سعيد زغلول، دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ.

٤٦- «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد، ط دار صادر بيروت لبنان.

٤٧- «طبقات المحدّثين بأصبهان» لأبي الشيخ أحمد بن حيان الأصبهاني، دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ.

٤٨- «عمل اليوم والليلة» لأبي بكر أحمد بن محمد ابن السني الدينوري، ط مكتبة الشيخ بهادر آباد كراتشي.

٤٩- «غريب الحديث» لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، ط جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ.

٥٠- «الفقه الأكبر» للإمام محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط مكتبة الفرقان الإمارات العربية ١٤١٩هـ.

٥١- «الفوائد» لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي، ط مكتبة الرشد الرياض ١٤١٢هـ.

٥٢- «القراءة خلف الإمام» لأحمد بن علي البيهقي، ط دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ.

٥٣- «القضاء والقدر» لأحمد بن علي البيهقي تحقيق أبي الفداء، ط مؤسسة الكتب الثقافية الرياض.

٥٤- «القند في ذكر علماء سمرقند» لعمر بن محمد النسفي، ط مكتبة الكوثر السعودية ١٤١٢هـ.

٥٥- «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ط دار الفكر بيروت ١٤٠٩هـ.

٥٦- «كتاب الخراج» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، بدون الطبعة والتاريخ.

٥٧- «كتاب الرؤية» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط مكتبة المنار الأردن ١٤١١هـ.

٥٨- «كتاب الصلاة» لأبي نعيم الفضل بن دكين، ط مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة ١٤١٧هـ.

٥٩- «كتاب العظمة» لأبي الشيخ أحمد بن حيان الأصبهاني، ط دار العاصمة الرياض ١٤٠٨هـ.

٦٠- «الكشف والبيان» لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، ط دار إحياء التراث ١٤٢٢هـ.

٦١- «كشف الآثار الشريفة» في مناقب الإمام أبي حنيفة، المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٦٢- «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي المتقي الهندي، ط دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ.

٦٣- «المحدّث الفاضل» للحسين بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق عجاج، ط دار الفكر ١٤٠٤هـ.

٦٤- «مختصر اختلاف العلماء» لأبي جعفر أحمد الطحاوي، ط دار البشائر الإسلامية ١٤١٧هـ.

٦٥- «مسند الإمام أحمد بن حنبل» ط مؤسسة قرطبة بالقاهرة مصر، والطبعة الثانية المحققة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ١٤٢٢هـ.

٦٦- «مسند أبي يعلى الموصلي» لأحمد بن علي بتحقيق حسين سليم أسد، ط دار المأمون دمشق ١٤٠٤هـ.

٦٧- «مسند خليفة بن خياط»، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.

٦٨- «المسند» لأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة ط دار الوطن الرياض.

٦٩- «المسند» لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، ط مؤسسة قرطبة بالقاهرة مصر ١٤١٦هـ.

٧٠- «مسند» أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري، ط المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٧١- «مسند» أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل المعروف بالنعال.

٧٢- «مسند» أبي الحسين محمد بن محمد بن المظفر.

٧٣- «مسند» أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٧٤- «مسند» أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري.

٧٥- «مسند» الحسن بن زياد اللؤلؤي.

٧٦- «مسند» القاضي أبي الحسن الأشناني.

٧٧- «مسند» أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد بن خلي الكلاعي.

٧٨- «مسند» أبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، ط المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٧٩- «مسند» أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري.

٨٠- «مسند» أبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي، ط المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٨١- «مسند» محمد بن الحسن الشيباني.

٨٢- «مسند» الشهاب لمحمد بن سلامة القضاعي، ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧هـ.

٨٣- «مسند» الإمام أبي حنيفة لابن المقرئ ، المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٨٤- «مسند» الإمام أبي حنيفة للثعالبي، المكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٨٥- «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله النيسابوري مع تلخيص الذهبي، ط دار المعرفة ١٤٠٦هـ.

٨٦- «المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط المجلس العلمي ١٣٩٢هـ.

٨٧- «المصنف» لأبي بكر بن أبي شيبة الكوفي، ط مكتبة الرشد الرياض ١٤٠٩هـ.

٨٨- «معجم ابن الأعرابي» لأبي سعيد أحمد بن محمد، ط دار ابن الجوزي السعودية ١٤١٨هـ.

٨٩- «معجم ابن المقرئ» لأبي بكر محمد بن الحسن البغدادي، ط مكتبة الرشد الرياض ١٤١٥هـ.

٩٠- «المعجم الأوسط» للإمام بن أحمد الطبراني، ط دار الحرمين القاهرة ١٤١٥هـ.

٩١- «المعجم الكبير» للإمام سليمان الطبراني تحقيق حمدي السلفي، ط مكتبة الحراء الموصل ١٤٠٤هـ.

٩٢- «معجم الشيوخ» لمحمد بن جميع الصيداوي، ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ.

٩٣- «معجم السفر» لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، ط المكتبة التجارية مكة المكرمة.

٩٤- «المعجم الصغير» للإمام سليمان بن أحمد الطبراني مع الروض الداني، ط المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.

٩٥- «معجم الصحابة» لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ط مكتبة الغرباء الأثرية ١٤١٨هـ.

٩٦- «معرفة الصحابة» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط مكتبة الحرمين الرياض ١٤٠٨هـ.

٩٧- «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلمية ١٣٩٧هـ.

٩٨- «معرفة أسامي أرداف النبي صلى الله عليه وسلم» لأبي زكريا يحيى ابن مندة، تحقيق يحيى مختار، ط بيروت ١٤١٠هـ.

٩٩- «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» لشمس الدين محمد الذهبي، ط دائرة المعارف النعمانية الهند ١٣٧٤هـ.

١٠٠- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن حجر العسقلاني، ط مؤسسة قرطبة مكة ١٤١٨هـ.

١٠١- «المؤتلف والمختلف» لأبي الحسن الدارقطني، ط دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤٠٦هـ.

١٠٢- «موضح أوهام الجمع والتفريق» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب، ط دار المعرفة، بيروت ١٤٠٧هـ.

١٠٣- «الموطأ» برواية محمد بن الحسن الشيباني.

١٠٤- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لعمر بن شاهين البغدادي، ط مكتب المنار ١٤٠٨هـ.

المنهج الذي اخترته لترتيب هذا الكتاب:

اعلم أن الترتيب الذي وقع في التبويب هو أني بدأت الكتاب من كتاب الإيمان ثم كتاب العلم ثم بالطهارة وبالتالي كتاب الأنجاس، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الرضاع، كتاب الطلاق، كتاب الإيلاء، كتاب الظهار، كتاب العدة، كتاب العتق والتدبير والولاء، كتاب الأيمان والنذور، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الجنايات، كتاب الأحكام، كتاب الجهاد والسير، كتاب البيوع، كتاب السلم، كتاب الرهن، كتاب الشفعة، كتاب المزارعة، كتاب الفضائل والشمائل، كتاب فضل الصحابة، كتاب فضل أمّته صلى الله عليه وسلم، كتاب الأطعمة والأشربة، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الأضاحي والعقيقة، كتاب اللباس والزينة، كتاب الطب والمرض، كتاب الأدب، كتاب الرقاق، كتاب الفتن، كتاب التفسير، كتاب الوصايا والفرائض،

كتاب يوم القيامة. هذه هي الكتب التي عنونت بها أحاديث هذا الكتاب.

ثم أدرجت الأبواب تحت كل كتاب ليتوافق الأخبار الواردة فيه، ورتبت أحاديث كل باب من حيث ترتيب أحاديث آثاري أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني لتقدّمهما.

ثم ذكرت أحاديث مسند ابن أبي العوام السعدي، ثم ذكرت أحاديث الحارثي، من المسند والكشف، ثم ذكرت أحاديث مسند ابن المقرئ وأبي نعيم، ثم ذكرت الأحاديث التي حواها جامع المسانيد من مسند طلحة ومحمد بن المظفر والأشناني... وغيرها كما سبق.

ثم ذكرت أحاديث مسند ابن خسرو، ثم ذكرت أحاديث الثعالبي، ثم ذكرت أحاديث دواوين السنة العامة.

ولما تكرر من الأحاديث سنداً ومتناً حذفت المكررات، وأثبت أرقامها في الهامش لتدلّ على المحذوفات.

- تنبيه:

اعلم أن الأحاديث والآثار المنقولة في دواوين السنة غالبها مأخوذة من المسانيد الموجودة أو المفقودة، وهي مروية من طريق أصحاب المسانيد أو من طريق تلاميذ الإمام أبي حنيفة.

فالأحاديث والآثار المروية في دواوين السنة متّحدة مع أحاديث مسانيد الإمام أبي حنيفة مآلا، وهي داخلة في قسم أحاديث مسانيد الإمام أبي حنيفة من هذه الجهة، ولا يؤثر تقوية أسانيد أحاديث مسانيد الإمام أبي حنيفة من حيث الصحة والضعف بسبب ذكرها في دواوين السنة؛ فإن أحاديث دواوين السنة من قبيل المستخرجات على أحاديث المسانيد، ولا ترتقي درجتها بورودها في دواوين السنة، إلا أن بعض أصحاب الصحاح ذكروها في صحاحهم، وهي لا تزيد على واحد أو اثنين غير أن فيه إشعاراً بأن أحاديث الإمام أبي حنيفة غير متروكة في دواوين السنة المعروفة، والمحدّثون رغبوا في رواية أحاديثه؛ لذا تجد جماعة من المحدّثين جمعوا مسانيده لأحاديثه مع أنهم ليسوا من الأحناف، فأحاديث الإمام أبي حنيفة غير متروكة في طبقة من المحدّثين حيث ذكروا أحاديثه في المطوّلات والمختصرات، وهذا يدل على اعتناء المحدّثين بأحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

الفصل الثاني
في سرد بعض النقول من قبل بعض علماء الأعلام في أهمية هذا العمل أي الاستخراج من دواوين السنة

يقول الإمام عبد الحي اللكنوي في «تذكرة الراشد» ٦/ ٢١٧ مجموعة رسائل اللكنوي: إن من طالع تصانيف تلامذته التي أسندوا الروايات فيها وخرجوها بأسانيدها، ورووا فيها عن أبي حنيفة كموطإ الإمام محمد وكتاب الحجج له، وكتاب الآثار والسير له، وكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف، والأمالي له، وغير ذلك مما لا يعدّ وجد فيها الروايات عن الإمام عن أساتذته بسندهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أزيد من مائة بل مائتين، لا بل تزيد على ألف وألفين، وقال أيضاً: من طالع تآليف ابن أبي شيبة والدارقطني والحاكم والبيهقي وعبد الرزاق، والطحاوي كشرح معاني الآثار له، ومشكل الآثار له، وغير ذلك من كتب النّقّاد وجد فيها من روايات أبي حنيفة ما لا يعد بالأعداد، انتهى.

ويقول الشيخ العلامة المحدّث الفقيه ظفر أحمد العثماني رحمه الله في «إعلاء السنن» ٤/ ٢٣، ٢٤: ما يوجد من أحاديث أبي حنيفة التي أسندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير أيضا، منها ما جمعه الحفاظ في مسانيدهم، ومنها ما ذكره أصحابه محمد بن الحسن في الآثار، والموطأ،

وكتاب الحجج، والمبسوط، والزيادات، والجامع الصغير، والجامع الكبير، وغيرها، وأبو يوسف، وابن المبارك، والحسن بن زياد، وغيرهم في كتبهم ووكيع بن الجراح في مسنده، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق في مصنفيهما، والحاكم في مستدركه، وابن حبان في صحيحه، والبيهقي في سننه وكتبه، والطبراني في معاجمه الثلاثة، والدارقطني في سننه وفي غرائب مالك، وغيرهم في غيرها من الكتب، فلو جمعنا تلك الأحاديث كلها في مجلد لكان كتابا ضخما، انتهى.

وقال الشيخ العلامة المحدّث الفقيه المفتي الأجل السيد مهدي حسن الشاهجهانفوري في مقدمة «قلائد الأزهار» ص٣: وبهذا ظهر لك بطلان قول من قال: إن أبا حنيفة لم تبلغه إلا سبعة عشر حديثا، ونقل هذا القول النواب صديق حسن خان في كتابه أبجد العلوم، والحطة، ولم يجب عنه مع علمه بأنه غلط فاحش، تردّه كتبه وكتب أصحابه وغيرهم، وهذا كتاب الآثار فيه أكثر من مائة حديث، وهذا سنن الدراقطني فيها أزيد من سبعة عشر حديثا من رواية الإمام أبي حنيفة، وفي تذكرة الحفاظ، والمستدرك للحاكم، والمعجم الصغير للطبراني، ومسند أبي داود الطيالسي، وسنن البيهقي، والطحاوي، والموطأ لمحمد، وكتاب الحجة له وغيرها من كتب أحاديث رواها الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه، انتهى.

ويقول المفتي فخر الدين الغلاني في فاتحة كتاب «سعي السلام بجمع

أحاديث أبي حنيفة الإمام»: وقصة هذا العمل أنه شمر لهذا الأمر العالم الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري، وتمنّى أن يجمع أحاديث أبي حنيفة التي انتشرت في كتب الأحكام، كما أشار السيوطي لجمع أحاديثه في آخر تبييض الصحيفة، لكنه شغلته أمور أخرى مهمة، فوجه لهذا العمل الشيخ المحقق أبا الوفا الأفغاني رحمه الله، وهو أيضا لم يتيسر له الفرصة لهذا العمل، فكتب الشيخ أبو الوفا الأفغاني إلى الشيخ العلامة المحدّث عبد الرشيد النعماني رحمه الله، فتولى هو مسؤولية هذا العمل كما ذكرته سابقا.

الفصل الثالث

في عدد أحاديث الأحكام

قال الزركشي في «البحر المحيط» ٨/ ٢٣١: معرفة ما يحتاج إليه من السنن المتعلقة بالأحكام: قال الماوردي: قيل: إنها خمسمائة حديث، وقال ابن العربي في «المحصول» ص١٣٥: هي ثلاثة آلاف سنة، وشدد أحمد وقال أبو الضرير: قلت له: كم يكفي الرجل من الحديث حتى يمكنه أن يفتي! يكفيه مائة ألف؟ قال: لا، قلت: مائتا ألف؟ قال: لا، قلت: ثلاثمائة ألف؟ قال: لا، قلت: أربعمائة ألف، قال: لا، قلت: خمسمائة ألف؟ قال: أرجو، وفي رواية: قلت: فثلاثمائة ألف، قال: لعلّه، وكان مراده بهذا العدد آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون ولهذا قال: من لم يجمع طرق الحديث لا يحل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به، انتهى.

وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول» ٢/ ٢٠٧: قال بعض أصحابه: هذا محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو يكون أراد وصف أكمل الفقهاء، فأما ما لا بدّ منه فقد قال أحمد رحمه الله: الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين.

وقال البيهقي في «مناقب الشافعي» ١/ ٥١٩: سئل الإمام الشافعي: كم أصول الأحكام؟ فقال: خمسمائة، فقيل: كم أصول السنة؟ فقال: خمسمائة، فقيل له: كم منها عند مالك؟ قال: كلها إلا خمسة وثلاثين.

وفي رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص٢٦، قال أبـو داود السجـستاني عن «سننه»: ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، وكان ابن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث، وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم نحـو تـسعمائة حـديث، فقيـل لـه: إن أبـا يوسف قال: هي ألف ومائة؟ قال ابن المبارك: أبـو يوسـف يأخـذ بتلـك الهناة من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة.

وفي «توضيع الأفكار» للصنعاني ١/ ٦٢ عن ابن حجر: قال أحمد بـن حنبل: وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة، وكذا قال إسحاق بن راهوية عن يحيى بن سعيد، وذكر القاضـي أبـو بكـر بـن العربي أن الذي في الصحيحين من الأحاديث نحـو ألفـي حـديث، وقـال أبو بكر السختياني عن ابن المبارك: تسعمائة، وقـال الحـافظ العـسقلاني: ومرادهم بهذه العلة ما جاء عن النبي صلى الله عليـه وسـلم مـن أقوالـه الصـريحة في الحلال والحرام وقال: كل منهم بحسب ما وصـل إليـه ولهـذا اختلفوا.

الفصل الرابع
في كثرة روايات الإمام أبي حنيفة في التحمّل والسماع
مع ذكر عدد أحاديثه

اعلم أن الحديث من حيث الأخذ والأداء ينقسم إلى قسمين: الأول: تحمل الروايات وسماعها، والثاني: أداؤها؛ لأن طالب الحديث يأخذ الأحاديث عن مشائخه أولاً، ثم يملي على أصحابه أو يكتب في تواليفه ثانياً، فالأول يسمى بالتحمّل، والثاني يسمى بالأداء، ويتأيد هذا بما يوجد في تراجم بعض المحدّثين الكبار عدد كبير من مروياتهم، لكن لا يوجد في تواليفهم هذا القدر من الأحاديث، كما يقول الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» ٤٦٣ في ترجمة الليث بن سعد، قال شعيب بن الليث: قيل لليث: إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك، فقال: أَوَكُلٌّ ما في صدري في كتبي؟ لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١/ ٥٤٤ في ترجمة الإمام أحمد بن الفرات الرازي أنه قال: كتبت ألف ألف حديث وخمسمائة ألف، فعملت من ذلك في تواليفي خمسمائة ألف حديث، أي صنف ثلث ما كتب ومع ذلك فأين الخمسمائة ألف حديث؟!.

وقال الزركشي في «النكت» ١/ ١٩٠ - ١٩٤: قال القاضي ابن المنتاب: إن مالكاً روى مائة ألف حديث جمع منه في موطّئه عشرة آلاف،

ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى وصلت إلى خمسمائة.

وقال ابن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها هذه السنن فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، والمراسيل نحو ستمائة حديث.

وذكر أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي في كتابه «إيضاح ما لا يسع المحدّث جهله» الذي اشتمل عليه كتاب البخاري من الأحاديث سبعة آلاف وستمائة ونيف، اختارها من ألف ألف حديث وستمائة ألف حديث ونيف.

وقال ابن حجر في «هدي الساري» ص١٨: صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، انتهى.

فهذه وأمثالها كثيرة تدلّ على الفرق بين تحمل الروايات وأدائها عند المحدثين.

هكذا إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله كان كثير التحمل قليل الأداء؛ فإنه روى عن مشائخه أحاديث كثيرة لكنه شغله استنباط المسائل عن مسؤولية أدائها.

ويشهد على كثرة أحاديثه ما وقع في كتابه «الوصيّة» لابنه حماد؛ يقول في آخر وصيّته: التاسع عشر: أن تعمل بخمسة أحاديث جمعتها من

خمسمائة ألف حديث...، ولا يستغرب من هذا العدد الضخم بالنسبة إلى أحاديث الإمام أبـي حنيفـة رحمـه الله، فقـد نقـل الخـوارزمي في «جـامع المسانيد» ١/ ٣٥، والموفق المكي في مناقبه ص٣٩٥ قد قيل: بلغت مـسائل أبي حنيفة بخمسمائة ألف مسألة، وكتبه وكتب أصحابه تدل علـى ذلـك، انتهى.

قلت: فلو يكون لكل مسألة من مسائل الفقه نظير في الحـديث فيبلـغ عدد أحاديث الإمام أبي حنيفة هذا العدد المذكور في الوصـية، وقـد كـان الإمام أبو حنيفة رحمه الله حريصا بالأخذ عن كلّ من ورد من المحـدّثين في الكوفة، مع أن في طبقة تلاميذ الإمام أبي حنيفة جمّاً غفيراً من كبـار أئمـة الحديث، مثل عبد الله بن المبارك ووكيـع بـن الجـراح ويحيـى بـن سـعيد القطان وعبد الرزاق وحماد بن زيد وحمـاد بـن سـلمة، وغيرهـم كـثيرون ذكرهم الحارثي في «كشف الآثار الشريفة»، ومرويات تلاميـذه لـو كانـت عند الإمام أبي حنيفة رحمـه الله بالإجـازة مـن قبيـل روايـة الأكـابر عـن الأصاغر ليزيد عدد مرويات الإمام أبي حنيفة رحمه الله على ذلك العـدد المذكور في الوصية.

ويدل على كثرة أحاديثه أيضاً ما ذكره الإمام الحافظ أبو يحيى زكريـا بـن يحيى النيسابوري في كتاب «مناقب أبي حنيفة» لـه بإسـناده إلى يحيـى بـن نصـر بن حاجب: سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: عندي صـناديق مـن الحديث ما أخرجت منها إلا اليسير الذي ينتفع به.

وقد أخرج الحارثي في «مسنده» ١٥١٥: من طريق خالد بن نزار عن يحيى بن نصر بن حاجب قال: دخلت على أبي حنيفة في بيت مملوء كتبا، فقلت: ما هذه؟ قال: هذه أحاديث كلها، وما حدّثت به إلا اليسير الذي ينتفع به، فقلت: حدثني ببعضها؛ فأملى عليَّ... انتهى.

وقد ذكر محمد بن شجاع في تصانيفه نيّفا وسبعين ألف حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، مما فيها نظيرها من الصحابة، وانتخب أبو حنيفة رحمه الله الآثار من أربعين ألف حديث كما في «المناقب» ق١/ ٦٠ب للموفق المكي.

ويشهد على كثرة أحاديثه أيضا كثرة مسانيده التي صنفت من قبل عدد من أجلة العلماء الأحناف والشافعية والحنابلة، وهذا لم يحصل لغيره من الأئمة الأربعة.

وذكر الإمام عبد الحي اللكنوي في «عمدة الرعاية مقدمة شرح الوقاية» ص٣٥ ناقلا عن «شرح الزرقاني على الموطإ» حكاية خمسة أقوال في عدد أحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله: أولها خمسمائة، ثانيها سبعمائة، ثالثها ألف ونيف، رابعها ألف وسبعمائة وعشرون، خامسها ستمائة وستة وستون، وليس فيه قول بما في هذه النسخة. قاله نصر الهوريني انتهى، قلت: لم أجد هذا في شرح الموطإ إلا أن أحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله أكثر من هذا كما سبق.

الفصل الخامس

في الردّ على من اتّهمه بقليل الحديث

قال عبد الرحمن بن خلدون المغربي في مقدمته ص٣٥٢: اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة رضي الله عنه يقال: بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثا أو نحوها، ومالك رحمه الله إنما صح عنده ما في كتاب الموطإ وغايتها ثلاثمائة حديث أو نحوها، وأحمد بن حنبل رحمه الله في مسنده خمسون ألف حديث، ولكلٍّ ما أداه إليه اجتهاده في ذلك، انتهى.

وأنا لا أطعن ابن خلدون في صنيعه هذا لأنه رجل أخباري لا علاقة له بالحديث وفنونه؛ لأنه ذكر ثلاثة من أئمة الفقه مع عدد أحاديثهم، وفي كل منها أخطأ الصواب وجانب الحق بالمبالغة في إقلال أحاديثهم وإكثارها.

أما الثاني فقد ذكر في عدد أحاديث مسند أحمد بن حنبل أن فيه خمسين ألفا، وقد وقع في مسنده أحاديث مكررة كثيرة بلغ عدد الأحاديث التي في المسند أكثر من سبعة وعشرين ألفا، وهذا مع التكرار، فيها أحاديث مكررة كثيرة يمكن أنها قد تكون النصف أو الثلثين؛ لذا قيل: إن الأحاديث التي ليست مكررة عشرة آلاف فإن هذا شيء كثير، انتهى.

وقد نشرت النسخة المحققة المخرجة بجهود جماعة من العلماء بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد الله بن عبد المحسن التركي، وعدد أحاديثها حسب ترقيمهم (٢٧٦٤٧).

وأما الأول فبالإضافة إلى أحاديث الموطإ يدعي فيه أن غايتها ثلاثمائة حديث أو نحوها، وانظر ما يقول الزرقاني في شرح الموطأ في عدد أحاديث «الموطإ» ١/ ٦١: عن أبي بكر الأبهري قال: جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا، المسند منها ستمائة حديث والمرسل مئتان واثنان وعشرون حديثا، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مئتان وخمسة وثمانون.

وقال الغافقي: مسند الموطإ ستمائة حديث وستة وستون حديثا.

وذكر ابن الهياب أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها في الموطإ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة.

وقال الكيا الهراسي: موطأ مالك كان تسعة آلاف حديث ثم لم يزل ينتقى حتى رجع إلى سبعمائة، انتهى.

وأما بالنسبة إلى أحاديث الإمام أبي حنيفة فمال الإمام اللكنوي في «تذكرة الراشد» ص٢١٧: أن هذه زلة قلمية من نفسه أو نسّاخ كتابه أو مهتمي طبعه أو من دسائس المفتون فإنه لو كان عنده أنه لم تبلغه إلا سبعة عشر من روايات صاحب الشرع المتين لما عدّه من كبار المجتهدين ولما شهد بمهارته وعلوّه في الحديث ولما ذكر العذر في قلة رواياته الحديث، انتهى.

ولو ثبتت هذه الزيادة فقيل: لعل الذي أوقعه في هذا هو أن محمد بن الحسن روى الموطأ عن مالك، وزاد فيه ثلاثة عشر حديثا من روايته عن أبي حنيفة، وأربعة أحاديث من روايته عن أبي يوسف، فظن البعض أن زيادات محمد بن الحسن على الموطإ هي مرويات عن أبي حنيفة كما في «الضوء اللامع» عن مناهج المحدّثين ص٢٥١.

ويذكر أيضا من أسباب الوهم فيه أن الصالحي ذكر في «عقود الجمان» وابن طولون سبعة عشر مسندا من مسانيده، فوهم البعض بسبب هذا وظنه حديثا مكان مسند، والحاصل أن ابن خلدون لم يعتمد في ذكر هذه النقول في عدد أحاديث الأئمة (لم تثبت أنها من المصنف) على مصادر موثوقة بل أخذ هذا من أفواه عامة المغالين الجاهلين من الحشوية المتعصبة، حيث بالغوا في عدد أحاديث إمامهم، ونقصوا في عدد أحاديث غير إمامهم.

• **تنبيه:**

قد نقل هـذا القـول الـسيد صـديق حـسن القنـوجي في الحطـة دون استدراك عليه، فنقل أتباعه إلى عامة الناس وأشـاعوها فـردّ عليـه الإمـام عبد الحي اللكنوي في «مقدمة عمدة الرعاية على شـرح الوقايـة» ص٣٤ و«تذكرة الراشد» ٢١٦ - ٢١٩ وأنا أنقلهما لنفاسـتهما في البـاب، يقـول رحمه الله في «عمدة الرعاية»: قال المؤرّخ ابن خلدون في تاريخه: قد تقـول بعض المتعصّبين إلى أن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة؛ لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، ومن كان قليل الحديث فيتعيّن عليه طلبه وروايته والجد والتشمير في ذلك ليأخذ الدين عن أصول صحيحة ويتلقّى الأحكام عن صاحبها المبلّـغ لهـا وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن الـتي تعتريـه فيهـا والعلـل التي تعرض في طرقها، والجرح مقدم عند الأكثر فيؤديه الاجتهاد إلى تـرك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديـث وطـرق الأسـانيد، مـع أن أهل الحجاز أكثر رواية للأحاديث من أهل العراق؛ لأن المدينة دار الهجرة ومأوى الصحابة، ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغلهم بالجهـاد أكثـر، والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لما شـدد في شـروط الروايـة والتحمـل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضـها الفعـل النفـسي، وقلّـت مـن أجل ذلك روايته فقلّ حديثه، لا أنه ترك رواية الحـديث عمـدا، فحاشـاه من ذلك، ويدل على أنه من كبار المجتهدين في الحديث اعتماد مذهبه فيما

بينهم، والتعويل عليه واعتباره ردّاً وقبولا، وأما غيره من المحدّثين، وهم جمهور، فتوسعوا في الشروط فكثر حديثهم، والكل عن اجتهاد وقد توسع أصحابه من بعده في الشروط وكثرت روايتهم، وروى الطحاوي فأكثر وكتب مسندا انتهى.

وهذا القول قد اغتر به كثير من عوامّ الزمان، وفتحوا لسان الطعن على الإمام العظيم الشان، وقالوا: لم يكن له بالحديث عرفان، ولم يرو إلا سبعة عشر حديثا، كما صرح به ابن خلدون المؤرّخ الكبير الشان، ولا عجب منهم، فلم يزل من شان الجهلاء الطعن على العلماء، وهذا أمر ناله العلماء بوراثتهم عن الأنبياء، فكما طعن معاصرو الأنبياء ومن بعدهم ممن لم يعرف قدرهم، ولم يدرك رتبتهم الرسل والأنبياء، كذلك يطعن جهلاء كل عصر على من يعاصرهم ومن سلفهم من العلماء المتدينين والأئمة المجتهدين، إنما العجب من العلماء حيث ينقلون هذا القول المردود القبيح ويقرّونه، ويسكتون عليه ولا يتعرضون بالتغليظ والتقبيح.

وقد نقله بعض أفاضل عصرنا في كتابه «الحطة بذكر الصّحاح السّتّة» وسكت عليه، ومنه أخذ بعض أتباعه ومقلديه هذه الكلمة، وأشاعها، وظن صدقها، وروجها، مع أنه يحرم على العالم لا سيما من كان نظره وسيعا وعلمه رفيعا أن ينقل هذه الكلمة إلا للرد عليها وتغليطها، ونحن نقول: أولا: إن هذا القول إن لم يكن غلطا وزلة من ابن خلدون، أو من

كتاب تاريخه أو من مهتمي طبعه، فهو قول مخالف للثقات الذاكرين تعداد الروايات للإمام الأعظم ذي الكرامات، فيكون شاذا مردودا.

وثانيا: إن ابن خلدون وإن كان ماهرا في العلوم التاريخية إلا أنه لم يكن ماهرا بالعلوم الشرعية، كما نص عليه شمس الدين السخاوي في ترجمته في «الضوء اللامع» في أعيان القرن التاسع، فكيف يكون قوله مقبولا في هذا المرام، فإنه لا مهارة له في العلوم الشرعية، لا يقف على مراتب الأئمة الأعلام فيما يتعلق بالأمور النقلية، فلا يقبل قوله، لا سيما إذا كان مخالفا لغيره.

وثالثا: أنه ذكر ابن خلدون بلفظ «يقال» الدالّ على ضعفه، وعدم حصول إذعانه به، ولم يجزم به، فكيف يحتجّ به؟!.

ورابعا: إن الأمور التاريخية والحكايات المنقولة في الكتب التاريخية لا بد أن توزن بميزان العقول، فما خالف البراهين القطعية العقلية أو النقلية يُرَدّ عند أرباب العقول، يدل على ذلك قول ابن خلدون في مفتتح تاريخه: الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق، وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغاليط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها

على مجرد النقل غثّاً أو سميناً، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار؛ فضلّوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات؛ إذ هي مظنة الكذب ومطية الحذر ولا بد من عرضها على الأصول، وعرضها على القواعد، انتهى كلامه.

إذا عرفت هذا فاعرف أن هذه الكلمة أن روايات أبي حنيفة بلغت إلى سبع عشرة؛ مخالفة للدلائل القطعية المؤيدة بالأمور النقلية اليقينية وللمشاهد البينة، وذلك لأن من نظر تصانيف تلامذة الإمام الذين أسندوا الروايات فيها إلى أستاذهم، وأسندوها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بإسنادهم، كموطإ الإمام محمد، وكتاب الحجج له، وكتاب الآثار له، والسير الكبير له، وكتاب الخراج للإمام أبي يوسف، وغير ذلك وجد فيها روايات الإمام أزيد من مائة بل مائتين فما معنى كون رواياته سبع عشرة فقط؟!.

وأيضاً من نظر مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وتصانيف الدارقطني، وتصانيف الحاكم، وتصانيف البيهقي، أو تصانيف الطحاوي؛ كشرح معاني الآثار، ومشكل الآثار، وغير ذلك، وجد فيها

روايات كثيرة لأبي حنيفة، مروية من طرق مرضية، فكيف يسلم كونها سبعة عشر فقط؟!.

وأيضاً كل أحد يعلم أن زمان الإمام كان آخر زمان الصحابة، وأول زمان التابعين، وكان ذلك العصر عصر شيوع العلم وإشاعة الأخبار النبوية، وكان أصاغر ذلك الزمان أيضاً تبلغهم الأحاديث الكثيرة، فمع ذلك كيف يجوز للعقل أن لا تبلغ أبا حنيفة إلا سبعة عشر؟!.

وأيضاً قد اتفقت كلمات الفقهاء والمحدّثين والمؤرخين، بل جميع العلماء المعتبرين، على أن أبا حنيفة كان مجتهدا، وإجماعهم دالٌّ على أنه بلغته أحاديث كثيرة، فمن الظاهر أن من لم تبلغه من الأخبار النبوية إلا سبعة عشر كيف يجتهد وكيف يستنبط؟!.

فإن قلت: نحن نلتزم أنه لم يكن مجتهدا، قلت: فحينئذ يكون قول المحدّثين والمؤرخين وسائر العلماء المعتبرين: إنه من المجتهدين، وذكرهم له في أثناء ذكرهم، وذكر قوله ومذهبه عند ذكر أقوالهم ومذاهبهم، وإشاعة قوله فيما بينهم ردّاً وقبولا وكاذبا وباطلا، ومن التزم ذلك فهو أجهل الجاهلين باليقين.

وأيضاً قد اجتمعت كلماتهم على أن أبا حنيفة كان من الفقهاء، حتى قال محمد بن إدريس الإمام الشافعي: إن الناس في الفقه عيال على أبي

حنيفة، ولم يذكره أحد من المؤرّخين والمحدّثين إلا وصفه بفقيه أهل العراق، ومن المعلوم أن هذه الصفة لا توجد بدون قوة الاجتهاد، فإنه يشترط في حصول الفقه ملكة الاستنباط والاجتهاد، كما هو مصرح في كتب أصول الفقه، ولذلك صرحوا أن المقلد الذي ليست له ملكة الاستنباط ليس بفقيه، بل هو حاك وناقل، فلو لم يكن تبلغه إلا سبعة عشر حديثاً كيف يصح حكمهم ذلك؟ وكيف يصح حكم الشافعي فيما هنالك؟!.

وأيضا المسائل الفرعية في العبادات والمعاملات التي نقلت عن الإمام في كتب تلامذته، كالكتب الستة للإمام محمد، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الكبير، والسير الصغير، والمبسوط، والزيادات، وكتاب الآثار له، وكتاب الحجج له، وكتاب الخراج لأبي يوسف، والأمالي له، والمجرد لابن زياد، ونحو ذلك أكثر من أن تحصى، وكلها ليست منصوصة في القرآن ولا ثبتت بإجماع، وأكثرها مما لا تدرك بمجرد القياس والرأي، فإن كان لم تبلغه أحاديث فكيف أفتى بها؟ ومن أين استخرجها وحكم بها؟ ومن لا تبلغه من الأحاديث إلا سبعة عشر كيف يفتي بهذه الأحكام المتكثرة؟!.

فإن قلت: يمكن أن يكون مسموعاته سبعة عشر فقط، واطلع على أحاديث كثيرة من غير رواياته فاستخرج منها الأحكام، قلت: لم تكن

كتب الحديث في زمانه مدوّنة ولم يكن للاطلاع على الأحاديث فيه سبيل إلا لسماع عن أفواه حملة الشريعة.

وأيضاً مشائخه في العلم على ما ذكره ابن حجر وغيره أربعة آلاف، وعد منهم في تهذيب الكمال وغيره من كتب نقاد الرجال نحو سبعين شيخا، فإن كان سمع من كل واحداً من شيوخه حديثا واحداً فقد تبلغ مروياته سبعين أو أربعة آلاف فما معنى كونها سبعة عشر؟!.

وأيضاً من لا تبلغه من الأحاديث إلا سبعة عشر لا يعد من المحدّثين، فضلا عن أن يدرج في عداد الحفاظ المتقنين، مع أنهم عدّوه في الحفاظ، كما لا يخفى على من طالع «تذكرة الحفاظ»، فإن قلت: إدراجه في الحفاظ لا يثبت منه أنه حافظ في نفس الأمر أيضا، قلت: فحينئذ يرتفع الأمان عن أقوال نقاد الرجال، كالذهبي وابن حجر والمزي وغيرهم من أرباب الكمال، لاحتمال مثل ذلك في كل من عدّوه من حفاظ الحديث، وكشفوا عن أحوالهم بالكشف الحثيث.

وأيضاً كلام ابن خلدون بعد ذكر عبارة وقعت فيه هذه الكلمة، وهو ما نقلناه سابقا في بحث قلة الرواية شاهد على أنها ليست منه، أو هي وقعت زلة منه، فإنه قد شهد فيه بأن أبا حنيفة من كبار المجتهدين في الحديث، فلو كان عنده أنه لم تبلغه من الأحاديث إلا سبعة عشر لم تصح منه هذه الشهادة.

وبالجملة، فتلك الكلمة - يعني: بلغت رواياته إلى سبعة عشر - قد كذّبتها عبارة ابن خلدون نفسه، وكذّبتها عبارات غيره، وشهدت ببطلانها دلالة إجماع المحدّثين والمؤرّخين، ونادت بكونها غلطاً مطالعة كتب أبي حنيفة رحمه الله وتلامذته المتقنين، وحكمت بعدم قبولها معاينة كلام غيرهم من المجتهدين، ومع هذا كله فلا يؤمن بها إلا المعتدي المهين لا العاقل الفطين، وما مثلها إلا كما لو قيل في حق البخاري رئيس المحدّثين: إنه بلغته من الأحاديث ثلاثة أو عشرون فقط، وأنه لم يكن من الفقهاء، ولا كان من المجتهدين قط، ولا ريب في أن مثل هذه الكلمات التي تشهد ببطلانها شهادة الوجود، ودلالة الإجماع، ويحكم بكونها غلطا العقل والنقل بلا دفاع لا يقبل عند أحد بلا نزاع، فاحفظ هذا كله، فإنه ينفعك في دنياك وآخرتك.

وقال رحمه الله في «تذكرة الراشد» ص٢١٦ - ٢١٩ ملخّصاً من عباراته المكتوبة في عمدة الرعاية: اعلم أن الأمور التاريخية المندرجة في الكتب التاريخية لا بد أن توزن بميزان العقول، ولا يسرع في الرد والقبول، فلا يؤمن بكل ما في دفاتر المؤرخين، وزبر الناقلين من غير تأمّل وتفكر، وتذكّر وتبصّر، إلا الجهول الغفول المشبه بمن ليس من ذوي العقول، ومن ليس له تعلق بالمعقول والمنقول، ومن ليس له إدراك الحاصل والمحصول.

وقد نبّه على ذلك ابن خلدون صاحب تلك الهفوة بنفسه في مواضع من المقدمة. إذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك، فاعرف أن لنا أدلة

قطعية عقلية ونقلية، على أن تلك الجملة - وهي أن أبا حنيفة بلغت رواياته إلى سبعة عشر - من الجمل الرديئة، والكلم الشقية، فهي كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، أو كبنيان أسس على شفا جرف هار، وأنه لا شك في كونها زلة فاحشة وذلة فاضحة لا يصدق بها أرباب الأفهام العالية، ولا يتردد في بطلانها إلا أصحاب الأوهام الواهية:

وهل يستوي ود المقلد والذي له حجة في حبه ودلائل

الدليل الأول: قول ابن خلدون نفسه في موضع آخر من مقدمته: قد تقوّل بعض المتعصبين أن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة؛ لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، ومن كان قليل الحديث فيتعيّن عليه طلبه وروايته، والجد والتشمير في ذلك ليأخذ عن أصول صحيحة، ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلغ لها، وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعتريه، والعلل التي تعرض في طرقها، انتهى.

وقوله: الإمام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدّد في شروط الرواية والتحمّل، وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسي، وقلّت من أجل ذلك روايته، فقلّ حديثه، لا أنه ترك رواية الحديث عمداً، انتهى.

وقوله: يدل على أنه يعني أن أبا حنيفة من كبار المجتهدين في الحديث،

واعتمد مذهبه فيما بينهم والتعويل عليه واعتباره ردّاً وقبولاً، وأما غيره من المحدّثين وهم الجمهور فتوسعوا في الشروط، فكثر حديثهم، والكل عن اجتهاد، وقد توسع أصحابه من بعده في الشروط، فكثرت رواياتهم، وروى الطحاوي فأكثر وكتب مسنداً، انتهى.

فانظر هذه الكلمات لابن خلدون بالنظر المقرون بحسن الظنون، يظهر لك أن تلك الكلمة الواقعة في مقدمة ابن خلدون زلّة قلمية من نفسه، أو نسَّاخ كتابه، أو مهتمي طبعه، أو من دسائس المفتون، فإنه لو كان عنده أنه لم تبلغه إلا سبعة عشر من روايات صاحب الشرع المتين لما عده من كبار المجتهدين، ولما شهد بمهارته وعلوّه في الحديث، ولما ذكر العذر في قلّة رواياته الحديث.

الثاني: أن من طالع تصانيف تلامذة الإمام أبي حنيفة التي أسندوا الروايات فيها، وخرجوها بأسانيدها، ورووا فيها عن أبي حنيفة، كموطإ الإمام محمد، وكتاب الحجج له، وكتاب الآثار له، والسير له، وكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف، والأمالي له، وغير ذلك مما لا يعدّ، وجد فيها الروايات عن الإمام عن أساتذته بسندهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أزيد من مائة، بل مائتين، لا بل تزيد على ألف وألفين، فمع ذلك يقول بأن رواياته بلغت سبعة عشر، ليس إلا كالقول بأن روايات البخاري لم تصل إلى ستة عشر.

الثالث: أن من طالع تآليف ابن أبي شيبة، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وعبد الرزاق، والطحاوي؛ كشرح معاني الآثار له، ومشكل الآثار له، وغير ذلك من كتب النّقّاد، وجد فيها من روايات أبي حنيفة ما لا يعد بالأعداد، فمع ذلك التكلم بتلك الكلمة الكليلة ليس إلا كالتكلم بأن مسلماً النيسابوري لم تبلغه إلا جملة قليلة.

الرابع: أن عهد الإمام أبي حنيفة كان آخر زمان الصحابة وأول زمان التابعين، بل هو معدود في التابعين عند العلماء الناقدين، كما حققته في رسالتي «إقامة الحجة على أن الإكثار في العبادة ليس ببدعة»، وفي مقدمة «عمدة الرعاية»، وفي «إبراز الغي الواقع في شفاء العي»، وبسط فيه الكلام مع تنقيح المرام بعض أفاضل عصري في رسالته «نصرة المجتهدين بردّ هفوات غير المقلّدين» جزاه الله عن سائر المسلمين، ومن المعلوم أن ذلك الزمان كان فيه جمّ غفير، وجمع كثير من علماء الشأن، وكان فيه العالم شابّاً، ويشتغل برواية الأحاديث كل من فيه، شيخاً كان أو شابّاً، حتى إن أطفال ذلك العصر كانوا أعلم وأوعى من فضلاء العصر، فمع ذلك القول بأنه لم تبلغه إلا سبعة عشر، لا يؤمن به إلا من عجن طينه بالشر.

الخامس: أن المسائل الفرعية في المعاملات والعبادات الشرعية التي نقلت عن أبي حنيفة، تزيد على آلاف بلا شبهة، كما لا يخفى على من تيسّر له نظر كتب تلامذته، كالصحاح الستة، وهي: الجامع الصغير،

والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، والزيادات، والمبسوط، وهي المسماة بـ ظاهر الرواية، وكتاب الحجج، وكتاب الآثار، والموطأ كلها لمحمد الشيباني، وكتصانيف أبي يوسف، وحسن بن زياد اللؤلؤي وغيرهم، ومن المعلوم أن كلها ليست بمنصوصة في القرآن، ولا تثبت بإجماع أرباب الشأن، وأكثرها مما لا مدخل فيه لاجتهاد المجتهدين، فلا بد أن تبلغه الأحاديث الكثيرة والآثار الغفيرة ليصح منه نظم مسائل الدين، فلو لم تكن تبلغه من الأحاديث إلا جملة قليلة لما صح إفتاؤه بهذه الفتاوى الجليلة.

السادس: أن المجتهدين والمحدّثين، وسائر العلماء المعتمدين اتفقت كلماتهم على أن أبا حنيفة كان من المجتهدين، وأطبقت عباراتهم على أنه معدود في المنتقدين، ولذلك ترى العلماء يذكرون قوله في معرض أقوالهم، ويدرجون حاله في أثناء أحوالهم، ويهتمّون بآثاره رفعاً وقدحاً، ويعتنون بشأنه دفعاً وجرحاً، فمع ذلك القول بأنه لم تبلغه إلا سبعة عشر لا يتفوّه به إلا من بدماغه الضرر، فإن من لا يبلغه إلا هذا المقدار، لا يكون له اعتبار، ولا يعدّ من زمرة أرباب الاجتهاد، ولا يلتفت إلى قوله عند ذكر أقوال أرباب الاعتماد.

السابع: أنهم قد وقع منهم على أنه من الفقهاء الاتفاق، ووصفوه بأجمعهم بفقيه أهل العراق، وعدّوه من سادات أهل زمانه في الفقه الشرعي، وأثبتوا له التبحّر في الاستنباط المرعي، ومن المعلوم أن رجلا لا

يكون فقيهاً ما لم يكن مجتهـداً، ولا يكـون مجتهـداً مـن لم تبلغـه إلا سـبعة عشر، فإذا التفوّه به ليس إلا من خرافات البشر.

الثامن: أنه قد ذكره أبو عبد الله الذهبي، وهـو مـن أهـل النقـد التـام باتفاق الأعلام في كتاب «تذكرة الحفاظ» وعدّه من الحفاظ، وهكـذا فعلـه غيره ممن رزق التبحّر الشرعي، ولا يكون حافظ الحديث قط من لم تبلغـه إلا سبعة عشر فقط.

التاسع: أنه ذكر جمع من المعتبرين أن شـيوخ أبـي حنيفـة في الحـديث تبلغ إلى أربعة آلاف، وعدّ منهم المزي في «تهـذيب الكمـال» وغـيره نحـو سبعين شيخاً بلا خلاف، فلو فرض أنه لم يـرو عـن كـل شـيخ مـنهم إلا الحديث الواحد لبلغ العدد إلى سبعين أو أربعة آلاف، وإن زاد فمع عـدد زائد، فما معنى قوله: لم تبلغه إلا سبعة عشر، بل ليس التفوّه به إلا موجباً للتلف بأيدي تسعة عشر.

العاشر: أنه لو لم تبلغه إلا سبعة عشر، لكـان مهجـوراً عنـد الأصـغر والأكبر، ولما حصلت له الشهرة كشهرة الأئمة.

فخذ هذه العشرة الكاملة الوافيـة الكافلـة، وآمـن بـأن تلـك الكلمـة الخبيثة، قـد كـذبتها عبـارات ابـن خلـدون بنفـسه في المقامـات العديـدة، وأنكرتها شهادة الوجود، وأبطلتها دلالـة العقـل الغـير الحـسود، ونـادت بكذبها دلالـة الإجمـاع مـن النقـاد، وأخـبرت ببطلانهـا عبـارات مـن بـه

الاستناد، فمع هذا كله لا يشك في بطلانها إلا العنود الحسود، ولا يتأمل في كذبها إلا الكنود، حامل رايات الجهل والرقود، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا حنيفة، والله متمّ نوره ولو كرهت الفئة الكثيفة.

ولعلّك تتفطّن من ههنا أن تلك الكلمة البشعة في شأن مثل هذا الإمام سيد الكملة لا يحل نقلها إلا للردّ عليها، ولا يجوّز السكوت عليها إلا المنجرّ إلى فساد اعتقاد الأنام، وسوء الظن بمثل هذا الإمام، فمن انتحلها ساكتا، وذكرها خافتا، فعليه إثمه مع إثم الأريسيين ممن يقلّده ويشهرها، ويؤذي روح الإمام ومقلّديه الأحياء، ويفسد في العالمين، ﴿ وَإِذَا لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٠].

الفصل السادس

في سبب انتشار المذهب الحنفي في أقطار العالم

قال ابن حزم في «رسائله» ٢/ ٢٢٩: مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه، والمنتمين إلى مذهبه... والناس سراع إلى الدنيا والرياسة فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به... ثم نشأ الناس على ما انتشر، انتهى ملخّصاً.

وقال الكفوي في «كتاب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار» ١/ ٢ لوحة: اعلم أن نبينا صلى الله عليه وسلم بلغ ما أنزل إليه إلينا وعلّم الدين وأقام الحدود وقضى وحكم وبيّن الشرع وفرع بيان الحكم وجاهد حق الجهاد في إقامة أمر الدين وأمضى وألزم، ثم الخلفاء الراشدون ووجوه الصحابة بذلوا جهدهم في إقامة الدين وإجراء الشرع المبين، وتعيين قواعد الموحدين وتوهين كيد أعداء الله المبتدعين، فأقاموا الإسلام عن أوده وأسندوا الأمر إلى مستنده معتصمين بنصر الله صادعين بأمر الله، وكانوا بشرف صحبته سالمين عن الطعن وببركة خدمته خالصين عن شوب الشين، فكانت آثارهم عن بعدهم شرعة ومنهاجا ولرفع غياهب الضلال سراجاً وهّاجاً، وكذا علم التابعين الذين هم

يزاحمونهم في الفتوى إلى أن اختلفت الآراء وظهر شاهل البدع والأهـواء، وافقوهم بغير خلاف، ونقلوا أحكام الدين منهم إلى الخـلاف محـبين سـنة الأسلاف حاوين مآثر الأشراف، ولما كانت حوادث الأيـام خارجـة عـن التعداد ومعرفة أحكامها لازمة إلى يوم التناد، وكانـت ظـواهر النـصوص غير موفية ببيانها بل لا بد لها من طريق واف بشأنها اضطروا إلى الاجتهاد بالرأي فاجتهدوا وأسسوا قواعد الأصـول وشـيّدوا فعزمـوا علـى تعـيين المذاهب ومهّدوا مستفيضين بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث معاذا رضي الله عنه قاضيا إلى الـيمن، قـال لـه: بم تقـضي يـا معاذ؟ قال: بكتاب الله تعالى، قال: فإن لم تجد، قال: بـسنة رسـوله، قـال: فإن لم تجد، قال: أجتهد فيه برأيي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحمد لله الذي وفق رسـول رسـولِهِ بمـا يرضـى بـه رسـولُهُ، ثـم إن علمـاء الـدين والأئمـة المجتهـدين بـذلوا جهـدهم في تحقيـق المـسائل الـشرعية وتـدقيق النظـائر الفرعيـة واسـتنبطوا أحكـام الفـروع مـن الأدلـة الأربعـة، فاتفاقهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة؛ قوام الدين بهم، وثبات الشرع بفقههم.

فمنهم أصحاب الطبقة العالية في الاجتهاد، وهـم الـذين صـار الـدين منهم أقوى عماد، وصفوا المسائل على حسب قواعـد أصـولهم، وهـذّبوا مسائل الاجتهاد مع تنقيح طرق النظر على مذاهبهم يستبدون في استنباط الأحكام من الكتـاب والـسنة والإجمـاع والقيـاس مـن غـير تقليـد لا في

الفروع ولا في الأصول لأحد من الناس وحالهم متفاوتة في اشتهار مذهبهم في الأمصار، واشتهر آثار عملهم في الأقطار والأمصار: إمامنا الأعظم أبو حنيفة نعمان الكوفي، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن، (ومحمد بن عبد الرحمن) الأوزاعي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن علي الأصفهاني، ولكن الله خصّ من بينهم الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل بهداية، بحيث منع العلماء تقليد غيرهم ولم يدر مثلهم في غيرهم من المجتهدين إلى الآن لانضباط مذاهبهم أو لانقراض أصحاب غيرهم وتعذّر نقل مذهبهم، والحاصل أن هؤلاء الأربعة انخرقت بهم العادة على معنى الكرامة عناية من الله بهم إذا قيست أحوالهم بأحوال أضرابهم.

فاشتهار مذاهبهم في ظهور الآفاق، واعتبار أصولهم وفروعهم في بطون الأوراق، واجتماع القلوب على الأخذ بها على مرّ الدهور دون ما سواها بما يشهد بصلاح نيّتهم، وحسن طويّتهم، وجبل سيرتهم، لا سيما الإمام الأعظم والقرم الهمام الأقدم سراج الأمة وتاج الملة وقمر الأئمة أبو حنيفة نعمان بن ثابت ثبّته الله في أخراه بالقول الثابت قد خصه الله تعالى بعناية وجمع من الفضائل في ذاته ما لم يجمع نبذ منها في غيره، مع كونه من التابعين دون غيره، وجعله مقتدى شريعته إلى آخر الدهر ونهايته، حتى شاع علمه، واشتهر مذهبه بكثرة المجتهدين في ذاهبي ما يذهبه، وأظهر علوم الشرع بين المسلمين، ونشر أحكام الفروع بين

المؤمنين، فإنه أول من فرّع في الفقه، وألّف ودوّن كتب الفروع، وصنف باتفاق أصحابه الملازمين إلى درسه من مشاهير العلماء والمجتهدين واجتماع أضرابه المختلفين إلى مجلسه من جماهير الفضلاء المتقدمين كأبي يوسف المتقدم في الأخبار واللسان، ومحمد المتقدم في الفقه والإعراب والبيان، وزفر بن الهذيل الفقيه النبيه في القياس، وحسن بن زياد المسلم في السؤال والتفريع بين الناس، وعبد الله بن المبارك الصائب في رأيه، ووكيع بن الجراح المفسر الزاهد النصاح، وحفص بن غياث بن طلق الفطن الذكي في القضاء بين الخلق، ويحيى بن زكريا بن أبي زائده في جمع الحديث وضبط الفروع له فرائده، وأسد بن عمرو القاضي، ونوح بن أبي مريم الجامع، وأبي مطيع البلخي، ويوسف بن خالد السمتي وغيرهم جميعا.

ثم أقر بفضله الخصوم وسلموا له في كل العلوم حتى قال الإمام مالك حين سئل عنه عن أبي حنيفة: رأيته رجلا لو كلّمك في هذه السارية يرى أن يجعلها ذهبا لقام بحجته، وقال مالك: إن أبا حنيفة لأهل الفقه خير مونس، وقال الشافعي: الناس كلهم عيال أبي حنيفة في الفقه، وكان الإمام أحمد بن حنبل كثيرا ما يذكر ويترحّم عليه ويبكي في زمن محنته، وكل واحد من هولاء الأئمة، وإن كان إمام متفقا عليه لكنهم لم يصلوا إلى معشار ما وصل إليه، فأصحابنا الحنفية عاملهم الله بألطافه الخفية هم السابقون في علم الكتاب والسنة، وملازمة التقوى، ومجانبة

الهوى والبدعة، ولزوم طريق السنة والجماعة الذي كان عليه الصحابة والتابعون، ومضى عليه السلف الصالحون.

فالطريق المتناهي في أصول الشريعة وفروعها على الكمال هو طريق أصحابنا بحمد الله المهيمن المتعال، انتهى إليهم الدين بكماله وقام الشرع بفتواهم إلى آخر الدهر بخصاله، ثم إن أصحابنا كثرهم الله تعالى إلى يوم التناد تفرقوا في القرى والبلاد، فمنهم أصحابنا المتقدمون في العراق كبغداد وهو دار الخلافة ودار العلم والإرشاد، ومنهم مشايخ بلخ، ومشايخ خراسان، ومشايخ سمرقند، ومشايخ بخارى، ومنهم مشايخ وخلايق من بلاد أخرى كالري، وشيراز، وأصبهان، وطوس، وزنجان، وهمدان، واسترآباد، وبسطام، ومرغينان، وفرغان، ودامغان، وغير ذلك من المدن الداخلة في أقاليم ما وراء النهر، وخراسان، وآذربيجان، ومازندران، وخوارزم، وغزنة، وكرمان إلى بلاد الهند، وجميع ما وراء النهر، والله تعالى أعلم، وغير ذلك من مدائن عراق العرب، وبلاد عراق العجم، ونشروا علم أبي حنيفة إملاء وتذكيرا وتصنيفا، واستفاد الناس منهم على اختلاف طبقاتهم فبلغت كثرة الفقهاء إلى حد لا يحصى، وأماليهم وتصانيفهم غير قابلة للحد والإحصاء، وكانوا يتفقهون ويجتهدون ويستفيدون ويفيدون ويجيبون الوقائع، ويؤلون البدائع، ويفتون في النوازل، ويجمعون المسائل.

فبقي نظام العالم وانتظام أهاليه على أحسن النظام، ورقى رواجه على كرور الليالي ومرور الأيام إلى حين قدر الله المهيمن المنان على ما قضاه من خروج جنغيز خان فوضع السيف، وقتل العباد، وخرب العامر، وأهلك البلاد، ومشى عليهم مشي الموسى على الشعر، وسعى عليهم سعي ... على الزرع الأخضر، وقدم خوارزم وأغارها، وقتل سلطانها محمد خوارزم شاه، وأبادها وهدم أركانها، وخرب بنيانها، والشيخ نجم الدين الكبرى رزق بالشهادة في هذه الواقعة العظمى بيد هذه الفتنة الكافرة الفاجرة الطاغية في سنة ست عشرة وستمائة، فكان مما كان في القرى والأمصار من قضاء الله العزيز القهار فإن لله تصريفا في عباده، ولا بدّ أن ينفذ فيهم سهم مراده، ولا مفر من القضاء، ولا محيد عما قدر الله وقضى، ثم تلا بنوه وذروه وأكدوا فعله وأيدوه حتى قصد هلاكو الكافر ابن جنغير الفاجر ببغداد بجيش عرمرم في زمان الخليفة المعتصم آخر الخلفاء العباسية في سنة ست وخمسين وستمائة، ونزل على بغداد وقتل الخليفة وهجم عسكر التتر الفجرة الخلافة، وقتلوا من كان ببغداد من الفقهاء وسائر المسلمين، وبقيت بلاد المسلمين بلا خليفة ثلاث سنين وكان ذلك... وزيره ابن العلقمي نور الدين الخبيث الرافضي فانقرضت الدولة العباسية من العراق، وسقى الدهر أهلها كأس الفراق بالسيف والدم المحراق، وانعكس حال العلم في هذه الأيام، وارتحل بقية

الشيوخ من أهاليه إلى أرض مصر وبلاد الشام، فساروا بأهلهم إلى دمشق المحروسة مقتبسين بيا قوم ادخلوا الأرض المقدسة، وكانت هذه الديار في هذا العصر على حسن النظام ببركة معدلة سلاطين العرب في هذه الأيام، فقدم الفقهاء إليها من البلدان وترجل المطية للنفقة إليها من كل مكان إلى أن حدث فيما تعد سلاطين الجراكسة، وصار أطوار النظام منتكسة وأحوال الزمان منعكسة، فارتحل العلم وأهاليهم إلى بلاد الروم واجتمع فيها ذو الفضائل وأرباب العلوم ببركة سلطنة الخواقين العثمانية وسيرة معدلة القوانين الخاقانية.

وقال مسعود بن شيبة السندي في «مقدمة كتاب التعليم» ٣٤٩ - ٣٥٠: ولم تزل الخلفاء الراشدون المهديون من آل العباس بن عبد المطلب ذابّين عن هذا المذهب معتقدين لأصوله عاملين بفروعه ناصرين لأصحابه أولهم المنصور والمهدي والرشيد والأمين والمأمون والمعتصم والواثق والمتوكل والمعتضد والمقتدر والمطيع والقادر والقائم والمقتفي وكانوا جميعا من المبرزين في علم الأصول والفروع من أهل النظر والفتيا على مذهب أبي حنيفة، وكذلك السلاطين من آل طاهر وآل سامان وآل الليث وآل الصغير وآل سبكتغين وآل سلجوق الذين كانوا ملوك الإسلام وسلاطين الأرض كانوا على مذهب أبي حنيفة منتمين إليه متعصبين له إلى يومنا هذا.

وأما البلاد فكانت الكوفة وأعمالها والبصرة وقراها والأهواز وما

حواها وعامة بغداد وأكثر أهل شيراز وجميع أهل كرمان ومكران وخراسان وتركستان بأسرها وما وراء النهر إلى أقصى بلاد الترك والسند والهند والروم والدروند والبلغر وسقسين وكاشغر وغور وعزجة وسجستان والزنج والحبشة وأكثر أهل اليمن وخلق من أهل دمشق وبلاد حوران بأسرها وغيرها، وظهر مذهب الشافعي حين قهر نظام الملك، وكانت فتنته على أصحاب أبي حنيفة ومالك أشد من الديلم وقد قتلوا منهم خلقا كثيرا.

وقال ابن عابدين الشامي في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١/ ٥٦: فالدولة العباسية وإن كان مذهبهم مذهب جدهم فأكثر قضاتها ومشايخ إسلامها حنفية يظهر ذلك عن تصفح كتب التواريخ وكان مدة ملكهم خمسمائة سنة تقريبا، وأما الملوك السلجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكلهم حنفيون وقضاة ممالكهم غالبها حنفية، وأما ملوك زماننا سلاطين آل عثمان أيد الله دولتهم ما كرّ الجديدان فمن تاريخ تسعمائة إلى يومنا هذا لا يولّون القضاء وسائر مناصبهم إلا للحنفية.

وقال قيام الدين عبد الباري الأنصاري اللكنوي في «التعليق المختار» ص٥٣: فلم يبق مذهب من المذاهب المتبعة إلا وكان رأسه ورئيسه من أتباع أبي حنيفة، ولم يكن منصب من المناصب الشرعية ولا محكمة من

المحاكم القضائية والعدلية إلا كان لتلامذته قدم راسخ فيها فمنهم من حصلت له مناصب قصوى، ورفع إلى درجات على من أمر القضاء والفتوى، حتى في بغداد التي هي كرسي الخلافة ومركز الإمامة أمثال أبي يوسف وتلامذته قلدوا القضاء، وأول من لقب في الإسلام قاضي القضاة هو القاضي أبو يوسف فكان قضى على مذهبه ومذهب أستاذه، وكذا الإمام محمد قلد القضاء بمرو فانتشر مذهب الإمام في جميع الأقطار لا بمجرد قضايا تلاميذه بل لقوة دليله وتوسعته في المذاهب وتوسطه في طرق الأئمة، فشاع مذهبه في العراقين وديار بلخ وخراسان وسمرقند وبخارى والري وشيراز وطوس وزنجان وهمدان واسترآباد وبسطام ومرغينان وفرغان ودامغان وغيرها من المدن الداخلة في إقليم ما وراء النهر وخراسان وآذربيجان ومازندران وخوارزم وغزنة وكرمان إلى بلاد الهند فلم يزل يشيع مذهب الأحناف في الأطراف والأكناف شيوعا بالعلماء وتصانيفهم ودرسهم وتقليدهم القضاء إلى سنة ست عشرة وستمائة.

وكذلك توجه بعض الفقهاء لما أخرجوا من بغداد إلى بلاد الهند والسند والبخارى والفرغانة، وتربوا في ظل حماية السلطنة الإسلامية، أما في ممالك الأفاغنة فالسلطنة إلى الآن بحمد الله محفوظة مأمونة تحت أذيال الأمير الأفغاني، وأما في الهند والسند فلم يبق الحكومة المطلقة لأهل الإسلام، ومع ذلك بقي كثير من المسائل الفقهية على وفق مذهبنا

الحنفية، والعلماء أكثرهم الله موجودون في الممالك وجود كثرة، ويخدمون العلم والفقه خدمة كبيرة، وأما ما بقي من الممالك الإسلامية بحسب الاسم مثل بخارى تحت سطوة مملكة روسيا ومملكة النظام ومملكة بهوبال وغيرها من الممالك في الهند تحت سيطرة إنكلترا، فإنهم وإن كانوا تابعين لهم في كثير من القوانين بل ليس لهم اقتدار إلا بحسب الظاهر، ولا يستطيعون أن يرفعوا أيديهم إلا بإذن المسيطرة لكن قوانينهم الداخلية والفقه المحلي هو الفقه الحنفي، والقضاء على مذهب الأحناف، والولاة حنفيون والعلماء ينتسبون إلى أبي حنيفة رحمه الله، فلا نعلم مملكة إسلامية غير ما هي في بعض النواحي اليمنية وبعض الممالك الغربية فإنهم يحكمون بالفقه الحنبلي والفقه المالكي، فالمذهب الحنفي أكثر المذاهب شيوعا وأكثرها اتباعا وأقدمها زمانا، لأن الإمام من التابعين، وهذا لم يثبت لغيره من المجتهدين وآخرها انقراضا حسب ما صرح به بعض أهل الكشف.

وقال محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي في «الفكر السامي» ٤/ ٥٥٥ - ٥٥٦: إنه أكثر الأئمة اتباعا في الدنيا كلها كما قدمنا ذلك، وقد وفقت الآن على إحصاءٍ لأتباع الأئمة الأربعة ذكرته جريدة السعادة في عددها (٣٥٦٧) عن بعض الإحصائيين قالت: إن أتباع أبي حنيفة (١١٨) مليوناً، والشافعي (٣٧) مليوناً، ومالك (٣٠) مليوناً، وابن حنبل (٣) ملايين، الجميع (٢٢٤) مليوناً قائلة: أن مجموع هؤلاء سنية،

ونسبتهم من مجموع الإسلام الذي هو (٢٤٣) يكون (٩١) في المائة، والذي عند غيرها أن الإسلام أكثر من هذا العدد بكثير لكن على كل حال الكل يسلم أن الحنفية هم أكثرية الإسلام، ولم يبلغوا الثلثين من الأمة خلافا لابن سلطان، وهذه الأغلبية تكفي في وجه تلقيبه بالأعظم:

والمَرءُ في ميزانِهِ أَتباعُهُ   فَاقدُر بذَا قَدرَ النَّبيِّ محمَّدِ

الفصل السابع

في طريقة تدوين مذهب الأحناف

اعلم أن الإمام أبا حنيفة مع إمامته في العلوم من الفقه والأصول والحديث مع أنواعه ومع قدرته على استخراج المسائل من مصادر الشريعة الإسلامية لم يستبد بنفسه فيه، بل جعل عدداً كبيراً من أكابر المحدثين والفقهاء الذين تتلمذوا عليه شركاء في تدوين هذا العمل الموسوعي، يقول عنه الإمام أبو بكر عتيق بن داود اليماني كما حكاه عنه الموفق المكي في «مناقبه» ٢/ ٨٢ - ٨٣ ق: فهو الإمام المقدم والحبر المفخم ورباني العلم ومعدن الفهم ودوحة العلم وجربومته وعنصر الفقه وأرومته إمام الأئمة وسراج الأمة ضخم الدسيعة السابق إلى تدوين علم الشريعة، فكان أول من دونه وحفظه، وأتقنه، ثم أيده الله بالتوفيق والعصمة منّاً منه سبحانه على هذه الأمة ورحمة، فجمع له ما لم يجمع لإمام بعده ولا قبله من الأصحاب الذين في العلم والفهم لب اللباب، منهم ذو الفقه والدراية المعترف له بعلم الحديث والرواية إمام المسلمين وقاضي قضاتهم أجمعين أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، ومنهم ذو الفهم والبيان الماهر في الفقه وعلم اللسان محمد بن الحسن الشيباني، ومنهم ذو الفهم الباهر والعلم الزاهر الفقيه الماهر زفر بن الهذيل التميمي، ومنهم اليقظ النبيه والمفهم النقيه الورع النزيه الحسن بن زياد اللؤلؤي، ومنهم الفقيه البصير المقر له بعلم

التفسير الورع النصّاح وكيع بن الجراح، ومنهم النقيه ذو اللسان القول المعترف له بعلم طرق سنن الرسول الورع الماجد الزاهد بن الزاهد عبد الله بن المبارك المروزي، ومنهم الفقيه الإمام المقدم في علم الكلام بشر بن غياث المريسي مع شيخه من نظرائهم ذوي فقه، وفهم وورع وفضل وعلم كعافية بن يزيد الأودي، وداود الطائي، ويوسف بن خالد السمتي، ومالك بن مغول البجلي، ونوح بن أبي مريم وغيرهم، وهؤلاء الذين ذكرتهم عيون عصرهم وقرعاء دهرهم ذووا فهم وبصيرة وفقه وعلم بالحديث والسيرة، أهل العلم بتفسير الكتاب والنحو والحساب، جبال العلم، ومعدن الفقه والفهم، أهل المقالات لا ينعقد الإجماع دونهم في جميع الحالات فأي فقيه أو إمام له أصحاب كهولاء، فمن رام مساماتهم بغيرهم قلت له كما قال الفرزدق لجرير:

أُولئِكَ أصحَابي فجئنِي بمثلِهم إذَا جمعتنَا يَا جريرُ المجَامِعُ

فوضع أبو حنيفة رحمه الله مذهبه شورى بينهم لم يستبد بنفسه دونهم اجتهادا منه في الدين ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين، فكان يلقي مسألة مسألة يقبلهم ويسمع ما عندهم ويقول ما عنده ويناظرهم شهرا أو أكثر من ذلك حتى يستقر أحد الأقوال فيها ثم يثبتها القاضي أبو يوسف في الأصول حتى أثبت الأصول كلها، فإذا كان كذلك كان المذهب الذي وضع شورى بين هؤلاء الأئمة أولى وأصوب وإلى الحق أقرب والقلوب إليه أسكن وبه أطيب من مذهب من انفرد فوضع مذهبه بنفسه، ويرجع فيه إلى

رأيه، ثم لم يعاجل المنية أبا حنيفة رحمه الله حتى بلغ من مذهبه الأمنية، وكان من توفيق الله له أن أمهله فأخّر له أجله حتى تصفح ما وضعه من المذهب وتأمّله فهذّبه ولخّصه وقدره، ولم يجعله ذا أقوال ولا ذا وجوه واختلاف وأحوال بل تحرّى فيه الصواب وقطع فيه الجواب، انتهى.

وقال صاحب «الفتاوى السراجية» ص١٥٩: إن أبا حنيفة رضي الله عنه قد وضع المذهب شورى ولم يستبد بوضع المسائل، وإنما كان يلقيها على أصحابه مسألة مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده، ويناظرهم حتى يستقر أحد القولين فيثبته أبو يوسف حتى أثبت الأصول كلها.

وحكى الشعراني في «الميزان الكبرى» ١/ ٥٩: عن الإمام أبي جعفر الشرماري عن شقيق البلخي: أنه كان يقول: كان الإمام أبو حنيفة من أورع الناس وأعلم الناس وأعبد الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالرأي في دين الله عز وجل، وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعقد عليها مجلساً، فإذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها للشريعة قال لأبي يوسف ضعها في الباب الفلاني.

وأسند الصيمري في «أخباره» ص١٤٩: عن إسحاق بن إبراهيم، قال: كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضر عافية

قال أبو حنيفة: لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية، فإذا حضر عافية ووافقهم، قال أبو حنيفة: أثبتوها وإن لم يوافقهم، قال أبو حنيفة: لا تثبتوها.

وأسند الحافظ ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ٨٠٦: من طريق سليمان بن عمران، قال: حدثني أسد بن الفرات، قال: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دوّنوا الكتب أربعين رجلا، فكان في العشرة المتقدمين أبو يوسف وزفر بن الهذيل وداود الطائي وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السمتي ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة.

وأسند الحافظ ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ٨٠٧: من طريق نوح أبي سفيان، قال: قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دوّنوا معه الكتب أربعين رجلا كبراء الكبراء.

وأسند ابن أبي العوام أيضا ٨٠٥: من طريق أسد بن الفرات، قال: قال لي أسد بن عمرو: كانوا يختلفون عن أبي حنيفة في جواب المسألة فيأتي هذا الجواب وهذا الجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها، فيأتي الجواب من كثب - أي من قرب -، وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها في الديوان.

وأسند الصيمري في «أخباره» ص١٥٢ من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، قال: قال أبو حنيفة يوما: أصحابنا هؤلاء ستة وثلاثون، منهم

ثمانية وعشرون يصلحون للقضاء، ومنهم ستة يصلحون للفتيا، ومنهم اثنان يؤدبان القضاة وأصحاب الفتوى، وأشار إلى أبي يوسف وزفر.

وأسند الصيمري أيضا في «أخباره» ص١٥٢ من طريق نجيح، قال: ثنا ابن كرامة، قال: كنا عند وكيع يوما فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: يقدر أبو حنيفة يخطئ ومعه مثل أبي يوسف وزفر في قياسهما، ومثل يحيى بن أبي زائدة وحفص بن غياث وحبان ومندل في حفظهم للحديث، والقاسم بن معن في معرفته باللغة والعربية، وفضيل بن عياض وداود الطائي في زهدهما وورعهما، من كان هؤلاء جلساءه لم يكن يخطئ؛ لأنه إن أخطأ ردّوه.

وقال البزدوي في «أصوله» ٣ - ٤: قد صح عن أبي يوسف أنه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن ستة أشهر فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر.

وروى السمعاني في «الأنساب» ٣/ ٤٨٤: عن أحمد بن حنبل، أنه قال: إذا كان في المسألة قول ثلاثة لم يسمع مخالفتهم، فقيل له: من هم، قال: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس، وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار، ومحمد بن الحسن بالعربية.

وقال قيام الدين الأنصاري اللكنوي في «التعليق المختار على كتاب الآثار» ص٥٢: فإذا تأملت في هذا الاختيار علمت مزية فقه الأحناف،

فمن ثمّ صار مذهب الأحناف مجموعة أقوال الإمام وأصحابه بخلاف مذهب سائر المجتهدين، فإن مذهب كل واحد منهم ما قال هو بنفسه، فالشافعية مذهبهم أقوال الإمام الشافعي، وكذا المالكية والحنابلة، أما الأحناف فإن مذهبهم قول الإمام وأقوال أصحابه، يفتون بأقوى منها ولا يخرجون عن تقليد الإمام أبي حنيفة وإن اتبعوا بقول زفر، فضلا عن الصاحبين رحمهم الله أجمعين؛ لأن مذهبه كان شورى بينهم، انتهى.

*** تذييل:**

في طريقة أبي حنيفة في تفقيه أصحابه والبحث والسبر والنخل والتميز ما ذكره الحافظ ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ١٧٨ من طريق أبي سليمان الجوزجاني، قال: أنبا محمد بن الحسن، قال: كان أبو حنيفة قد حمل إلى بغداد، فاجتمع أصحابه جميعا وفيهم أبو يوسف وزفر وأسد بن عمر وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه، فعملا مسألة أيّدوها بالحجاج وتأنّقوا في تقويمها، وقالوا: نسأل أبا حنيفة أول ما يقدم، فلما قدم أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة، فأجابهم بغير ما عندهم، فصاحوا به من نواحي الحلقة: يا أبا حنيفة! بلدتك الغربة، فقال لهم: رفقاً رفقاً، ماذا تقولون؟ قالوا: ليس هكذا القول، قال: بحجة أم بغير حجة؟ قالوا: بل بحجة، قال: هاتوا، فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردّهم إلى قوله، وأذعنوا أن الخطأ منهم، فقال لهم:

أعرفتم الآن؟ قالوا: نعم، قال: فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم هو الصواب وأن هذا القول خطأ؟ قالوا: لا يكون ذلك، قد صح هذا القول، فناظرهم حتى رد هم عن القول، فقالوا: يا أبا حنيفة! ظلمتنا والصواب كان معنا، قال: فما تقولون فيمن يزعم أن هذا القول خطأ والأول خطأ والصواب في قول ثالث؟ فقالوا: هذا ما لا يكون، قال: فاستمعوا واخترع قولاً ثالثاً، وناظرهم عليه حتى ردهم إليه، فأذعنوا وقالوا: يا أبا حنيفة! علمنا، قال: الصواب هو القول الأول الذي أجبتكم به لعله كذا وكذا، وهذه المسألة لا تخرج من هذه الثلاثة الأنحاء، ولكل منها وجه في الفقه ومذهب، وهذا الصواب فخذوه وارفضوا ما سواه.

حدثنا عبد الله بن محمد بن النضر الهروي، قال: حدثنا عبد الله بن مالك بن سليمان الهروي (أنبأ أبي)، قال: سمعت زهير بن معاوية، يقول: كنت عند أبي حنيفة رحمة الله عليه والأبيض بن الأغر يقايسه في مسألة يديرونها فيما بينهم، فصاح رجل من ناحية المسجد ظننته من أهل المدينة، فقال: ما هذه المقايسات دعوها، فإن أول من قاس إبليس، فأقبل عليه أبو حنيفة فقال: يا هذا، وضعت الكلام في غير موضعه، إبليس رد على الله أمره، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ و﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ خَلَقْتَ

﴿طِينًا﴾ فاستكبر ورد على الله تعالى أمره وكل من رد على الله أمره فهو كافر، وهذا القياس الذي نحن فيه نطلب فيه اتباع أمر الله تبارك وتعالى لأنا نردّه إلى أصلٍ أصَّله الله سبحانه وتعالى (في الكتاب)، أو إلى سنةٍ سنّها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو إلى اتفاق الصحابة والتابعين فنجتهد في ذلك حتى نرده إلى كتاب الله عز وجل أو إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى قول الأئمة من الصحابة والتابعين، فلا نخرج من أمر الله، ويكون العمل على الكتاب والسنة والإجماع، واتبعنا أيضاً في ردنا إلى الكتاب والسنّة والإجماع أمر الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ فنحن ندور حول الاتباع فنعمل بمأمور الله تعالى، وإبليس خالف أمر الله تعالى وردّ عليه فكيف يستويان؟ فقال الرجل: غلطتُ يا أبا حنيفة، وتبت فنور الله قلبك كما نورت قلبي.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ٦٦٣: عن عبد الله بن محمد بن النضر الهروي، قال: حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، قال: كان أبو حنيفة رحمة الله عليه إذا جلس جلس حوله أصحابه: القاسم بن معن، وعافية بن يزيد، وداؤد الطائي، وزفر بن الهذيل رحمة الله عليهم وأشكالهم، كانوا يتطارحون مسألة فيما

بينهم، فيرفعون أصواتهم ويكثر كلامهم فيها، فإذا أخذ أبو حنيفة رحمة الله عليه في الكلام سكتوا أجمع [فلم يتكلموا حتى يفرغ من كلامه، فإذا فرغ اشتغلوا بتحفظ ما تكلم به في المسألة][1]، فإذا أحكموها أخذوا في مسألة أخرى.

(١) من المناقب للمكي (٢/ ٩٣ / ب) من طريق الحارثي في الكشف.

الفصل الثامن

في سرد كتب أحاديث الإمام أبي حنيفة من الآثار والمسانيد والأربعينيات والمنتخبات والأجزاء

اعلم أن من جمع أحاديث الإمام أبي حنيفة وكتب فيها ينقسم إلى قسمين:

* **القسم الأول:** من تتلمذ عليه ورواها عنه مباشرة دون واسطة.

وهذه هي طبقة تلاميذه وأصحابه الذين رووا عنه أحاديثه وكتبه وعدد هذه الطبقة كثير.

ذكر المعروفين منها الحارثي في «كشف الآثار الشريفة»، والحافظ الصالحي في «عقود الجمان»، والمصادر التي اشتملت على أحاديث هذه الطبقة فقدت غالبها، وأما الموجود منها فهي قليلة وهي كالتالي:

١- **الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني** رحمه الله، المتوفى سنة ١٨٩هـ.

قال الحافظ ابن حجر في تقدمة كتابه «تعجيل المنفعة» ص١٩:

والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو كتاب الآثار التي رواها محمد بن الحسن عنه.

وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص٣٧: وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني أحد رواة الموطإ وهو مرتب على الأبواب الفقهية في مجلدة ضخمة، انتهى.

قلت: وله طبعات عديدة، وسيصدر هذا الكتاب بتحقيقي في المستقبل القريب إن شاء الله.

٢- الآثار للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، المتوفى سنة ١٨٢هـ.

قال القرشي في ترجمة يوسف بن أبي يوسف من «الجواهر»:

روى كتاب الآثار عن أبيه عن أبي حنيفة وهو مجلد ضخم، انتهى.

وقد صدر هذا الكتاب أولاً بعناية الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبي الوفاء الأفغاني رحمه الله، رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الهند. ثم عمل على هذا الكتاب راقم هذه السطور ثانياً اعتمادا على نفس النسخة المصرية التي حققها عليها مع المقارنة الدقيقة والإسهاب في التخريج والتعليق وسيصدر هذا الكتاب في مجلدين إن شاء الله.

٣- الآثار للإمام حسن بن زياد اللؤلؤي المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

قال الحافظ في ترجمة محمد بن ابراهيم بن حبيش البغوي من «اللسان» ١٠٨/٦:

روى عن محمد بن شجاع الثلجي عن الحسن بن زياد اللؤلؤي عن أبي حنيفة كتاب الآثار، انتهى.

وصورة المخطوط من هذا الكتاب في مكتبة أوقاف بغداد تحت رقم (٩١٥)، ثم أُخبرت أن الكتاب غير موجود في دواليب المكتبة، فلعله ضاع في هذه الحملة على العراق.

وقد ذكر أحاديثه الخوارزمي في «جامع المسانيد» والمحدث علي بن عبد المحسن الدواليبي الحنبلي في ثبته المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت رقم (٢٨٥) ونقل عنه الإمام محمد زاهد بن حسن الكوثري في «الإمتاع».

وقد ذكر بعض أحاديثه الإمام محمد الحسن في كتاب «الأصل»، والحارثي في «كشف الآثار الشريفة»، وابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» ١/ ٤٣.

وأما المصادر الحديثية من هذه الطبقة التي لم نعثر عليها فهي كالتالي:

١- **نسخة الإمام محمد بن الحسن الشيباني** رحمه الله: لم نعثر على نسخة هذا الكتاب وقد رأيت في مكتبة مولانا أبو الكلام آزاد لبحوث العلوم العربية والفارسية في تونك بولاية راجستهان الهند، نسخة خطية

مكتوب على غلافها نسخة محمد لكنه بعد المراجعة والتفتيش ظهر أنه نسخة كتاب الآثار.

وقد ذكر أحاديث هذا الكتاب الخوارزمي في «جامع المسانيد».

٢- **نسخة الإمام أبي يوسف** يعقوب بن إبراهيم الأنصاري:

لم نعثر على نسخته ولم يذكر أحاديثه الخوارزمي في «جامع المسانيد» إلا أنه ذكره في فاتحة كتابه مع إسناده إلى المؤلف.

٣- **المسند للإمام حماد** بن الإمام أبي حنيفة رحمه الله:

رواه الخوارزمي في جامع المسانيد ١/ ٧٥ - ٧٦ من طريق صالح بن محمد الترمذي عن الإمام حماد به، ولم نعثر على هذا الكتاب إلا أن أحاديثه تروى من طريقه في مسانيد الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

وقال العلامة المحقق الشيخ أبو بكر الهاشمي في تقدمته على مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين للدكتور محمد قاسم عبده الحارثي ص٦:

إن الجمعية قد جمع عدة نسخ لبعض مسانيد الإمام أبي حنيفة وفيها نسخة مسند حماد بن أبي حنيفة وتريد الجمعية أن تنشرها بعد التحقيق والتعليق عليه، انتهى.

قلت: أنا راجعت هذه المجموعة في إحياء المعارف النعمانية ثم أرسلوا هذه المجموعة إليّ بمكة المكرمة للنشر والتوزيع، وليس هو مسند حماد بن

أبي حنيفة بل هو كتاب جمع فيه أحاديث الحارثي وغيره محذوف الأسانيد، وكتب على غلافه مسند حماد خطأ وهو من مصورات تركيا.

٤- الآثار أو السنن أو النسخة للإمام زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، المتوفى ١٥٨هـ:

قال ابن ماكولا في ترجمة أحمد بن بكر بن سيف الجصيني من الإكمال ٣/ ٣٩: ...روى عن أبي وهب، عن زفر بن الهذيل، عن أبي حنيفة كتاب الآثار، وقال أبو الشيخ في ترجمة أحمد بن رستة من «طبقات المحدثين بأصبهان» ٤/ ١٥٧: كان عنده السنن عن محمد، عن الحكم بن أيوب، عن زفر، عن أبي حنيفة ... وأورد حديثين من طريقه، وهكذا أورد الحافظ أبو نعيم في ذكر «أخبار أصبهان» ١/ ١٠٥ - ١٠٦ في ترجمة أحمد بن رستة حديثين من طريقه.

وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص:١٦٤ نسخة لزفر بن الهذيل الجعفي، تفرد بها عنه شداد بن حكيم البلخي ونسخة لزفر بن الهذيل الجعفي تفرد بها أبو وهب محمد بن مزاحم المروزي عنه، انتهى.

قلت: ذكر بعض أحاديثه الحارثي في «كشف الآثار الشريفة»، وتوجد رواياته في مسانيد الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

٥- الآثار لمحمد بن خالد بن محمد الوهبي، المتوفى قبل ١٩٠هـ:

قال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٢/ ٣٩٢: إنما جمعه محمد بن خالد الوهبي، ورواه عن أبي حنيفة، ورواه عنه خالد بن خلي، وعنه ابنه محمد، وعنه ابنه أحمد بن محمد بن خالد بن خلي، فلهذا ينسب إليه بحكم الرواية لا بحكم الجمع، لأنه ليس فيه حديث من غير رواية محمد بن خالد الوهبي، فإنه لو كان من جمع أحمد بن محمد بن خالد لورد فيه حديث برواية غير محمد بن خالد الوهبي، والله أعلم.

وقد ذكر الخوارزمي أحاديثه في «جامع المسانيد»، ولم نطلع على وجود هذا المسند.

٦- **الآثار للإمام حفص بن غياث النخعي**، المتوفى ١٩٤هـ.

قد روى الحارثي في «كشف الآثار» ٥٤٠: عن موسى بن سليمان أبي سليمان الجوزجاني، قال: سمعت حفص بن غياث يقول: سمعت من أبي حنيفة كتبه وآثاره فما رأيت أذكى قلباً منه ولا أعلم مما يفسد ويصح في باب الأحكام منه.

قال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٢/ ٤٣٠: هو من كبار أصحاب أبي حنيفة وروى عنه كثيراً في هذه المسانيد، انتهى.

قلت: وقد روى أحاديثه الحارثي في «كشف الآثار» وتوجد أحاديثه عن الإمام أبي حنيفة في مسانيد الإمام أبي حنيفة.

٧- الآثار للإمام عبد الله بن المبارك أبي عبد الرحمن المروزي المتوفى ١٨١هـ.

أسند الحارثي في «كشف الآثار» ١٩٨: عن بشر بن يحيى يقول: سمعتُ ابن المبارك يقول: لم أشتغل بسفيان الثوري حتى سمعت كتب أبي حنيفة وآثاره ومسائله.

وقال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٣/ ٢٣٣: مع أنه إمام أئمة الحديث وشيخ شيوخ البخاري ومسلم وأمثالهما هو من أصحاب أبي حنيفة ويروى عنه الكثير في هذه المسانيد، انتهى.

قلت: وقد روى بعض أحاديثه عن الإمام أبي حنيفة الحارثي في «كشف الآثار» وتوجد في مسانيد الإمام أبي حنيفة.

وقد روى الخطيب عن الحميدي أنه سمع عبد الله بن المبارك يقول: كتبت عن أبي حنيفة أربعمائة حديث.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ٢٨٠٦: عن محمد بن أعين، قال: سمعت عبد الله يقول: كتبت كتب أبي حنيفة فما فاتني منه إلا القليل.

وقال الحارثي إثر ٢٧٤١: ورواية عبد الله عن أبي حنيفة الآثار والمسائل كثيرة، لا يحتمل الاستقصاء لكثرتها لأنه سمع منه كتبه، وما فاته منه سمع من رجل ورجلين عنه وذلك معروف مشهور، انتهى.

٨- الآثار للقاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي:

قال الحارثي في «كشف الآثار» إثر ١٤٠٢: قد روى القاسم بن معن بهذا الإسناد عامة آثار أبي حنيفة رحمة الله عليه، وقد روى أحاديثه عن أبي حنيفة الحارثي في «كشف الآثار»، وقال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٣/ ٢٨٩: ويروى عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد.

٩- الآثار لحمزة بن حبيب الزيات:

قال الحارثي في «كشف الآثار» إثر ٣٠٩: وقد روى حمزة بن حبيب الزيات عن أبي حنيفة رحمه لله أحاديث كثيرة كلها من المسند وأحاديث الصحابة والتابعين، اكتفينا بذكر ما كتبنا ههنا لكثرتها، وقد ذكرنا المسند منها في كتاب المسند، انتهى.

وقال الخوارزمي في جامع المسانيد ٣/ ١٢٢: يروى عن أبي حنيفة كثيراً في هذه المسانيد.

١٠- الآثار لمحمد بن مسروق الكندي الكوفي، قاضي مصر:

قال الحارثي في «كشف الآثار الشريفة» إثر ١١٢٨: وقد روى محمد بن مسروق هذا عامة آثار أبي حنيفة رحمة الله عليهم.

١١- الآثار لسعيد بن ابي الجهم اللخمي:

قال الحارثي في «كشف الآثار» إثر ١٠٠٧: وقد روى سعيد بن أبي الجهم عامة آثار أبي حنيفة رحمة الله عليه.

وقال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٣/ ١٨٣: هو من أصحاب الإمام أبي حنيفة وهو ممن يروي عنه في هذه المسانيد، انتهى.

قلت: وقد روى أحاديثه عن أبي حنيفة الحارثي في «كشف الآثار».

١٢- الآثار لأيوب بن هاني بن أيوب الجعفي:

قال الحارثي في «كشف الآثار» إثر ١١٦٢: وقد روى أيوب بن هاني هذا عامة آثار أبي حنيفة رحمة الله عليه، وقال الخوارزمي في جامع المسانيد ٢/ ٦٣: يروى عن أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسانيد، انتهى.

قلت: روى بعض أحاديثه عن أبي حنيفة الحارثي في «كشف الآثار».

١٣- المسند لإسحاق بن يوسف الأزرق بن مرداس:

قال الحارثي في «كشف الآثار» إثر ١٩٤١: ولإسحاق الأزرق صحيفة كبيرة عن أبي حنيفة فيها عامة أخباره اكتفينا بما ذكرناه، انتهى.

قلت: المراد بأخباره أحاديثه عن أبي حنيفة، يدل عليه ما ساقه الحارثي من أحاديثه عن أبي حنيفة ولم يذكر فيه غير أحاديثه.

وقال الخوارزمي في جامع المسانيد ٣/ ٦٠: ومع جلالة قدره وكونه من شيوخ أحمد ويحيى بن معين يروى عن أبي حنيفة الأحاديث الكثيرة في هذه المسانيد.

١٤- المسند لشعيب بن إسحاق الدمشقي من رجال الخمسة سوى الترمذي:

أسند الحارثي في «كشف الآثار» ٢١٢٣: عن عبد الرحمن بن عبد الصمد بن شعيب بن إسحاق، عن جده، عن أبي حنيفة رحمة الله عليهم صحيفة طويلة فيها عامة أخباره من المسند والموقوف لم نذكر كلها، انتهى.

وقال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٣/ ١٩٥: هو يروي عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد.

١٥- المسند لعبد الله بن يزيد المقرئ المكي:

أسند الحارثي في «كشف الآثار الشريفة» ٦٧: عن أبي يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي، يقول:سمعت عن أبي عن أبي حنيفة رضي الله عنه تسعمائة حديث.

ثم قال إثر ٧٦: والحديث عن المقرئ، عن أبي حنيفة رضي الله عنه كثير قد ذكرنا المسند منه في كتاب المسند، انتهى.

وقال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٣/ ٢٣٩: هو يروي عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد.

قلت: وقد ذكر بعض أحاديثه عن أبي حنيفة الحارثي في «كشف الآثار».

١٦- الآثار لسابق الرقي.

قال ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢/ ٦: حدث عنه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي نسخة عن أبي حنيفة وقد ذكر أحاديثه عن الإمام أبي حنيفة الحارثي في «كشف الآثار» ٢٠٤٩ إلى ٢٠٥٩، وتوجد أكثر من هذا في مسانيد الإمام أبي حنيفة.

وقد وجدت في مصادر التراجم بهذا القدر من كتب الآخذين عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولم أبالغ في التتبع والاستقراء ولو يتتبع أحد من الباحثين يجد أكثر من هذا، فإن الإمام أبا حنيفة أملى على تلاميذه وأصحابه الأحاديث والآثار والفقه فهم جمعوا وكتبوا عنه وعدد من أخذوا عنه لا يحصى كما يقول الذهبي في «المناقب» ص١١: وروى عنه من المحدّثين والفقهاء عدة لا يحصون، انتهى.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» أصحاب الإمام أبي حنيفة وتلاميذه المعروفين من المحدثين والفقهاء وعددهم يتجاوز عن تسعمائة رجل، ثم ذكر أحاديثهم وأخبارهم المعروفة في ذيل تراجمهم.

وقد صرح في بعض تراجمهم إكثارهم الحديث عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله وإكثار الحديث لا يقل عن عدد أحاديث المسند والآثار كما ترى في مسند عبد الله بن يزيد المقرئ إلا أنها غير مصرحة فيها بالمسند والآثار، لذا أذكرها مجردة عنها في فصل مستقل، وهي كالتالي:

قال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص٢٠١: روى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة.

وقال في «الانتقاء» ص٢١١: روى عنه خالد الواسطي أحاديث كثيرة.

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢/ ١٤٩: كان وكيع يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً.

وقال الحارثي في «كشف الآثار» إثر ٨٦٦: والحديث لوكيع عن أبي حنيفة كثير في تفاريق كتبه المصنفة فمن أحب رجع إليه.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ٨٦٨: أحاديث عبيد الله بن موسى العبسي، ثم قال إثر ٨٨١: والحديث عن عبيد الله بن موسى، عن أبي حنيفة رحمة الله عليه كثير، ذكرنا المسند منها في كتاب المسند لأبي حنيفة رحمه الله.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١٠١٢: أحاديث سعيد بن مسروق الكندي، ثم قال إثر ١٠١٥: ولسعيد بن مسروق عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١٠٨٩: أحاديث محمد بن بشر العبدي، وهو من رجال الستة، ثم قال إثر ١١٠٠: وقد روى محمد بن بشر عن أبي حنيفة رحمة الله عليه أحاديث كثيرة عامتها غرائب، قد ذكرنا عامتها في كتاب المسند.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١١٠١: أحاديث الحسن بن فرات القزاز، ثم قال إثر ١١٠٣: وقد روى الحسن بن الفرات بهذا الإسناد أحاديث كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١١٣٣: أحاديث إسماعيل بن يحيى الصيرفي، ثم قال إثر ١١٣٦: وروى إسماعيل بن يحيى الصيرفي هذا عن أبي حنيفة بهذا الإسناد أحاديث كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١١٥١: أحاديث مالك بن الفديك، ثم قال إثر ١١٥٣: وقد روى مالك بن الفديك، عن أبي حنيفة رحمة الله عليهما أحاديث كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١١٥٥: أحاديث محمد بن مروان، ثم قال إثر ١١٥٦: وروى بهذا الإسناد محمد بن مروان، عن أبي حنيفة رحمة الله عليهما أحاديث كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ٢٠٨٥: أحاديث أبي إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد - وهو من رجال الستة -، ثم قال إثر ٢٠٩٠: أسند عن عبد الوهاب بن الضحاك قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن أبي حنيفة أحاديث ومسائل كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ٢٤٢٧: أحاديث إبراهيم بن طهمان - وهو من رجال الستة -، ثم أسند ٢٤٣٧: عن حفص بن عبد الله النيسابوري، قال: حدثني إبراهيم بن طهمان روى عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ٢٥٠٨: عن غسان بن يحيى النسوي، قال: حدث أبو سفيان، عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة ولزمه الكثير، وقد رأيت محمد بن الحسن يحدّث عنه ويذكر فقهه وصيانته وصلاحه.

وذكر الحارثي في «كشف الآثار» ٢٥٣٥: أن محمد بن منصور سأل الحسين بن سعيد هل يروي الحسين بن واقد عن أبي حنيفة؟ فقال: قد روى عنه في كتاب الأحكام شيئا كثيراً.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ٣٣٧٩: أحاديث الحسين بن سليمان، ثم أسند ٣٣٨٥: عن خلف بن أيوب يقول: وجدنا عند الحسين لأبي حنيفة شيئاً كثيراً ووجدنا عنده كتباً صحيحة وكان شيخاً ثقة في حديثه.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١١٨٥: أحاديث خلف بن ياسين بن معاذ الزيات، ثم قال إثر ١١٨٩: وروى خلف عن أبي حنيفة رحمة الله عليهما أخباراً كثيرة.

وقد ذكر الحارثي في «كشف الآثار» ١١٩٥: أحاديث عبيد الله بن الزبير القرشي، ثم قال إثر ١١٩٧: وروى عن أبي حنيفة بهذا الإسناد غير حديث.

• **تنبيه:**

قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» ص١٩: وكذلك مسند أبي حنيفة توهم أنه جمع أبي حنيفة وليس كذلك والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو كتاب الآثار التي رواها محمد بن الحسن عنه، انتهى.

قلت: فيه نظر، فإن كتاب الآثار من تصنيف الإمام أبي حنيفة رحمه الله، والإمام محمد بن الحسن الشيباني من رواته، فكذلك ألّف الإمام أبو يوسف والحسن بن زياد من رواة وجامعي كتاب الآثار المعروفين وكتابهما كانا موجودين في عصر الحافظ بن حجر يدل عليه كتب الإجازات له، وفيها زيادات على آثار الإمام محمد، فكيف غفل الحافظ عن هذا الأمر المعروف المتداول بين المحدّثين وقد لاحظت عدداً كبيراً من رواة هذا الكتاب في هذا الفصل.

*** القسم الثاني:**

ما رواها المحدثون عن الإمام أبي حنيفة بواسطة أصحابه وتلاميذه وتوجد هذه في المسانيد التي دونت بعد طبقة أصحابه وتلاميذه وهي كالتالي:

١- المسند للحافظ محمد بن مخلد بن حفص الدوري، المتوفى ٢٣١هـ.

٢- المسند للحافظ أحمد بن محمد أبي العباس، المعروف بابن عقدة، المتوفى ٣٣٢هـ.

٣- المسند للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري، المتوفى ٣٤٠هـ.

٤- المسند للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى ٣٦٥هـ.

٥- المسند للحافظ أبي الحسين محمد بن المظفر البزار البغدادي، المتوفى ٣٧٩هـ.

٦- المسند للحافظ أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد العدل المقرئ، المتوفى ٣٨٠هـ.

٧- المسند للحافظ محمد بن ابراهيم بن علي الأصبهاني أبي بكر، المشهور بابن المقرئ، المتوفى ٣٨٠هـ.

٨- المسند للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني، المتوفى ٣٨٥هـ.

٩- المسند للحافظ عمر بن أحمد أبو حفص، المعروف بابن شاهين، المتوفى ٣٨٥هـ.

١٠- المسند للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المتوفى ٤٣٠هـ.

١١- المسند لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي، المتوفى ٤٨١هـ.

١٢- المسند لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني، المتوفى ٥٠٧هـ.

١٣- المسند للحافظ أبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، المتوفى ٥٢٢هـ.

١٤- المسند لأبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، المعروف بابن قاضي المارستان، المتوفى ٥٣٥هـ.

١٥- المسند للحافظ علي بن الحسين أبي القاسم، المعروف بابن عساكر، المتوفى ٥٧١هـ.

١٦- المسند للحافظ شمس الدين أبي الخير السخاوي، المتوفى ٩٠٢هـ.

١٧- المسند لعيسى بن محمد الثعالبي المغربي، المتوفى ١٠٢٠هـ.

١٨- المسند لأبي علي البكري.

وأما الأربعينيات:

فمنها:

الأربعون المختارة من حديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله للإمام الحافظ الفقيه يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي،

المشهور بابن المبرد، المتوفى ٩٠٩هـ، وقد نشر الكتاب بتحقيقي قبل أعوام من المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

ومنها: الأربعون حديثاً من مسانيد الإمام الأعظم المروية عن أربعين صحابيّاً للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي، المتوفى ٩٤٢هـ، ذكره في كتابه «عقود الجمان في مناقب الأمام الأعظم النعمان» ص٣٣٤.

وأما المنتخبات:

فقد انتقى الحافظ المحدّث أبو المعالي عفيف الدين علي بن المولى جمال الدين أبي المحاسن عبد المحسن الواعظ ستين حديثاً من نسخة المسند للحسن بن زياد المعروف بالمجرد وذكر هذه الأحاديث الإمام محمد زاهد ابن حسن الكوثري في «الإمتاع» ص٢٠.

وأما الأجزاء:

فقد ذكر أحاديث العوالي من أحاديث الإمام أبي حنيفة الإمام الحافظ شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي، المتوفى ٦٤٨هـ، في جزء، ونشر هذا الجزء بتحقيقي قبل أعوام من المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

وجزء أحاديث السبعة عن سبعة من الصحابة الذين روى

عنهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله، للإمام الشيخ ناصر السنة أبي المكارم عبد الله بن حسين النيسابوري الحنفي، ونشر هذا الجزء بتحقيقي من المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

• **تنبيه:**

في الاستدراك على بعض الأوهام الصادرة من أصحاب الفهارس للكتب الخطية الواقعة في مسانيد الإمام أبي حنيفة الأربعة:

الأول: مسند الإمام أبي حنيفة لابن منده.

والثاني: مسند الإمام أبي حنيفة لحسام الدين المكي الرازي.

والثالث: مسند الإمام أبي حنيفة للقاسم بن قطلوبغا.

والرابع: مسند الإمام أبي حنيفة لمحمد الجباري.

وقد ذكرت هذا الاستدراك تفصيليّاً في تقدمتي على «كشف الآثار» والمسند لابن المقري، والآن أنقلها برمّتها لنفاستها في هذا الموضوع.

• **تنبيه:**

اعلم أنه قد علم مما سبق أن الحافظ أبا عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة يروي هذه الآثار عن الحافظ عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي كما روى المسند بكامله عن الحافظ الحارثي.

وقد نسب إلى هذا الإمام الحافظ ابن مندة فؤاد سزكين في «تاريخ

التراث العربي» (٣ / ٤٢ الفقه): أنه أي: الحافظ ابن مندة له مسند أبي حنيفة، أي: من تأليفه ونسخته الخطية في مكتبة باتافاكيا تحت رقم ٢٧٦ بجاكرتا، وتبعه في ذلك بعض المؤلفين، انظر تقدمة المحقق لكتاب الإيمان لابن مندة ٧٣، ولفظ فؤاد سزكين: مسند أبي حنيفة في رواية أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة ٣٩٥هـ / ١٠٠٥م، انظر رقم ٢٧٦ في باب الحديث جـ١ باتافاكيا بجاكرتا، الملحق ٨٤، برلين ١٩٢٩، انتهى.

فسافرت إلى جاكرتا عاصمة إندونيسيا للحصول على هذا المسند المهم قبل هذه السنة ١٤٣١هـ، وأقمت هناك أسبوعاً فذهبت إلى باتافاكية فلم أجد هناك أحداً يعرف هذه المكتبة حتى مرت علي ثلاثة أيام وفي الأخير أخبرتنا مديرة المتاحف: أن المكتبة القديمة المليئة بالمخطوطات والآثار نقلت إلى المكتبة الوطنية الإندونيسية، فذهبت إلى هذه المكتبة ووجدت هذا الكتاب تحت رقم ٨٩، وعلى غلاف الكتاب ٢٩٥، ومكتوب على الغلاف:

(بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة

تأليف الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الحافظ رضي الله عنه رواية أبي محمد عبد الله بن

محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي، انتهى).

ولما فتحت الكتاب فإذا هو مسند الإمام أبي حنيفة للحافظ عبد الله ابن محمد بن يعقوب الحارثي برواية الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده.

ولما دققت النظر على الغلاف ثانياً فوجدت تحته استدراكاً على ما كتب من الناسخ خطأ وهو بخط الحافظ مرتضى الزبيدي هكذا:

(صوابه تخريج الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري، رواية أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد ابن يحيى بن منده الأصبهاني الحافظ عنه، رواية ولده أبي محمد عبد الوهاب وأبو بكر أحمد ابن الفضل بن محمد الباطرقاني، كتب محمد مرتضى).

والحاصل أن هذه النسخة هي في الحقيقة: لمسند الإمام أبي حنيفة تأليف عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي، ورواه عنه هذا المسند الحافظ ابن منده، وما كتب الناسخ على الغلاف فهو خطأ نشأ عن جهله بالراوي والمؤلف فاختلط عليه هذا الأمر فأتى بما ترى، ثم راجعت الفهرست للمكتبة فوجدته كان على الصواب فلا أدري كيف وقع فؤاد سزكين في هذه المغلطة؛ لأن تصنيفه هذا كان اعتماداً على فهارس المكتبات.

وهذه النسخة للحارثي نسخة الحافظ مرتضى الزبيدي فيها سماعات وكتابات بخطه إلا أنها ليس فيها تاريخ الفراغ عن النسخ، وهذه النسخة كانت باليمن ثم نقلت إلى جاكرتا فليحفظ وليصحّح - والله المستعان -.

• تنبيه آخر:

ومن هذا القبيل ما كتب فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٣/ ٤٣ الفقه): أن الشيخ حسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي صنف مسنداً للإمام أبي حنيفة رحمة الله عليه ونسخته الخطية في مكتبة سرائي أحمد الثالث باسطنبول.

ولفظ فؤاد سزكين: مسند أبي حنيفة عن حسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي، المتوفى سنة ٥٩٨هـ / ١٢٠١م، انظر بروكلمان ملحق ١ / ٦٤٩ سرائي أحمد الثالث ٣٦٤ (١٥٨ ورقة) ٨٣٨هـ، انظر فهرس ٢ / ١٠٤، انتهى

ثم سافرت إلى تركيا للحصول على هذا المسند في ٨/ ١٤٣١هـ وساعدني في هذا الأمر الأخ الفاضل محمد فاتح قايا حفظه الله وتعب فيه؛ لأن هذه المكتبة تحت وزارة السياحة ولا يمكن تصوير كتب هذه المكتبة لكل أحد، ثم إنه ظفر بها أخيراً بجهده فجزاه الله خيراً، ثم أرسلها إلي بالإيميل الأخ مولانا عبد القادر والدكتور عبد الكريم فجزاهم الله خيراً.

ولما فتحت الكتاب في الإيميل تفاجأت أنه: مسند أبي حنيفة للحافظ حسين بن محمد بن خسرو البلخي، المتوفى سنة ٥٢٢هـ، وقد وفقني الله تعالى بفضله لتحقيق هذا المسند آخذاً إياه من لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد الهند، وهذا المسند (أي عن حسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي) لم يذكره أحد قبل فؤاد سزكين، ثم تبعه آخرون.

وفؤاد سزكين وقع في هذه المغلطة لعدم وقوفه على الفرق بين راوي الكتاب ومصنفه، فإنه لما رأى هذه النسخة مكتوب في أول سطرها «أخبرنا... الفقيه الإمام العالم حسام الدين ... إلخ» ظن أنه هو مصنف الكتاب، ولم يدر أن رواة النسخة يذكرون قبل المصنف، ومثل هذا الخطإ وقع له في التنبيه السابق فإن أبا عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة راوي الكتاب لمسند الإمام أبي حنيفة للحارثي جعله مصنفاً فليحفظ هذا وليصحح، والله المستعان.

- **تنبيه:**

اعلم أن الحافظ قاسم بن قطلوبغا، خدم مسند ابن المقرئ من حيث الترتيب على أبواب الفقه، وكتب في تراجم رجال هذا المسند كتاباً، كما ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» ص١١٧.

وقد يذكر عنه أن من تأليفه «مسند الإمام أبي حنيفة رحمه الله»، وقيل: إن نسخته الخطية في مكتبة «إيشياتك سوسائتي» بكلكته الهند، كما في «تاريخ التراث العربي» (٣/ ٤٤ الفقه) لفؤاد سزكين، وانظر «بروكلمان» ٢/ ٨٢، وقد ذهبت لهذه المكتبة قبل شهور، وزرت هذا المسند، فإذا هو نسخة سقيمة رديئة لجامع المسانيد للخوارزمي، وسبب الخطأ أن في آخر النسخة مكتوب: «مسند أبي حنيفة لقاسم بن قطلوبغا» وهذا النص ليس هو من ناسخ النسخة، بل من أحدٍ ممن يمتلكه، أو من أحد قُرّائه، والمفهرِس لما صنع فهارس مخطوطات المكتبة نقل هذه العبارة دون تحقيق أو تمحيص، فنقل عنه هذا في كتب الفهارس، فهذا خطأ يستدرك به على «تاريخ التراث» ومن نقله عنه.

- **تنبيه:**

قال الشيخ العلامة المحدّث عبد الشهيد النعماني حفظه الله في مقالته على كتاب «سعي السلام بجمع أحاديث الإمام أبي حنيفة»:

مسند الشيخ المحدث محمد بن محمد الجباري، أوله: أخبرنا الشيخ أبو سعيد بن إبراهيم بن دلدك القمي قرءاة عليه وأنا أسمع في سنة خمس وخمسين وخمسمائة بدمشق، قيل له: أخبرك الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو بقراءتك عليه سنة ٥٢٥: قال: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وقد رتّبه على الحروف الهجائية في

ترجمة كل شخص...ذكر هذا المسند الأستاذ إبـراهيم الـدروبي في مقالتـه ١٩٧، ١٩٨ بعنوان مخطوطات المكتبة القادرية ببغداد وطبع المقال في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد السادس ١٣٧٨ ببغداد، انتهى.

قلت: فيه نظر، فإن السياق يدل على أنه نسخة المسند لابـن خـسـرو برواية محمد بن محمد الجباري، وليس هو مسند محمد بن محمـد الجبـاري، وسبب الوهم من أصحاب الفهارس للكتب الخطية أنهم كل ما يـرون في بداية الكتاب من الرجال والرواة ينسبون الكتاب إليهم تأليفاً وتصنيفاً مع أنه يذكر في بداية الكتاب رواة الكتـاب غالبـاً، وقـد شـاهدت مثـل هـذا الوهم منهم في مسند حسام الدين ابن مكي الرازي، وأدل دليل على هذا أن المسند لابن خسرو يرويه أبو سعيد بن إبراهيم بن دلـدك القمـي عـن المؤلف ويروي عنه هذا الكتاب محمد بن محمد الجباري كما روى الكتاب حسام الدين المكي الرازي عن أبي سعيد بن إبـراهيم بـن دلـدك القمـي، فمحمد بن محمد الجباري مثل حسام الدين ابن مكي الـرازي، وليراجـع، لهذا فصلت رواة ابن خسرو من مقدمتي عن مسند ابن خسرو.

الفصل التاسع

في توثيق أحاديث مسانيد الإمام أبي حنيفة رحمه الله

اعلم أن أحاديث الإمام أبي حنيفة من حيث الجمع والتدوين يتوقف على قسمين:

* **الأول:** إن الأحاديث والآثار التي رويت من طريق أصحابه وتلاميذه وجمعت في الكتب من المسانيد والآثار، وقد ثبت أن غالب تلاميذه وأصحابه من الثقات المعروفين وإن قدح فيهم بعض الغلاة من الحاقدين لأجل التعصب والهوى، فأحاديثهم عنه صحيحة، وقد تكلمنا على عدد كتب أحاديث هذه الطبقة في القسم الأول لكن الذي طبع منها هو: كتاب الآثار للإمام أبي يوسف، وكتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمهما الله، وغالب أحاديث وآثار هذين الكتابين من الصحاح وأنا أذكر بعد هذا بعض الأسانيد التي وقعت في هذين الكتابين مع الاشتراك بينهما وهي صحيحة.

بعض الأسانيد الصحيحة الواقعة في آثاري الإمام أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني رحمهما الله.

١- أبو حنيفة عن حماد عن أبي الضحى عن مسروق عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٣- أبو حنيفة عن أبي صخرة المحاربي عن زياد بن حدير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٤- أبو حنيفة عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون الأودي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٥- أبو حنيفة عن يزيد بن عبد الرحمن عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٦- أبو حنيفة عن الهيثم عن أبي يحيى عمير بن سعيد النخعي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٧- أبو حنيفة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٨- أبو حنيفة عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها.

٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها.

١٠- أبو حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة رضي الله عنها.

١١- أبو حنيفة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

١٢- أبو حنيفة عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

١٣- أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

١٤- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

١٥- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله عنه.

١٦- أبو حنيفة عن معن بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

١٧- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن مسروق وجندب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

١٨- أبو حنيفة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

١٩- أبو حنيفة عن حماد عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢١- أبو حنيفة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود.

٢٢- أبو حنيفة عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الأحنف عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٣- أبو حنيفة عن محمد بن قيس عن إبراهيم وعامر عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٤- أبو حنيفة عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٥- أبو حنيفة عن محمد بن قيس الهمداني عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٦- أبو حنيفة عن ابن أبي رباح عن أبي عمرو عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٧- أبو حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٨- أبو حنيفة عن الهيثم عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٢٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٣٠- أبو حنيفة عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي الجهم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

٣١- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٣٢- أبو حنيفة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جمهان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

٣٣- أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

٣٤- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٣٥- أبو حنيفة عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٣٦- أبو حنيفة عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

٣٧- أبو حنيفة عن عاصم بن سليمان عن ابن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٣٨- أبو حنيفة عن سليمان الشيباني عن عامر الشعبي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٣٩- أبو حنيفة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤٠- أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤١- أبو حنيفة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٤٢- أبو حنيفة عن الوليد بن سريع عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

٤٣- أبو حنيفة عن الهيثم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

٤٤- أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جدّه الزبير بن العوام رضي الله عنه.

٤٥- أبو حنيفة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه.

٤٦- أبو حنيفة عن محمد بن مالك الهمداني عن أبيه عن أبي ذر رضي الله عنه.

٤٧- أبو حنيفة عن أبي حجية عن ابن بريدة عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر رضي الله عنه.

٤٨- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة رضي الله عنه.

٤٩- أبو حنيفة عن عبد الله بن أبي حبيبة عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٥٠- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير رضي الله عنه.

٥١- أبو حنيفة عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

٥٢- أبو حنيفة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

٥٣- أبو حنيفة عن عثمان بن عبد الله عن أم سلمة رضي الله عنها.

٥٤- أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن بريدة الأسلمي رضي الله عنه.

٥٥- أبو حنيفة عن خارجة بن عبد الله عن سعيد بن المسيب.

٥٦- أبو حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب محمد.

٥٧- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.

٥٨- أبو حنيفة عن زبيد اليامي عن ذر الهمداني عن سعيد عن عبد الرحمن بن أبزى.

٥٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم.

٦٠- أبو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم.

٦١- أبو حنيفة عن أيوب بن عائذ الطائي عن مجاهد.

٦٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن شريح.

٦٣- أبو حنيفة عن الهيثم عن عامر عن شريح.

٦٤- أبو حنيفة عن علي بن الأقمر عن شريح.

٦٥- أبو حنيفة عن حماد عن طاوس.

تذييل في أصح الأسانيد من أحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى:

قال العلامة المحدّث الناقد عبد الرشيد النعماني في كتابه مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ص٨١ - ٨٧:

أبو حنيفة على شرط أصح الأسانيد: ويدل على جلالة شأن أبي حنيفة في علم الحديث وضبطه وإتقانه وصحّة روايته وعُلوّ مكانته أنه لما قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وبنى على ذلك الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أن أجلّ الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، اعترض عليه الشيخ الإمام العلامة الحافظ علاء الدين مُغلطاي: بأن أبا حنيفة يروي عن مالك أحاديث فيما ذكره الدارقطني، انتهى.

وأجاب عنه البُلقيني في «محاسن الاصطلاح» بقوله: فأما أبو حنيفة

فهو وإن روى عن مالك كما ذكره الدارقطني، لكن لم تشتهر روايته عنه كاشتهار رواية الشافعي، انتهى.

وقال العراقي: رواية أبي حنيفة عن مالك فيما ذكره الدارقطني في «غرائبه» وفي «المُدبّج» ليست من روايته عن نافع، عن ابن عمر، والمسألة مفروضة في ذلك، نعم ذكَر الخطيبُ حديثاً كذلك في الرواية عن مالك.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: (أما اعتراضه بأبي حنيفة فلا يحسُنُ، لأن أبا حنيفة لم تثبت روايتُه عن مالك، وإنما أوردها الدارقطني، ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال، وأيضاً فإن رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة، ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدّة طويلة وقرأ عليه الموطّأ بنفسه)، انتهى. نقله السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» ص٣٠.

فانظر - يا رعاك الله - هؤلاء الحُفاظ الأئمة الأعلام، لـمّا ذكر الحافظ مُغلطاي الإمام أبا حنيفة في سلسلة أصح الأسانيد عن مالك، عن نافع عن ابن عمر، لا يرمون أبا حنيفة بسُوء الحفظ والضعف في الرواية، ولا يُنكرون جلالته في الحديث، ولا إتقانه في الرواية، وإنما يُنكرون على مُغلطاي إدخاله في هذه السلسلة؛ لعدم اشتهار روايته عن مالك كاشتهار رواية الشافعي عنه، أو لأنها وقعت في المذاكرة ولم يقصد أبو حنيفة

الرواية عنه، أو لأنّ روايته عنه ليست من روايته عن نافع، أو لأنه لم تصح روايته عن مالك.

فظهر من هذا اتفاق هؤلاء الحفاظ الجهابذة أئمة النقد: الإمام الحافظ مُغلطاي والإمام الحافظ البُلقيني والحافظ العراقي، وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، والحافظ السيوطي، على أن الإمام أبا حنيفة في جلالة قدره وإتقانه في الحديث قرينُ مالك والشافعي رحم الله الجميع.

ولو قال الإمام مُغلطاي: إن من أصح الأسانيد أبا حنيفة، عن نافع عن ابن عمر لكان له وجه، ولا ريب أنّ من أصح الأسانيد أبا حنيفة عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، وهذا الإسناد ذكره الإمام عبد الوهاب الشعراني في «ميزانه الكبرى» ١/ ٤٨ كما ذكر إسناد مالك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم.

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عبيدة السلماني من كتابه «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٤١: قال أبو عمرو ابن الصلاح: رُوِّينا عن عمرو بن علي الفلاس، أنه قال: أصح الأسانيد ابن سيرين عن عبيدة عن علي.

قلت- القائل الذهبي-: لا تفوّق لهذا الإسناد مع قوته، على إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله، ولا على الزهري، عن سالم عن أبيه، ثم إن هذين الإسنادين رُوي بهما أحاديث جمّةٌ في الصحاح وليس كذلك

الأول، فما في «الصحيحين» لعبيدة عن علي سوى حديث واحد)، انتهى.

وقال في ترجمة علقمة بن قيس النخعي الكوفي ٤/ ٦٠-٦١: قال بعض الحفاظ وأحسن: أصح الأسانيد منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، فعلى هذا أصح ذلك: شعبة وسفيان، عن منصور، وعنهما يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وعنهما عليّ بن المديني، وعنه أبو عبد الله البخاري، رحمهم الله، انتهى.

وقال في ترجمة وكيع بن الجراح ٩/ ١٥٨: قلت: أصح إسنادٍ بالعراق وغيرها، أحمد بن حنبل، عن وكيع، عن سفيان عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي «المسند» بهذا عدّة متون.

قال عبد الله بن هاشم: خرج علينا وكيعٌ يوماً، فقال: أيُّ الإسنادين أحبُّ إليكم: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، أو: سفيان عن منصور، عن إبراهيم (عن علقمة) عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش، فإنه أعلى، فقال: بل الثاني، فإنه فقيهٌ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ عن فقيهٍ، والآخر شيخٌ، عن شيخ. وحديثٌ يتداوله الفقهاء خيرٌ من حديث يتداوله الشيوخ، انتهى.

وقال في ترجمة عبد الله بن هاشم ١٢/ ٣٢٨ - ٣٢٩: الحاكم: حدثنا

يحيى بن محمد العنبري، حدثنا أحمد بن سَلَمة، حدثنا عبد الله بن هاشم، قال لنا وكيع: أيُّ الإسنادين أحبُّ إليكم: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، أو: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأول، فقال: الأعمش شيخٌ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خيرٌ مما يتداوله الشيوخ.

قلت: بل والأعمش وشيخه لهما فقهٌ ومعرفة وجلالة، انتهى.

قلت: فعلى هذا: أصح أسانيد العراق وأجلّها ما رواه أبو يوسف ومحمد بن الحسن، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، عن علقمة، أو الأسود، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن هؤلاء كلهم فقهاء نبلاء، ولهم معرفةٌ وجلالة، بل أبو يوسف ومحمد أفقه وأجلّ من وكيع، وأبو حنيفة أفقه وأجل من سفيان والأعمش، وكذلك شيخه حمادٌ أفقه من منصور.

وقال الحافظ ابن حجر في «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»: وقد يقع في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب، ما يُفيد العلم النظري بالقرائن على المختار... والخبر المحتفّ بالقرائن أنواع:

منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حدّ التواتر...

ومنها: المشهور إذا كانت له طُرقٌ متباينةٌ سالمةٌ من ضعف الرواة والعلل.

ومنها المسلسل بالأئمة الحفّاظ المتقنين، حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً ويُشاركه فيه غيره، عن الشافعي ويُشاركه فيه غيره، عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال، من جهة جلالة رُواته، وأنّ فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم.

ولا يتشكّكُ من له أدنى ممارسةٍ بالعلم وأخبارِ الناس أنَّ مالكاً مثلاً لو شافهه بخبرٍ لعلم أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه أيضاً من هو في تلك الدرجة ازداد قوة، وبَعُد عما يُخشى عليه من السهو، انتهى ملخصاً.

قلتُ: فعلى هذا: ما رواه الإمام الليث بن سعد - ويشاركه فيه غيره - عن الإمام أبي يوسف - ويشاركه فيه غيره - عن الإمام الأعظم أبي حنيفة أو ما رواه الإمام الشافعي كذلك، عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام الأعظم أبي حنيفة: يجري فيه هذا الحكم، فإنه أيضاً مُحتفٌّ بالقرائن، ومسلسلٌ بالأئمة الحفاظ المتقنين.

بل قد يُرجّحُ المسلسل بالأئمة على ما في الصحيحين أيضاً. قال ابن حجر في «شرح النخبة»: قد يعرِض للمفوقِ ما يجعله فائقاً، كما لو كان الحديث

عند مسلم مثلاً، وهو مشهورٌ قاصر عن درجة التواتر، لكن حفّت قرينةٌ صار بها يُفيد العلم، فإنه يُقدّمُ على الحديث الذي يُخرجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً وكما لو كان الحديث الذي لم يُخرجاه من ترجمةٍ وُصفت بكونها أصح الأسانيد، كمالك عن نافع، عن ابن عمر، فإنه يُقدّم على ما انفرد به، أحدهما مثلاً، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال، انتهى.

فعلى هذا ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، يُقدّمُ على الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمةٍ وُصفت بكونها أصح الأسانيد، وكذلك ما رواه أبو حنيفة، عن نافع عن ابن عمر، أو: عن عطاء بن أبي رَباح، عن ابن عباس، أو: عن شيخه حمّاد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

- **تنبيه:**

فإن قيل: قد قدح بعض المحدّثين ووقعوا في الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتلاميذه ومشائخه فكيف ترتقي أحاديثه إلى الصّحّة؟!.

قلنا: كل ما جاء عن هوى وتعصب مذهبي يردّ على قائله وسنفرد له فصلاً مستقلاً إن شاء الله.

الثاني: أن الأحاديث والآثار التي ذكرها أصحاب مسانيد الإمام أبي حنيفة رحمه الله في كتبهم هي أيضاً مروية من طريق تلاميذه

وأصحابه، لكنها مستخرجة على كتب هؤلاء التلاميذ الذين أخذوها عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

والمستخرجات على الأصول لها حكمان:

الأول: حكم أسانيد المستخرجات، **والثاني**: حكم أسانيد الأصول.

ولا يلزم من صحة أسانيد الأصول صحة أسانيد المستخرجات، فكم من حديث صحيح للأصول طرأ عليه الضعف في المستخرج؛ والمستخرج على الصحيح ليس من شرطه صحة الأسانيد، بل فيه الصحيح والضعيف، ومستخرج أبي نعيم فيه الرواية عن جماعة من الضعفاء، فأصحاب هذه المسانيد التي هي مثل المستخرج، جمعوا ما وصل إليهم من حديث الإمام أبي حنيفة مثل صنيع أصحاب المسانيد من عدم شرط الصحة فيما يروون، والأصول هي الأصل في الحكم عليها، لأن هذه الأصول لو كانت محفوظة لما احتيج إلى المسانيد التي صنفت مخرجة على هذه الأصول وغيرها.

ثم صحة سند هذه الأصول هو الأصل في تصحيح الحديث، وأسانيد المستخرجات وإن كانت ضعيفة فإنها لا تؤثر في صحة سند الأصل.

فأسانيد هؤلاء المستخرجين والمسندين لا تؤثر بسبب ضعفها في

صحة أحاديث الأصول كما طعنوا واتهموا بعض المستخرجين وبعض رواتهم، وشنعوا في ذلك.

والطعن على بعض المستخرجين والمسندين وعلى روايتهم عن بعض شيوخهم لا يرفع الأمان عن جميع المسندين، مثل ما قدحوا في الحارثي وعلى روايته عن النجيرمي، وهذه الرواية نفسها توجد عند المسندين الآخرين بدون الحارثي والنجيرمي، فكيف يتهم باختلاق هذه الأسانيد من قبل النجيرمي مع أنها مروية في المسانيد الأخرى بدون ذكر الحارثي والنجيرمي، وتوجد في الأصول لها متابعات وشواهد في دواوين السنة الأخرى المعروفة، وللبحث بقية تأتي في تقدمة الحارثي إن شاء الله تعالى.

وقال المحدّث السنبهلي في مقدمة «تنسيق النظام» ص٧: أحاديث مسند إمامنا صحاح، وأصح من أحاديث الأربعة، وقال في ص٣: قد اعتبره المحققون وشرحوا مسانيده كعلي بن سلطان القاري، والملا عابد السندي الأنصاري وغيرهما.

واحتج بأحاديثها المحقق المحدّث الحافظ الإمام ابن الهمام في «فتح القدير» والعلامة بدر الدين العيني في «البناية» وغيرها، وصححها وقررها وقبلها الإمام الشعراني في «الميزان»، ومدحها برجالها، وباهى وافتخر بمطالعتها، والكلام الثاني مدفوع بأن استشهاد الإمام برجل والأخذ عنه

تعديل وتزكية منه له، فلا حرج بجرح غيره ... على أنه يمكن أن يجعل هذه الضعاف شواهد أو متابعات على ما روى من الصحاح، ثم هذا قليل جدّاً، فإن عدد المضعفين في رجال مسنده قليل يسير فضلاً عن الضعفاء، وعامة رجاله رجال الصحيحين أو أجلتهم، مع أن من رجال الصحيحين أو أحدهما من هو مضعف.

وقال الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني المتوفى سنة ٨٤٠هـ، في «الروض الباسم في الذب عن سنّة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم»، ردّاً على السيد جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم، حيث حاول التشكيك في علم أبي حنيفة بالحديث والعربية ١/ ١٥٨-١٦٦:

وأما قدحه عليه بالرواية عن المضعفين: فهو وهم فاحش، والجواب على ذلك يتبين بذكر محامل:

المحمل الأول: أنه قد علم من مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه يقبل المجهول، وإلى ذلك ذهب كثير من العلماء كما قدمنا، ولا شك أنهم إنما يقبلونه حيث لا يعارضه حديث الثقة المعلوم العدالة؛ لأن الترجيح بزيادة الثقة والحفظ عند التعارض أمر مجمع عليه.

ولا شك أن الغالب على حملة العلم النبوي في ذلك الزمان العدالة،

ويشهد لذلك الحديث الثابت المشهور: «خيركم القرن الذي أنا فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب».

وقد كان علي رضي الله عنه يتهم بعض الرواة فيستحلفه ثم يقبله، وهذا إنما يكون في حديث من فيه جهالة أو نحوها، ولهذا لم يستحلف المقداد لما أخبره بحكم المذي.

وقد روى الحافظ ابن كثير في جزء جمعه في أحاديث السِّباق عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يرى العمل بالحديث الذي فيه ضعف إذا لم يكن في الباب حديث صحيح يدفعه، وأنه روى في «المسند» أحاديث كثيرة من هذا القبيل، وذلك على سبيل الاحتياط من غير جهل بضعف الحديث، ولا بمقادير الضعف، وما يحرم معه قبول الحديث بالإجماع، وما فيه خلاف.

وقال الحافظ أبو عبد الله ابن منده: إن أبا داود يخرّج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، انتهى.

وفي هذا شهادة واضحة على أن رواية الحديث الضعيف لا تستلزم الجهل بالحديث، فأحمد وأبو داود من أئمة علم الأثر بلا مدافعة، وهذا الحديث الضعيف الذي ذكروه ليس حديث الكذابين ولا الفساق

المصرّحين، فذلك عندهم لا يستحق اسم الضعف، إنما يقال فيه: إنه باطل وموضوع أو ساقط أو متروك أو نحو ذلك، فعلى هذا الوجه تكون رواية الإمام أبي حنيفة عن بعض الضعفاء مذهباً واختياراً، لا جهلاً واغتراراً.

المحمل الثاني: أن يكون ضعف أولئك الرواة الذين روى عنهم مختلفاً فيه، ويكون مذهبه وجوب قبول حديثهم وعدم الاعتداد بذلك التضعيف، إما لكونه غير مفسَّر السبب، أو لأجل مذهب أو غير ذلك، وقد جرى ذلك لغير واحد من العلماء والحفاظ، بل لم يسلَمْ من ذلك صاحبا الصحيح، وكذلك أئمة هذا العلم، هذا الإمام الشافعي رضي الله عنه أكثر من الرواية عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ووثّقه، وقد خالفه الأكثرون في ذلك، وقال ابن عبد البر في «تمهيده»: أجمعوا على تجريح ابن أبي يحيى إلا الشافعي، وقال الذهبي في «التذكرة»: لم يكن ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث، انتهى. ولكن تضعيفه قول الجماهير، وكذلك روى الشافعي عن ابن خالد الزنجي المكي، وهو مختلف في توثيقه، وكذلك الإمام أحمد يروي عن جماعة مختلف فيهم.

المحمل الثالث: أن يكون إنما روى عن أولئك الضعفاء على سبيل المتابعة والاستشهاد، وقد اعتمد على غير حديثهم من عموم آية أو حديث أو قياس أو استدلال، مثل ما صنع مالك في الرواية عن

عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، قال ابن عبد البر في «تمهيده»: كان مجمعاً على تجريحه، ولم يرو عنه مالك إلا حديثاً واحداً معروفاً من غير طريقه، وهو حديث وضع اليمين على الشمال في الصلاة، وقد رواه مالك في «الموطإ» من طريق صحيحة من رواية أبي حازم التابعي الجليل عن سهل بن سعد الصحابي رضي الله عنه.

وكذلك القاسم بن إبراهيم وحفيده يحيى بن الحسين من أئمة الزيدية، قد أكثر من رواية أحاديث الأحكام والاحتجاج عليها من حديث ابن أبي ضمرة، وأهل الرواية متفقون على تجريحه، والقدح في روايته.

وكذلك قد روى شعبة على جلالته وتشدّده عن أبان بن أبي عياش مع قول شعبة فيه: لأن أشرب من بول حمار حتى أروي أحبّ إلي من أن قول: حدثنا أبان بن أبي عياش، رواه شعيب بن جرير عنه. وروى ابن إدريس وغيره عن شعبة أنه قال: لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان.

فإن قلت: فكيف روى عنه مع اعتقاده تحريمه، قلت: إنما أراد تحريم ذلك على من لا يعرف الحق من الباطل من غيره، وتحريم رواية العارف عن المتروكين في حضرة من لا يعرف، فإن الثوري نهى عن الرواية عن بعض المتروكين، فقيل له: ألست تروي عنه؟ فقال:

إني أروي ما أعرف، وهذا من لطيف علم الحديث.

وعن مسلم أنه ربما أخرج الإسناد الضعيف لعلوّه، واقتصر عليه، وترك الإسناد الصحيح لنزوله، ومعرفة أهل الشأن له، روى ذلك النووي عن مسلم تنصيصاً، وفيه دلالة على أن رواية العالم لحديث الرجل الضعيف لا تدل على جهله بضعفه.

وكذلك البخاري قد ضعّف هو بعض من روى عنه في الصحيح، ذكر ذلك الذهبي في «الميزان»، وهذا يدلّ على أنه لم يعتمد على ذلك الراوي الذي ضعّفه لولا شواهد لحديثه ومتابعات، وهذا من لطائف علم الحديث.

ولذا قال الإمام النووي: إن من صحّح حديثاً على شرط مسلم لكون رواته من رواة صحيح مسلم فقد وهم في ذلك.

المحمل الرابع: أن تكون رواية الإمام أبي حنيفة من قبيل تدوين ما بلغه من الحديث صحيحه وضعيفه كما هو عادة كثير من مصنفي الحفاظ أهل السنن والمسانيد، وغرضهم بذلك حفظ الحديث للأمة لينظر في توابعه وشواهده، فإن صح منه شيء عمل به، وإن بطل شيء حذر من العمل به، وإن احتمل شيء الخلاف كان للناظر من العلماء أن يعمل فيه باجتهاده.

وفي الرواية المشهورة عن البخاري أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف

حديث، منها مائتا ألف غير صحاح.

وقال إسحاق بن راهويه: أحفظ مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث صحيحة عن ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوّرة، فقيل له في ذلك، فقال: لأجل إذا مرّ بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فليته فلياً.

المحمل الخامس: أن يكون كثير من الأحاديث المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة ضعيفة من قبل من روى عنه لا من جهته، ولا من جهة شيوخه ومن فوقهم، كما في كثير من الأحاديث المنسوبة إلى جعفر الصادق، وكثير من الثقات، انتهى ملخصاً.

• تذييل:

في ذكر الأصول من هذه المسانيد لتكون دليلاً على ضياع الأصول المفقودة ولتكون أحكام الصحة والضعف متجهة إلى هذه الأصول أيضاً كما يتجه إلى المستخرجات.

الفصل العاشر

في ذكر مشائخ الإمام أبي حنيفة وأصحابه الذين رووا أحاديثه في هذه الموسوعة

١- أبان بن أبي عياش البصري

٢- إبراهيم بن محمد بن المنتشر بن الأجدع

٣- إبراهيم بن مسلم الهجري

٤- إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي الدمشقي

٥- آدم بن علي البكري

٦- إسحاق بن ثابت بن عبيد الأنصاري

٧- إسماعيل السدي

٨- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي

٩- إسماعيل بن أمية القرشي المكي

١٠- إسماعيل بن عبد الملك

١١- إسماعيل بن مسلم البصري المكي

١٢- الأجلح الكندي

١٣- أشعث بن أبي الشعثاء

١٤- الأشعث بن قيس

١٥- الأعمش سليمان بن مهران أبو محمد

١٦- أيوب بن عائذ الطائي

١٧- أيوب بن عتبة قاضي اليمامة

١٨- بشر بن مسلم

١٩- بلال بن أبي بلال مرداس الفزاري

٢٠- بلال بن وهب بن كيسان

٢١- بلال بن يحيى

٢٢- بلال النصيبي

٢٣- بهز بن حكيم

٢٤- تمام

٢٥- توبة

٢٦- ثابت البناني

٢٧- ثابت بن زوطرة بن ماه

٢٨- جابر الجعفي

٢٩- جامع بن أبي راشد

٣٠- جبلة بن سحيم

٣١- جعفر بن أبي جعفر عن أبيه عن علي رضي الله عنه

٣٢- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم

٣٣- جوّاب بن عبيد الله التيمي

٣٤- جويبر بن سعيد الكوفي

٣٥- الحارث بن عبد الرحمن

٣٦- حبيب بن أبي عمرو الأسدي

٣٧- الحجاج بن أرطاة

٣٨- الحجاج بن الحجاج

٣٩- الحسن بن الحر

٤٠- الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

٤١- الحسن بن سعد مولى بني هاشم

٤٢- الحسن بن عبيد الله

٤٣- حفص بن عمر الحوضي

٤٤- الحكم بن زياد الجزري

٤٥- الحكم بن عبد الله البلخي أبو مطيع

٤٦- الحكم بن عتيبة

٤٧- الحكم بن عنبسة

٤٨- حبيب بن أبي ثابت أبي يحيى الأسدي الكاهلي الكوفي

٤٩- حُصين بن عبد الرحمن أبي الهديل

٥٠- حماد بن أبي سليمان

٥١- حميد بن عبيد

٥٢- حميد بن قيس الأعرج المكي

٥٣- حميد الطويل

٥٤- خالد بن عبد الأعلى

٥٥- خالد بن علقمة

٥٦- خثيم بن عراك بن مالك الغفاري

٥٧- خارجة بن عبد الله الأنصاري

٥٨- خصيف بن عبد الرحمن الجزري

٥٩- خطير

٦٠- خلف بن ياسين بن معاذ الزيات

٦١- داود بن عبد الرحمن بن يزيد

٦٢- الزهري

٦٣- ذر رحمه الله

٦٤- ربيعة بن أبي عبد الرحمن

٦٥- زبيد بن الحارث اليامي

٦٦- زكريا بن الحارث

٦٧- زياد بن أبي زياد

٦٨- زياد بن علاقة

٦٩- زياد بن ميسرة

٧٠- زيد بن أسلم

٧١- زيد بن أبي أنيسة

٧٢- زيد بن أبي الوليد

٧٣- زيد بن علي

٧٤- زيد بن الوليد

٧٥- سالم بن عبد الله بن عمر

٧٦- سالم بن عجلان الأموي الجزري الأفطس

٧٧- سعيد بن أبي بردة

٧٨- سعيد بن المرزبان البقال أبو سعد مولى حذيفة بن اليمان

٧٩- سعيد بن المرزبان أبو سعد الأعور

٨٠- سعيد بن مسروق الثوري

٨١- سفيان الثوري

٨٢- سفيان طريف بن شهاب

٨٣- سلمة بن كهيل

٨٤- سلمة بن نبيط

٨٥- سليمان بن أبي سليمان

٨٦- سليمان بن يسار

٨٧- سليمان الشيباني

٨٨- سماك بن حرب البكري

٨٩- سهيل بن أبي صالح

٩٠- شرحبيل بن مسلم

٩١- شهر بن حوشب

٩٢- شيبان بن أبي شيبة

٩٣- شيبان بن عبد الرحمن البصري

٩٤- شيبة بن المساور

٩٥- شيخ من بني ربيعة

٩٦- صالح بن أبي الأخضر

٩٧- صالح بن حي

٩٨- الصلت بن بهرام

٩٩- طاووس بن كيسان

١٠٠- طلحة بن نافع أبو سفيان

١٠١- طلحة بن مصرف اليامي الكوفي

١٠٢- طلحة بن يحيى

١٠٣- عامر بن السبط

١٠٤- عامر بن شراحيل الشعبي

١٠٥- عاصم الأحول

١٠٦- عاصم بن بهدلة

١٠٧- عاصم بن أبي رزين

١٠٨- عاصم بن أبي النجود أبا بكر

١٠٩- عاصم بن كليب الجرمي

١١٠- عائشة بنت عجرد رضي الله عنها

١١١- عباية

١١٢- عبد الجبار بن وائل بن حجر

١١٣- عبد الرحمن الأعرج

١١٤- عبد الرحمن بن أبي الزناد

١١٥- عبد الرحمن بن حزم

١١٦- عبد الرحمن بن الرداد

١١٧- عبد الرحمن بن روّاد

١١٨- عبد الرحمن بن زاذان

١١٩- عبد الرحمن بن زياد

١٢٠- عبد الرحمن بن شرحبيل

١٢١- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي

١٢٢- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي

١٢٣- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج

١٢٤- عبد الرحمن بن يزداد

١٢٥- عبد العزيز بن أبي رواد

١٢٦- عبد العزيز بن رُفَيع

١٢٧- عبد الكريم أبو أمية

١٢٨- عبد الكريم البصري

١٢٩- عبد الكريم بن أبي أمية

١٣٠- عبد الكريم بن أبي المخارق

١٣١- عبد الكريم بن معقل

١٣٢- عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما

١٣٣- عبد الله بن أبي حبيبة

١٣٤- عبد الله بن أبي زياد

١٣٥- عبد الله بن أبي سعيد المقبري

١٣٦- عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصاري الكوفي

١٣٧- عبد الله بن أنيس رضي الله عنه

١٣٨- عبد الله بن داود

١٣٩- عبد الله بن دينار

١٤٠- عبد الله بن رباح

١٤١- عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

١٤٢- عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقرئ

١٤٣- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين

١٤٤- عبد الله بن عثمان بن خثيم

١٤٥- عبد الله بن عمر العمري

١٤٦- عبد الله بن عيسى

١٤٧- عبد الله بن نافع

١٤٨- عبد الملك بن أبي بكر ابن جريج

١٤٩- عبد الملك بن إياس

١٥٠- عبد الملك بن عمير الفرسي

١٥١- عبيد الملك بن عمير

١٥٢- عبد الملك بن ميسرة

١٥٣- عبد الأعلى التيمي

١٥٤- عبد الأعلى القاص

١٥٥- عبيد الله بن أبي زياد المكي

١٥٦- عبيد الله بن داود

١٥٧- عبيد الله بن عمر

١٥٨- عبيد الله بن يزيد

١٥٩- عبيدة بن المعتب الضبي

١٦٠- عتبة بن عبد الله

١٦١- عثمان بن الأسود

١٦٢- عثمان بن راشد

١٦٣- عثمان بن عبد الله بن موهب القرشي

١٦٤- عدي بن ثابت

١٦٥- عراك بن مالك

١٦٦- عطاء بن أبي رباح

١٦٧- عطاء بن أبي مروان

١٦٨- عطاء بن عجلان البصري

١٦٩- عطاء بن السائب

١٧٠- عطاء بن يسار

١٧١- عطية بن روق الهمداني الكوفي

١٧٢- عطية بن سعد العوفي

١٧٣- علقمة بن مرثد

١٧٤- عكرمة مولى بن عباس

١٧٥- علي بن الأقمر

١٧٦- علي بن بذيمة

١٧٧- علي بن شرحبيل

١٧٨- عمار بن عبد الله بن بشار الجهني الكوفي

١٧٩- عمار بن عمران الهمداني

١٨٠- عمران بن عمير مولى عبد الله بن مسعود

١٨١- عمر بن بشير الكوفي الهمداني

١٨٢- عمر بن جبير

١٨٣- عمرو بن دينار

١٨٤- عمرو بن شعيب

١٨٥- عمرو بن عبيد

١٨٦- عمرو بن مرة

١٨٧- عمر بن ذر الهمداني

١٨٨- عوف بن عبد الله

١٨٩- عون بن أبي جحيفة

١٩٠- عون بن أبي حجية

١٩١- عون بن عبد الله بن عتبة

١٩٢- غالب بن عبيد الله

١٩٣- غيلان

١٩٤- فرات بن أبي فرات

١٩٥- فراس بن يحيى الهمداني الحارثي الكوفي

١٩٦- فضيل بن سعد بن جعفر بن عمرو بن حريث

١٩٧- قابوس بن أبي ظبيان

١٩٨- القاسم بن عبد الرحمن

١٩٩- قتادة بن دعامة

٢٠٠- قيس بن أبي بكر بن أبي موسى

٢٠١- قيس بن مسلم الجدلي

٢٠٢- كثير الأصم

٢٠٣- كثير الرماح الأصم الكوفي

٢٠٤- كدام بن عبد الرحمن السلمي

٢٠٥- لاحق بن العيزار اليماني

٢٠٦- ناصح بن عبد الله أبو عبد الله الحائك

٢٠٧- ناصح بن عجلان

٢٠٨- نافع

٢٠٩- هشام بن عائذ بن نصيب الأسدي الكوفي

٢١٠- هشام بن عروة

٢١١- الهيثم بن أبي الهيثم البصري

٢١٢- الهيثم الصيرفي

٢١٣- الهيثم بن حبيب الصراف

٢١٤- المبارك بن فضالة

٢١٥- مالك بن أنس

٢١٦- مالك بن دينار

٢١٧- محارب بن دثار

٢١٨- محمد بن سوقة

٢١٩- محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة

٢٢٠- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزرمي

٢٢١- محمد بن علي

٢٢٢- محمد بن عمرو بن شعيب

٢٢٣- محمد بن يزيد العطار

٢٢٤- محمد بن الزبير الحنظلي التميمي

٢٢٥- محمد بن السائب الكلبي

٢٢٦- محمد بن شهاب الزهري

٢٢٧- محمد بن عبيد الله بن سعيد

٢٢٨- محمد بن قيس الهمداني

٢٢٩- محمد بن مالك الهمداني

٢٣٠- محمد بن المنكدر

٢٣١- مجالد بن سعيد

٢٣٢- مخول بن راشد النهدي

٢٣٣- مرزوق مؤذن التيم

٢٣٤- مزاحم بن زفر التيمي الكوفي

٢٣٥- مسعر بن كدام

٢٣٦- مسلم الأعور الملائي

٢٣٧- مسلم بن أبي عمران

٢٣٨- معاوية بن إسحاق

٢٣٩- معبد بن أبي معبد

٢٤٠- معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود

٢٤١- مكحول الشامي

٢٤٢- منذر بن عبد الله

٢٤٣- منصور بن أبي الجعد

٢٤٤- منصور بن دينار

٢٤٥- منصور بن زاذان

٢٤٦- منصور بن المعتمر

٢٤٧- المنهال بن عمرو

٢٤٨- موسى بن أبي عائشة أبو الحسن

٢٤٩- موسى بن أبي كثير أبو الصَّبَّاح

٢٥٠- موسى بن الحسن

٢٥١- موسى الجهني

٢٥٢- موسى بن طلحة بن عبيد الله

٢٥٣- موسى بن مسلم

٢٥٤- ميمون بن سياه البصري

٢٥٥- ميمون بن مهران

٢٥٦- واثلة بن الأسقع رضي الله عنه

٢٥٧- واصل بن حيان الأسدي الكوفي

٢٥٨- ورقاء

٢٥٩- ولاد بن داود بن علي المدني

٢٦٠- الوليد بن سريع المخزومي مولى عمرو بن حريث الكوفي

٢٦١- يحيى بن الحارث التيمي

٢٦٢- يحيى بن سعيد الأنصاري

٢٦٣- يحيى بن عامر الكوفي الحميري

٢٦٤- يحيى بن عبد الله التيمي الكوفي الجابر

٢٦٥- يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي الكوفي

٢٦٦- يحيى بن عمرو الأسلمي الهمداني الوادعي

٢٦٧- يحيى بن عمرو بن سلمة

٢٦٨- يزيد أبي خالد

٢٦٩- يزيد بن أبي ربيعة

٢٧٠- يزيد بن أبي زياد

٢٧١- يزيد بن خالد

٢٧٢- يزيد بن ربيعة

٢٧٣- يزيد بن عبد الرحمن

٢٧٤- يزيد الرشك

٢٧٥- يزيد السلمي

٢٧٦- يزيد الفقير

٢٧٧- يزيد بن صهيب الذي يُقال له: الفقير

٢٧٨- يعلى بن عطاء الطائفي

٢٧٩- يونس بن زهران

٢٨٠- يونس بن عبد الله بن أبي فروة المدني

٢٨١- أبو إسحاق السبيعي

٢٨٢- أبو إسحاق الشيباني

٢٨٣- أبو إسحاق الهمداني

٢٨٤- أبو الحسن علي بن الحسن الزراد

٢٨٥- أبو الحصين عثمان بن عاصم الثقفي الأسدي

٢٨٦- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم

٢٨٧- أبو السوداء

٢٨٨- أبو العالية

٢٨٩- أبو العطوف الجراح بن المنهال الشامي

٢٩٠- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري

٢٩١- أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان البصري

٢٩٢- أبو بكر بن أبي الجهم القرشي

٢٩٣- أبو بكر بن عبد الله بن أبي جهم

٢٩٤- أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم

٢٩٥- أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي

٢٩٦- أبو حجية يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالأجلح

٢٩٧- أبو حمزة ميمون الأعور

٢٩٨- أبو خالد الدالاني

٢٩٩- أبو خلف

٣٠٠- أبو خويطر بن طريف

٣٠١- أبو رؤبة شداد بن عبد الرحمن البصري

٣٠٢- أبو روق عطية بن الحارث الهمداني

٣٠٣- أبو زيد مولى آل عمر

٣٠٤- أبو سفيان السعدي

٣٠٥- أبو سفيان المكي

٣٠٦- أبو سفيان طلحة بن نافع

٣٠٧- أبو سلمة مغيرة

٣٠٨- أبو سوار

٣٠٩- أبو صخرة المحاربي المكي

٣١٠- أبو صخرة جامع بن شداد المحاربي

٣١١- أبو ظبيان

٣١٢- أبو عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي الكوفي

٣١٣- أبو عبد الله مسلم بن كيسان الملائي

٣١٤- أبو علي جعفر بن محمد بن عبد الله بن علي صيقل

٣١٥- أبو عمرو مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي

٣١٦- أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي

٣١٧- أبو فروة مسلم بن سالم بن فيروز الجهني

٣١٨- أبو قدامة المنهال بن خليفة الكوفي

٣١٩- أبو مالك الأشجعي

٣٢٠- أبو معشر زياد بن كليب الكوكبي ثم الكوفي

٣٢١- أبو المنهال

٣٢٢- أبو الهذيل غالب بن الهذيل

٣٢٣- أبو الهيثم نافع بن درهم العبدي الكوفي

٣٢٤- أبو هند الحارث بن عبد الرحمن

٣٢٥- أبو يحيى، وقيل: أبي حبلة

٣٢٦- أبو يعفور العبدي

٣٢٧- أبو يعلى

٣٢٨- ابن خثيم المكي

الفصل الحادي عشر

في ذكر تلاميذ الإمام أبي حنيفة رحمة الله عليه الذين روى عنهم في هذه الموسوعة

١- الأبيض بن الأغر الكوفي

٢- الأبيض بن عروة

٣- الأحوص بن حكيم

٤- الأخضر بن حكيم

٥- الأسود بن عمر

٦- أبان بن أرقم

٧- أبان بن تغلب

٨- أبان بن عثمان البجلي

٩- أبان بن مالك

١٠- إبراهيم البلخي

١١- إبراهيم بن أدهم

١٢- إبراهيم بن أيوب

١٣- إبراهيم بن بكر بن خُنيس

١٤- إبراهيم الصائغ

١٥- إبراهيم بن المختار الرازي

١٦- إبراهيم بن طهمان

١٧- إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي

١٨- إبراهيم بن عمر الصنعاني

١٩- إبراهيم بن المغيرة

٢٠- إبراهيم بن ميمون

٢١- أحمد بن أبي طيبة الجرجاني

٢٢- أحمد بن بشر

٢٣- أحمد بن بشير

٢٤- أحمد بن راشد بن عمرو

٢٥- أحمد بن محمد بن عيسى القاضي

٢٦- أحمد بن النضر الخزان

٢٧- إدريس الأودي

٢٨- أزهر بن سعد

٢٩- أسباط بن محمد القرشي

٣٠- إسحاق بن إبراهيم قاضي سمرقند

٣١- إسحاق بن أبي الجعد

٣٢- إسحاق بن بشر الخراساني أبو حذيفة البخاري

٣٣- إسحاق بن بشر القرشي

٣٤- إسحاق بن خالد مولى جرير

٣٥- إسحاق بن دينار

٣٦- إسحاق بن الربيع

٣٧- إسحاق بن سعيد بن سالم

٣٨- إسحاق بن سليمان الرازي

٣٩- إسحاق بن عبد الله

٤٠- إسحاق بن يوسف الأزرق

٤١- أسد بن سعيد النخعي

٤٢- أسد بن عمرو البجلي قاضي واسط

٤٣- أسد بن عمرو البصري

٤٤- أسد بن موسى

٤٥- إسرائيل

٤٦- إسماعيل بن أبان العامري

٤٧- إسماعيل بن إبراهيم الصائغ

٤٨- إسماعيل بن أبي خالد

٤٩- إسماعيل بن أبي زياد

٥٠- إسماعيل بن حماد

٥١- إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفير

٥٢- إسماعيل بن عمر أبو المنذر

٥٣- إسماعيل بن عياش

٥٤- إسماعيل بن مجالد

٥٥- إسماعيل بن ملحان

٥٦- إسماعيل الواسطي

٥٧- إسماعيل بن يحيى الصارفي

٥٨- إسماعيل بن يحيى بن عبد الله القرشي

٥٩- إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله

٦٠- أشعث بن إسحاق

٦١- أصرم بن حوشب الهمداني

٦٢- إياس بن عبد الله السجستاني

٦٣- أيوب بن جابر الحنفي

٦٤- أيوب بن سويد

٦٥- أيوب بن النعمان الأنصاري

٦٦- أيوب بن هانئ بن أيوب الجعفي

٦٧- أيوب بن واقد الكوفي

٦٨- بحر السقاء

٦٩- بسام الصيرفي

٧٠- بشار بن قيراط

٧١- بشر بن أبي الأزهر

٧٢- بشر بن المفضل

٧٣- بشر بن الوليد

٧٤- بشر بن يزيد البكري

٧٥- بشير بن زياد

٧٦- بقية بن الوليد

٧٧- بكر بن خنيس

٧٨- بكير بن جعفر الجرجاني

٧٩- بكير بن معروف

٨٠- التمتام يحيى بن القاسم

٨١- توبة بن سعد

٨٢- ثابت بن مرداس الكوفي

٨٣- ثعلبة

٨٤- جابر بن نوح الحماني

٨٥- الجارود بن يزيد النيسابوري

٨٦- الجراح القهستاني

٨٧- جرير بن حازم

٨٨- جرير بن عبد الحميد

٨٩- جعفر بن عون الحريثي

٩٠- جعفر بن محمد الجريري

٩١- جنادة بن سلم

٩٢- جندل بن والق

٩٣- الحارث بن عبد الرحمن الغنوي

٩٤- الحارث بن نبهان

٩٥- الحارث بن منصور

٩٦- حاتم بن إسماعيل

٩٧- حبان الأعرج

٩٨- حبان بن علي

٩٩- حجر بن يزيد

١٠٠- حسان بن إبراهيم الكرماني

١٠١- حسن بن ثابت

١٠٢- الحسن بن الحسين بن عطية العوفي

١٠٣- الحسن بن رشيد العنبري

١٠٤- الحسن بن زياد اللؤلؤي

١٠٥- الحسن بن زباد

١٠٦- حسن بن علوان الكلبي أخو حسين بن علوان

١٠٧- الحسن بن عمارة

١٠٨- الحسن بن عياش

١٠٩- الحسن بن الفرات

١١٠- الحسن بن قتيبة

١١١- الحسن بن محمد الأعمش

١١٢- الحسن بن محمد البلخي

١١٣- الحسن اللؤلؤي

١١٤- حسين بن الحسن بن عطية العوفي

١١٥- الحسين بن سليمان البلخي

١١٦- حسين بن علي الجعفي

١١٧- حسين بن مخارق

١١٨- الحسين بن واقد

١١٩- الحسين بن الوليد

١٢٠- حفص بن سلم الفزاري

١٢١- حفص بن سليمان

١٢٢- حفص بن عبد الرحمن

١٢٣- حفص بن غياث

١٢٤- حفص بن ميسرة الصنعاني

١٢٥- حكّام بن سَلْم الرازي

١٢٦- الحكم بن أيوب الفقيه

١٢٧- الحكم بن عبد الله الخراساني

١٢٨- الحكم بن ظهير

١٢٩- حكيم بن زيد قاضي آمل من أهل مرو

١٣٠- حماد أبو إسماعيل

١٣١- حماد بن أبي سليمان

١٣٢- حماد بن خالد

١٣٣- حماد بن الوليد

١٣٤- حماد بن زيد

١٣٥- حماد بن سلمة

١٣٦- حماد بن عمرو النصيبي

١٣٧- حماد بن عيسى

١٣٨- حماد بن قيراط الخراساني

١٣٩- حماد بن مسعدة

١٤٠- حماد بن يحيى الأبحّ

١٤١- حمزة بن إسماعيل

١٤٢- حمزة بن بهرام

١٤٣- حمزة بن حبيب الزيات

١٤٤- حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي

١٤٥- حنظلة بن أبي سفيان

١٤٦- خارجة بن مصعب

١٤٧- خازم بن إسحاق بن مجاهد

١٤٨- خاقان بن الحجاج أبو الحجاج الكوفي

١٤٩- خالد بن سليمان

١٥٠- خالد بن عامر بن عدّاس

١٥١- خالد العبدي

١٥٢- خالد بن صبيح الخراساني

١٥٣- خالد بن عبد الله الواسطي

١٥٤- خالد بن عبد الرحمن

١٥٥- خديج بن معاوية

١٥٦- خلاد بن يحيى المقرئ أبو عيسى الكوفي

١٥٧- خلف بن خليفة أبو أحمد

١٥٨- خلف بن ياسين الزيات

١٥٩- خويل الصفار

١٦٠- داود بن الجراح

١٦١- داود بن الزبرقان

١٦٢- داود بن الزبير

١٦٣- داود بن علية

١٦٤- داود بن عبد الرحمن العطار

١٦٥- داود بن نصير الطائي

١٦٦- داود بن المحبّر

١٦٧- ذواد بن علبة

١٦٨- راهب الكسى

١٦٩- رباح بن زيد الصنعاني

١٧٠- الركين بن الربيع

١٧١- روّاد بن الجراح

١٧٢- روح بن أبي الجوشن

١٧٣- روح بن عبادة

١٧٤- زافر بن سليمان

١٧٥- الزبير بن سعيد بن داود

١٧٦- زفر بن الهذيل

١٧٧- زكريا بن أبي العتيك

١٧٨- زكريا بن يحيى الكوفي

١٧٩- زهير بن معاوية

١٨٠- زهير بن هنيد

١٨١- زياد بن حسن بن فرات

١٨٢- زيد بن الحباب العكلي

١٨٣- سابق بن عبد الله البربري

١٨٤- سابق الشاعر

١٨٥- سباع بن العلاء بن عبدة السّعدي

١٨٦- سعد بن الصلت

١٨٧- سعد بن سعيد

١٨٨- سعد بن معاذ

١٨٩- سعدان بن يحيى اللخمي الدمشقي

١٩٠- سعدان الخراساني

١٩١- سعيد بن أبي إسحاق

١٩٢- سعيد بن أبي الجهم اللخمي الكوفي

١٩٣- سعيد بن أبي عروبة

١٩٤- سعيد بن الصلت البجلي

١٩٥- سعيد بن حكيم أبو زيد

١٩٦- سعيد بن خثيم الهلالي

١٩٧- سعيد بن سالم القداح

١٩٨- سعيد بن سنان

١٩٩- سعيد بن سويد

٢٠٠- سعيد بن عبد العزيز

٢٠١- سعيد بن عمرو بن أبي نصر السكوني

٢٠٢- سعيد بن محمد

٢٠٣- سعيد بن مسروق

٢٠٤- سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان

٢٠٥- سعيد بن موسى السيناني الكوفي

٢٠٦- سفيان الثوري

٢٠٧- سفيان بن عمرو

٢٠٨- سفيان بن عيينة

٢٠٩- سلام أبو المنذر

٢١٠- سلام بن أبي مطيع

٢١١- سلام بن سلم

٢١٢- سلم بن سالم الخراساني

٢١٣- سلمة بن صالح

٢١٤- سلمة بن سنان الأنصاري الكوفي

٢١٥- سَلْم بن محمد الباهلي

٢١٦- سليم بن عيسى المقرئ

٢١٧- سليم بن مسلم بن نافع الخشاب المكي

٢١٨- سلمة بن صالح

٢١٩- سليمان بن أبي كريمة

٢٢٠- سليمان بن عمرو النخعي

٢٢١- سليمان بن يزيد

٢٢٢- سليمان النخعي

٢٢٣- سنان بن هارون البرجمي

٢٢٤- سهل بن مزاحم

٢٢٥- سهيل بن صبرة

٢٢٦- سوار بن مصعب

٢٢٧- سويد بن عبد العزيز الدمشقي

٢٢٨- سيف بن أسلم الكوفي

٢٢٩- سيف بن الحارث الكوفي

٢٣٠- سيف بن عمر

٢٣١- سيف بن عميرة الكوفي

٢٣٢- سيف بن محمد

٢٣٣- شبابة بن سوار

٢٣٤- شجاع بن الوليد

٢٣٥- شراحيل

٢٣٦- شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي الكوفي

٢٣٧- شعبة بن الحجاج

٢٣٨- شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي

٢٣٩- شعيب بن حرب

٢٤٠- شعيب بن شعيب بن إسحاق

٢٤١- شقيق بن إبراهيم البلخي

٢٤٢- شيبة بن عبد الرحمن

٢٤٣- صالح بن بيان

٢٤٤- صالح بن عمر

٢٤٥- صالح بن محمد

٢٤٦- الصباح بن محارب التيمي

٢٤٧- الصلت بن الحجاج الكوفي

٢٤٨- الصلت بن العلاء الكوفي

٢٤٩- صفوان بن عيسى

٢٥٠- صفية

٢٥١- الضحاك بن حجوة بن الضحاك المنبجي

٢٥٢- الضحاك بن حمزة

٢٥٣- الضحاك بن مسافر

٢٥٤- ضمرة بن ربيعة

٢٥٥- طلاب بن حوشب

٢٥٦- طلحة بن إياس

٢٥٧- عاصم بن علي

٢٥٨- عافية بن يزيد بن قيس الأزدي

٢٥٩- عامر بن الفرات النسوي

٢٦٠- عائذ بن حبيب بن الملاح أبو أحمد الكوفي

٢٦١- عباد بن العوام الواسطي

٢٦٢- عباد بن جعفر

٢٦٣- عباد بن صهيب

٢٦٤- عباد بن كثير

٢٦٥- العباس بن سالم الطائي اليماني

٢٦٦- عبثر بن القاسم

٢٦٧- عبد الأعلى بن عبد الأعلى

٢٦٨- عبد الحارث بن خالد

٢٦٩- عبد الحكم بن ميسرة

٢٧٠- عبد الحكيم بن منصور

٢٧١- عبد الحميد الحماني

٢٧٢- عبد الرحمن المسروقي

٢٧٣- عبد الرحمن بن الأصبغ الحضرمي

٢٧٤- عبد الرحمن بن الزجاج

٢٧٥- عبد الرحمن بن المثنى

٢٧٦- عبد الرحمن بن خالد بن زياد بن جِرْوٍ

٢٧٧- عبد الرحمن بن عبد ربه اليشكري

٢٧٨- عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر

٢٧٩- عبد الرحمن بن مالك بن مغول

٢٨٠- عبد الرحمن بن محمد المحاربي

٢٨١- عبد الرحمن بن مسهر

٢٨٢- عبد الرحمن بن هانئ

٢٨٣- عبد الرحيم بن سليمان الرازي

٢٨٤- عبد الرزاق

٢٨٥- عبد السلام بن حرب

٢٨٦- عبد السلام بن أبي المسلي

٢٨٧- عبد العزيز بن أبان

٢٨٨- عبد العزيز بن خالد بن زياد الترمذي

٢٨٩- عبد العزيز بن داود بن زياد

٢٩٠- عبد العزيز بن أبي رواد

٢٩١- عبد العزيز بن مسلم

٢٩٢- عبد العظيم بن حبيب الفهري

٢٩٣- عبد الكريم بن محمد

٢٩٤- عبد الكريم بن عبد الله الجرجاني

٢٩٥- عبد الكريم بن هلال

٢٩٦- عبد الله بن بكر السهمي

٢٩٧- عبد الله العمري

٢٩٨- عبد الله بن إدريس

٢٩٩- عبد الله بن داؤد

٣٠٠- عبد الله بن الحسن

٣٠١- عبد الله بن المبارك

٣٠٢- عبد الله بن المغيرة البغدادي

٣٠٣- عبد الله بن الوليد العدني

٣٠٤- عبد الله بن بزيع

٣٠٥- عبد الله بن بزيغ

٣٠٦- عبد الله بن خالد بن زياد

٣٠٧- عبد الله بن داؤد الخريبي

٣٠٨- عبد الله بن رجاء

٣٠٩- عبد الله بن سليمان العبدي البغدادي

٣١٠- عبد الله بن سوار

٣١١- عبد الله بن شبرمة

٣١٢- عبد الله بن شداد

٣١٣- عبد الله بن صالح بن مسلم

٣١٤- عبد الله بن علي

٣١٥- عبد الله بن عمر العمري

٣١٦- عبد الله بن عياش

٣١٧- عبد الله بن محمد بن المغيرة التبعي

٣١٨- عبد الله بن منجوف الطهوي الكوفي

٣١٩- عبد الله بن موسى

٣٢٠- عبد الله بن ميمون

٣٢١- عبد الله بن نمير

٣٢٢- عبد الله بن واقد الحراني

٣٢٣- عبد الله بن واقد الهروي

٣٢٤- عبد الله بن وهب الحضرمي

٣٢٥- عبد الله بن يزيد المقرئ

٣٢٦- عبد الملك بن عبد العزيز

٣٢٧- عبد الملك بن عمير

٣٢٨- عبد الملك بن ميسرة

٣٢٩- عبد الملك بن واقد

٣٣٠- عبد الواحد بن زياد

٣٣١- عبد الوارث بن سعيد التنوري

٣٣٢- عبد الحكم بن ميسرة

٣٣٣- عبد الحكيم الواسطي

٣٣٤- عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي

٣٣٥- عبد العزيز بن محمد

٣٣٦- عبد العظيم بن حبيب بن رغبان

٣٣٧- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد

٣٣٨- عبد الوهاب بن إبراهيم الخراساني

٣٣٩- عبد الوهاب بن نجدة

٣٤٠- عبدة بن سليمان

٣٤١- عبدويه

٣٤٢- عبيد العزيز بن خالد

٣٤٣- عبيد العزيز بن أبي رزمة

٣٤٤- عبيد الله بن الزبير القرشي

٣٤٥- عبيد الله بن عمر

٣٤٦- عبيد الله بن عمرو

٣٤٧- عبيد الله بن موسى العَبَسي

٣٤٨- عبيد الله بن الوليد الوصافي الكوفي

٣٤٩- عبيدة بن حميد

٣٥٠- عتّاب بن بشير

٣٥١- عتاب بن محمد بن شوذب

٣٥٢- عثمان البتّي

٣٥٣- عثمان بن دينار

٣٥٤- عثمان بن زائدة

٣٥٥- عثمان بن عبد الله

٣٥٦- عثمان بن مقسم

٣٥٧- عدي بن الفضل

٣٥٨- عصام بن يوسف

٣٥٩- عصمة بن الجراح الفارسي

٣٦٠- عصمة بن عبد الله بن سالم الأسدي الكوفي

٣٦١- عطاء بن جبلة الكرماني

٣٦٢- عفان بن سنان الجرجاني

٣٦٣- عفان بن سيار الجرجاني القاضي

٣٦٤- عفيف بن سالم الموصلي

٣٦٥- العلاء بن الحصين

٣٦٦- علي بن إبراهيم

٣٦٧- علي بن أبي بكر

٣٦٨- علي بن سليمان

٣٦٩- علي بن ظبيان

٣٧٠- علي بن عاصم بن مرزوق

٣٧١- علي بن عبد العزيز نهشل أبو نعيم

٣٧٢- علي بن غراب

٣٧٣- علي بن قادم

٣٧٤- علي بن محمد

٣٧٥- علي بن مجاهد

٣٧٦- علي بن مسهر

٣٧٧- علي بن هاشم

٣٧٨- علي بن يزيد الصدائي

٣٧٩- علي بن يونس البلخي

٣٨٠- عمار بن بزيغ

٣٨١- عمار بن سيف

٣٨٢- عمارة قاضي سرخس

٣٨٣- عمر بن أبي الأحوص

٣٨٤- عمر بن الرماح

٣٨٥- عمر بن القاسم بن حبيب الكوفي التمار

٣٨٦- عمر بن أيوب الموصلي

٣٨٧- عمر بن حبيب

٣٨٨- عمر بن سعد أبو داود الحفري

٣٨٩- عمر بن شبيب

٣٩٠- عمر بن علي المقدمي

٣٩١- عمر بن عمران السدوسي

٣٩٢- عمر بن محمد

٣٩٣- عمر بن مروان

٣٩٤- عمر بن هارون

٣٩٥- عمر، يعني: ابن أبي عثمان

٣٩٦- عمران بن عبيد

٣٩٧- عمرو

٣٩٨- عمرو بن القاسم التمار

٣٩٩- عمرو بن جميع

٤٠٠- عمرو بن سعيد

٤٠١- عمرو بن عبد الغفار

٤٠٢- عمرو بن عيسى

٤٠٣- عمرو بن مجمّع

٤٠٤- عمرو بن محمد العنقزي أبو سعيد

٤٠٥- عون بن جعفر الضبي

٤٠٦- عون بن جعفر المعلم

٤٠٧- عون بن جعفر المكتِّب أبو محمد

٤٠٨- عون بن العلاء بن عبد الكريم

٤٠٩- عيسى الأزرق

٤١٠- عيسى بن خالد الأصم

٤١١- عيسى بن خالد الحنظلي

٤١٢- عيسى بن راشد

٤١٣- عيسى بن عثمان

٤١٤- عيسى بن ماهان

٤١٥- عيسى بن محمد بن الحسن

٤١٦- عيسى بن يونس

٤١٧- غياث بن إبراهيم

٤١٨- غسان بن غيلان

٤١٩- غورك السعدي الكوفي

٤٢٠- فرج بن بيان

٤٢١- فرج بن فضالة

٤٢٢- الفضل بن عطية

٤٢٣- الفضل بن موسى السيناني

٤٢٤- فضل بن موفّق الكوفي

٤٢٥- القاسم بن الحكم العرني

٤٢٦- القاسم بن الحكم العوني

٤٢٧- القاسم بن غصن

٤٢٨- القاسم بن غضن

٤٢٩- القاسم بن مالك المزني

٤٣٠- القاسم بن معن

٤٣١- القاسم بن يزيد الجرمي

٤٣٢- قرّان الأسدي

٤٣٣- قزعة بن سويد

٤٣٤- قيس بن الربيع الأسدي

٤٣٥- كادح بن رحمة الزاهد

٤٣٦- كامل بن علاء

٤٣٧- كثير بن هشام

٤٣٨- كنانة بن جبلة

٤٣٩- الليث بن سعد

٤٤٠- مالك بن الفديك أبو السري

٤٤١- مالك بن الهذيل

٤٤٢- مبارك بن سعيد الثوري

٤٤٣- مجالد

٤٤٤- محاضر بن المورع

٤٤٥- محمد بن أبان

٤٤٦- محمد بن أبي زكريا

٤٤٧- محمد بن أتش الصنعاني

٤٤٨- محمد بن إدريس الشافعي

٤٤٩- محمد بن إسحاق

٤٥٠- محمد بن إسماعيل بن بكير بن عتيق

٤٥١- محمد بن الأشعث الشامي

٤٥٢- محمد بن الحسن الشيباني الكوفي

٤٥٣- محمد بن الحسن القاضي

٤٥٤- محمد بن الحسن المزني

٤٥٥- محمد بن الحسن الهمداني

٤٥٦- محمد بن الحسن الواسطي

٤٥٧- محمد بن الحسين بن علي بن الحسين المدني

٤٥٨- محمد بن الزبرقان الأهوازي أبو همام

٤٥٩- محمد بن السماك القاص

٤٦٠- محمد بن الصلت

٤٦١- محمد بن الطفيل

٤٦٢- محمد بن الفضل بن عطية

٤٦٣- محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي

٤٦٤- محمد بن القاسم الأسدي

٤٦٥- محمد بن القاسم الثقفي

٤٦٦- محمد بن القرات

٤٦٧- محمد بن المختار

٤٦٨- محمد بن المغيرة التبعي

٤٦٩- محمد بن المغيرة الثقفي من آل أبي عقيل

٤٧٠- محمد بن الميسر أبو سعد الصغاني

٤٧١- محمد بن الميسر الصغاني

٤٧٢- محمد بن الهيثم بن جمار النخعي الكوفي

٤٧٣- محمد بن الهيثم بن حيّان النخعي

٤٧٤- محمد بن بشر

٤٧٥- محمد بن بشر العبدي

٤٧٦- محمد بن بكير

٤٧٧- محمد بن جابر

٤٧٨- محمد بن حسان الطائي

٤٧٩- محمد بن حفص أبو هشام

٤٨٠- محمد بن حيان الأنماطي

٤٨١- محمد بن خالد الضبي

٤٨٢- محمد بن خالد الوهبي

٤٨٣- محمد بن ربيعة الكلابي

٤٨٤- محمد بن زبيد بن مذحج

٤٨٥- محمد بن زياد بن عمرو مولى جعفر

٤٨٦- محمد بن زياد بن عمرو مولى جعفي

٤٨٧- محمد بن سابق

٤٨٨- محمد بن سعيد بن سويد

٤٨٩- محمد بن سلمة الحراني

٤٩٠- محمد بن سليمان بن سليط

٤٩١- محمد بن سويد العجلي

٤٩٢- محمد بن شجاع الخراساني

٤٩٣- محمد بن شجاع المروزي

٤٩٤- محمد بن صبيح بن السماك

٤٩٥- محمد بن عباد أبو عباد الهنائي

٤٩٦- محمد بن عبد الرحمن القشيري

٤٩٧- محمد بن عبد الله الأنصاري

٤٩٨- محمد بن عبيد الطنافسي

٤٩٩- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان الفزاري العرزمي

٥٠٠- محمد بن عذافر الصيرفي

٥٠١- محمد بن عمارة

٥٠٢- محمد بن عمر الواقدي

٥٠٣- محمد بن الفضل بن عطية

٥٠٤- محمد بن فضيل

٥٠٥- محمد بن كثير

٥٠٦- محمد بن مروان

٥٠٧- محمد بن مروان السدي

٥٠٨- محمد بن مزاحم

٥٠٩- محمد بن مسروق الكندي الكوفي

٥١٠- محمد بن مناذر

٥١١- محمد بن واصل بن سليم

٥١٢- محمد بن يحيى الجبائي

٥١٣- محمد بن يزيد الأنصاري

٥١٤- محمد بن يزيد الواسطي

٥١٥- محمد بن يعلى السلمي

٥١٦- مخلد بن الحسين

٥١٧- مخلد بن عمر

٥١٨- مخلد بن يزيد

٥١٩- مرحوم بن عبد العزيز

٥٢٠- مروان بن ثوبان

٥٢١- مروان بن سالم الجزري

٥٢٢- مروان بن شجاع

٥٢٣- مروان بن معاوية الفزاري

٥٢٤- مزاحم بن العوام

٥٢٥- مساور الوراق

٥٢٦- مسعر بن كدام

٥٢٧- مسلمة بن جعفر

٥٢٨- مسلمة بن عمرو العقيلي

٥٢٩- مسهر بن عبد الملك بن سلع

٥٣٠- المسيب بن شريك أبو سعيد التميمي الكوفي

٥٣١- مشمعل بن ملحان

٥٣٢- مصعب بن راشد

٥٣٣- مصعب بن المقدام

٥٣٤- مصعب بن سلام التميمي

٥٣٥- مصعب بن وردان الأزدي

٥٣٦- المضارب بن عبد الله

٥٣٧- مطلب بن زياد

٥٣٨- معاذ أبو الجارود

٥٣٩- المعافى ابن المختار

٥٤٠- المعافى بن عمران الموصلي

٥٤١- معاوية بن عبد الله بن ميسرة

٥٤٢- معاوية بن عمّار

٥٤٣- معاوية بن هشام

٥٤٤- المعتمر بن سليمان

٥٤٥- معروف بن حسّان

٥٤٦- معمر بن الحسن الهروي

٥٤٧- المغيرة بن عبد الله

٥٤٨- المغيرة بن موسى الخوارزمي

٥٤٩- مقاتل بن الفضل

٥٥٠- مقاتل بن حيّان

٥٥١- مكي بن إبراهيم بن الفضل

٥٥٢- مندل بن علي

٥٥٣- المنذر

٥٥٤- منصور بن أبي الأسود

٥٥٥- مهران بن أبي عمر الرازي

٥٥٦- موسى بن طارق

٥٥٧- موسى بن عقيل

٥٥٨- موسى بن محمد الأنصاري

٥٥٩- النعمان بن عبد السلام الأصبهاني

٥٦٠- نعيم بن عمرو القديدي

٥٦١- نصر بن أبي عبد الملك

٥٦٢- نصر بن أبي عبيد الملك

٥٦٣- نصر بن باب

٥٦٤- نصر أبو أحمد

٥٦٥- نصر بن حاجب

٥٦٦- نصر بن عبد الكريم

٥٦٧- نصر بن طريف أبو جزي

٥٦٨- النضر بن إسماعيل

٥٦٩- النضر بن شميل

٥٧٠- النضر بن عبد الله الأزدي

٥٧١- النضر بن محمد

٥٧٢- نوح بن أبي مريم

٥٧٣- نوح بن دراج بخاري قاضي بغداد

٥٧٤- نوح الجامع

٥٧٥- هارون بن عمران الأنصاري

٥٧٦- هارون بن المغيرة الرازي

٥٧٧- هاشم بن القاسم

٥٧٨- هريم بن سفيان

٥٧٩- هشام بن ساسان الصيرفي

٥٨٠- هشام بن عبد الله

٥٨١- هشام بن يوسف

٥٨٢- هشيم بن بشير

٥٨٣- هشيم بن هلال

٥٨٤- همام بن مسلم

٥٨٥- هوذة بن خليفة

٥٨٦- هياج

٥٨٧- الهياج بن بسطام

٥٨٨- هيثم بن حيان النخعي الكوفي أبو محمد

٥٨٩- الهيثم بن عدي

٥٩٠- واصل بن الربيع

٥٩١- الوزير بن عبد الله الخولاني

٥٩٢- الوسيم بن جميل

٥٩٣- وكيع بن الجراح بن مليح

٥٩٤- الوليد بن أبان الكوفي

٥٩٥- الوليد بن القاسم

٥٩٦- الوليد بن مسلم

٥٩٧- الوليد الحلواني

٥٩٨- الوليد بن عروة

٥٩٩- الوليد بن يزيد الثقفي أبو عون

٦٠٠- الوضاح بن بديل التميمي الكوفي

٦٠١- وهب بن خالد البصري

٦٠٢- وهيب بن خالد

٦٠٣- وهيب المكي

٦٠٤- يحيى بن آدم

٦٠٥- يحيى أبي صفوان

٦٠٦- يحيى بن أيوب

٦٠٧- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة

٦٠٨- يحيى بن سعيد الأموي

٦٠٩- يحيى بن سليم الطائفي

٦١٠- يحيى بن الضُرَيس

٦١١- يحيى بن عبد المجيد بن عبد العزيز

٦١٢- يحيى بن عبد الملك بن أبي غنيّة

٦١٣- يحيى بن عنبسة

٦١٤- يحيى بن عيسى

٦١٥- يحيى بن القاسم

٦١٦- يحيى بن مهاجر العبدي الكوفي

٦١٧- يحيى بن معين

٦١٨- يحيى بن نصر بن حاجب بن عمرو القرشي

٦١٩- يحيى بن نوح

٦٢٠- يحيى بن هاشم الغساني

٦٢١- يحيى بن يعقوب

٦٢٢- يحيى بن اليمان

٦٢٣- يزيد بن زريع

٦٢٤- يزيد بن هارون

٦٢٥- يعقوب بن إبراهيم الأنصاري

٦٢٦- يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف القاضي

٦٢٧- يعقوب بن شعيب

٦٢٨- يوسف بن أسباط

٦٢٩- يوسف بن البندار

٦٣٠- يوسف بن خالد السمتي

٦٣١- يوسف بن زيد

٦٣٢- يوسف بن ميمون أبو خزيمة

٦٣٣- يوسف بن يعقوب الصنعاني

٦٣٤- يونس بن بكير الصيرفي

٦٣٥- يونس بن صبيح السمرقندي

٦٣٦- أبو إبراهيم الكلبي

٦٣٧- أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف

٦٣٨- أبو أسامة

٦٣٩- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد بن يحيى الهاشمي

٦٤٠- أبو إسحاق الفزاري

٦٤١- أبو إسماعيل الخواري

٦٤٢- أبو إسماعيل حماد بن أبي حنيفة

٦٤٣- أبو الأحوص سلام بن سليم

٦٤٤- أبو الجهم

٦٤٥- أبو الخليل الشيباني

٦٤٦- أبو الخليل سلم بن بالق الترمذي

٦٤٧- أبو العتاهية

٦٤٨- أبو المنذر الوراق

٦٤٩- أبو الهذيل

٦٥٠- أبو أمي اليسع بن طلحة بن أبزوذ

٦٥١- أبو بكر بن عياش

٦٥٢- أبو بكر موسى بن سعيد

٦٥٣- أبو جعفر الرازي

٦٥٤- أبو جعفر الرؤسي

٦٥٥- أبو حمزة السكري

٦٥٦- أبو حنيفة الخوارزمي

٦٥٧- أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان السكري الكوفي

٦٥٨- أبو خزيمة الأسدي

٦٥٩- أبو خزيمة نصر بن مرداس العبدي

٦٦٠- أبو داود الحفري

٦٦١- أبو داود الطيالسي

٦٦٢- أبو رجاء الهروي

٦٦٣- أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء الدوسي الرازي

٦٦٤- أبو زياد البكايّ

٦٦٥- أبو سعد محمد بن الميسر الصغاني

٦٦٦- أبو سعيد

٦٦٧- أبو سفيان النسائي

٦٦٨- أبو سهل الكوفي

٦٦٩- أبو شهاب الحناط عبد ربه بن نافع

٦٧٠- أبو شيخ

٦٧١- أبو عاصم النبيل

٦٧٢- أبو عبد الرحمن الخراساني

٦٧٣- أبو عبد الله الخراساني

٦٧٤- أبو عبد الله الشيباني المصري

٦٧٥- أبو عبد الله القرشي

٦٧٦- أبو عبد الله نصر بن عبد الملك السمرقندي

٦٧٧- أبو عتاب

٦٧٨- أبو عصمة نوح بن أبي مريم

٦٧٩- أبو عمر الدوري

٦٨٠- أبو عمرو نعيم بن عمرو القديدي المروزي

٦٨١- أبو عوانة

٦٨٢- أبو غانم

٦٨٣- أبو قتادة الحراني

٦٨٤- أبو قتادة عبد الله بن واقد

٦٨٥- أبو قرة موسى بن طارق

٦٨٦- أبو قطن عمرو بن الهيثم

٦٨٧- أبو محمد بن جعفر العبسي

٦٨٨- أبو مزاحم البخاري

٦٨٩- أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي

٦٩٠- أبو معاذ النحوي الفضل بن خالد الباهلي

٦٩١- أبو معاذ خالد بن سليمان البلخي

٦٩٢- أبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي

٦٩٣- أبو معروف السختياني قاضي الرَّم

٦٩٤- أبو مقاتل حفص بن سلم السمرقندي

٦٩٥- أبو نزار

٦٩٦- أبو نصير

٦٩٧- أبو نعيم الفضل بن دكين

٦٩٨- أبو هاشم محمد بن حفص

٦٩٩- أبو هشام محمد بن حفص

٧٠٠- أبو همام الأهوازي

٧٠١- أبو يحيى

٧٠٢- أبو يحيى الحماني

٧٠٣- أبو يحيى عبد الحميد بن بشمين الحماني

٧٠٤- أبو يعلى العلاء بن هارون أخو يزيد بن هارون الواسطي

٧٠٥- أبو يوسف يعقوب بن يوسف

٧٠٦- ابن أبي رواد

٧٠٧- ابن إدريس

٧٠٨- ابن الرماح

٧٠٩- ابن جريج

٧١٠- ابن عبد الرحمن أبو شهاب

٧١١- ابن عيينة

٧١٢- ابن مصعب

الفصل الثاني عشر
في ذكر موارد الموسوعة الحديثية من مسانيد الإمام أبي حنيفة رحمه الله وآثاره بذكر تراجم مؤلفيها مع الدفاع عنهم

١- أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبتة أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة

وسعد بن حبتة: هو سعد بن عوف بن بَحير بن معاوية الأنصاري، وأمه حبتة بنت مالك من بني عمرو بن عوف.

أخرج الصيمري في «أخباره» ص٩٠: من طريق يوسف بن أبي يوسف قال أبو يوسف: أُتي بجدي سعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فاستغفر له ومسح برأسه، فتلك المسحة فينا إلى الساعة، قال: وكان أبو يوسف إذا نظرت إليه فكأنه ادهن من تلك المسحة.

وأخرج الصيمري في «أخباره» ص٩١، والخطيب في «التاريخ» ١٤/ ٢٤٣: من طريق أبي جعفر الطحاوي يقول: مولد أبي يوسف سنة ثلاث عشرة ومائة.

وقال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» ١٣/ ٣٣: وسعد أتي به يوم الخندق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له ومسح على رأسه، فتلك المسحة في أبي يوسف وولده إلى الآن.

*** ثناء العلماء عليه:**

أخرج الحارثي في «كشف الآثار» ١٢٥٩: من طريق عباس بن محمد بن حاتم الدوري قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أول ما طلبت الحديث كنت أختلف إلى أبي يوسف.

وأخرج الحارثي أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٦١: من طريق محمد بن صالح الترمذي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن أبو يوسف في هذا الحديث ولا في غيره بكذوب.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٦٢: من طريق يحيى بن أحمد بن داود اللؤلؤي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو حنيفة صدوق في الحديث، وأبو يوسف صدوق في الحديث، ثم سكت فلم يجاوز عن هذين.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٧٦: من طريق سعيد يقول: سمعت أبا مطيع يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: أبو يوسف أجمع أصحابي للعلم.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٧٨: من طريق قتيبة يقول: أكثرت عن أبي يوسف، وما استقر قلبي على كلام أحد ما استقر على كلام أبي يوسف رحمة الله عليه.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٨٣: من طريق أحمد بن منيع يقول: كان أبو يوسف يجيئه العلم من غير تكلف.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٨٦: من طريق محمد بن صالح يقول: أنكرت على سفيان بن وكيع أن يكون قعد وكيع إلى أبي يوسف فقال: نعم قعد إليه، نعم قعد إليه.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٨٨: من طريق الحسين بن الوليد يقول: كان أبو يوسف إذا تكلم يدهش الإنسان ويتحيّر من دقة كلامه، ورأيته يوماً يتكلم في مسألة غامضة، فمرّ في تلك المسألة مرور السهم ولم يفهم من حضره من كلامه شيئاً من دقّته، فتعجّبنا منه كيف سخّر الله له هذا الشأن، وكيف سهّل له.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٩٣: من طريق داود بن رشيد يقول: لو لم يكن لأبي حنيفة تلميذ إلا أبو يوسف لكان له فخر على جميع الناس رحمة الله عليه، كنت إذا رأيت أبا يوسف يتكلم في باب من أبواب العلم كان كأنما يغرفه من بحر، الحديث في وجهه، والكلام في وجهه، والفقه في وجهه، كان لا يتعذّر عليه شيء من ذلك.

وأخرج أيضاً في «كشف الآثار» ١٢٩٤: من طريق علي بن إسحاق يقول: سمعت أبا يوسف يقول: كان أبو حنيفة يختم القرآن كله بالليل في وتره، وكان يختم القرآن في شهر رمضان ستين ختمة، ختمة بالنهار، وختمة بالليل.

*** وفـــاتــه:**

أخرج الخطيب في «التاريخ» ١٤/ ٢٥٢ من طريق بشر بن غياث قال: سمعت أبا يوسف يقول: صحبت أبا حنيفة سبع عشرة سنة ثم قد انصبت علي الدنيا سبع عشرة سنة، فما أظن أجلي إلا وقد قرب، فما كان إلا شهور حتى مات.

وأخرج الخطيب في «التاريخ» ١٤/ ٢٥٤ من طريق محمد بن سماعة يقول: سمعت أبا يوسف في اليوم الذي مات فيه يقول: اللهم إنك تعلم أني لم أجُر في حكم حكمت به بين عبادك متعمّداً، ولقد اجتهدت في الحكم بما وافق كتابك وسنة نبيك، وكل ما أشكل علي جعلت أبا حنيفة بيني وبينك، وكان عندي والله ممن يعرف أمرك ولا يخرج عن الحق وهو يعلمه.

وأخرج الخطيب في «التاريخ» ١٤/ ٢٥٥ من طريق بشر بن الوليد الكندي قال: سمعت أبا يوسف يقول في مرضه الذي مات فيه: اللهم إنك تعلم أني لم أطأ فرجاً حراماً قط، وأنا أعلم، اللهم إنك تعلم أني لم آكل درهماً حراماً قط وأنا أعلم.

وأخرج الخطيب في «التاريخ» ١٤/ ٢٦١ من طريق أحمد بن يونس الضبي قال: حدثنا أبو حسان الزيادي قال: سنة اثنتين وثمانين ومائة فيها مات أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، وهو ابن تسع وستين، فمات في شهر ربيع الأول لخمس خلون منه، وولي القضاء سنة ست وستين أيام خروج

موسى بن المهدي إلى جرجان فولي القضاء إلى أن مات ست عشرة سنة.

وأخرج الصيمري في «أخباره» ص١٠٢: من طريق شباب العصفري قال: مات أبو يوسف سنة إحدى وثمانين ومائة.

وأخرج أيضاً من طريق الواقدي أن أبا يوسف القاضي مات في سنة ثنتين وثمانين ومائة.

وأخرج الخطيب في «التاريخ» ١٤/ ٢٦٠: من طريق محمد بن شجاع يقول: حدثني عبد الرحيم القواس قال ابن شجاع: وسمعت أصحاب معروف - يعني قال - قال معروف الكرخي: بلغني أن أبا يوسف عليل ثقيل من علته، فأُحب أن تأتي منزله فإذا مات أعلمني، قال: فجئته فحين صرت إلى باب دار الرقيق إذا جنازة أبي يوسف قد أخرجت، فقلت: لا أدرك أن آتي معروفاً فأخبره، فصليت عليه مع الناس ثم أتيت معروفاً فأخبرته، فاشتد ذاك عليه وجعل يسترجع، فقلت له: يا أبا محفوظ! وما أسفك على ما فاتك من جنازته؟ فقال: رأيت كأني دخلت الجنة فإذا قصر قد بني وتم شرفه وجصص وعلقت أبوابه وستوره وتم أمره، فقلت: لمن هذا؟ فقالوا: لأبي يوسف القاضي، فقلت لهم: وبم نال هذا؟ فقالوا: بتعليمه الناس الخير وحرصه على ذلك، وبأذى الناس له.

وقال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» ١٣/ ٣٩: وكان يوم جنازته يوماً مشهوداً لم يتخلف عنه من أهل بغداد خاص ولا عام، دفن بمقابر قريش.

فصل في الدفاع عن الطعون

التي اتجهت إلى هذا الإمام الرباني كما ذكرها الخطيب في «تاريخه» وابن عدي في «كامله» والذهبي في «الميزان» والحافظ في «اللسان» حسب عادتهم ضد أئمة الرأي والفقه:

ويتلخص من دراسة هذه النقول وبعد تحليلها أن سبب الطعن والقدح فيهم الرأي والفقه، وأثبت هذا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على «الانتقاء» بالأمثلة والشواهد، فانظر إليه إن شئت.

وقد قال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص٣٣١: كان يحيى بن معين يثني عليه ويوثقه، وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه.

وقال الطبري: وتحامى حديثه قوم من أهل الحديث من أجل غلبة الرأي عليه وتفريعه الفروع والمسائل في الأحكام مع صحبة السلطان وتقلده القضاء.

وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ٦/ ٣٨٨: وأخبار أبي يوسف كثيرة، وأكثر الناس من العلماء على تفضيله وتعظيمه.

وقد نقل الخطيب البغدادي في «تاريخه» الكبير ألفاظاً عن عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون ومحمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم ينبو السمع عنها فتركت ذكرها، والله أعلم بحاله.

وقال البدر العيني في «مغاني الأخيار» ٣/ ١١٠٥: فظهر مما ذكرنا تحامل المحيطين عليه وحسدهم وعداوتهم كالخطيب البغدادي والدارقطني ومن نحا نحوهما، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب من أهل الكوفة، وكان شيخاً متقناً لم يكن سلك مسلك صاحبيه إلا في الورع، وكان يباينهما في الإيمان والقرآن، حدثني الحسن بن محمد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم القاضي، حدثنا قتيبة بن سعيد قال: سمعت أبا يوسف يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، انتهى.

قلت: هذا ليس بصحيح عن أبي يوسف، وإنما الصحيح عنه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن العمل ليس من الإيمان كما هو مذهب أبو حنيفة ومحمد، وفيه بحث عظيم يستقصى في موضعه، وأما غمزة ابن حبان بقوله: وكان يباينهما في الإيمان والقرآن ففاسدة، لأن البزدوي ذكر في كتابه وقال: قد صح عن أبي يوسف أنه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن ستة أشهر، فاتفق رأيي ورأيه أن من قال: بخلق القرآن فهو كافر، وصح هذا القول عن محمد، ودلّت المسائل المتفرقة عن أصحابنا في «المبسوط» وغيره على أنهم لم يميلوا إلى شيء من مذاهب الاعتزال وإلى سائر الأهواء، وأنهم قالوا بحقيقة رؤية الله تعالى بالأبصار في دار الآخرة، وحقيقة عذاب القبر لمن شاء، وحقيقة خلق الجنة والنار، حتى قال أبو حنيفة لجهم: أخرج عني يا كافر، وقالوا: بحقية سائر أحكام الآخرة على ما نطق به الكتاب والسنة، انتهى.

٢- محمد بن الحسن بن فرقد الإمام المجتهد العلامة فقيه العراق أبو عبد الله الشيباني صاحب أبي حنيفة

وقيل: هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن طاووس بن هرمز من ملوك بني شيبان، كما ذكره الكردري في «مناقب أبي حنيفة» ٢/ ٤١٩، والأول أصح لاتفاق عامة المترجمين له على الأول.

أصله من قرية بدمشق يقال لها: حرستا، اتفق عليها جمهور المؤرخين، وقال ابن سعد في «طبقاته» ٧/ ٣٣٦: كان أصله من أهل الجزيرة، وكان أبوه في جند أهل الشام، فقدم واسط لولد محمد بها، انتهى.

وقال الإمام محمد زاهد الكوثري في «بلوغ الأماني» ص٤: ولعل الصواب أن أصله من الجزيرة -من منتجع بني شيبان من ديار ربيعة- ثم صار والده في جند الشام، وأثرى فأقام أهله مرة في حرستا ومرة بقرية في فلسطين، وكلتاهما من أرض الشام.

* مولده:

قال ابن سعد في «طبقاته» ٧/ ٣٣٦: ولد محمد بها في سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص٣٣٧: ولد بواسط سنة خمس وثلاثين ومائة، وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومائة.

وقال ابن خلكـان في «وفيـات الأعيـان» ٤/ ١٨٥: مولـده سـنة خمـس وثلاثين، وقيل: إحدى وثلاثين، وقيل: اثنتين وثلاثين ومائة، انتهـى. وقـال الإمام الكوثري رحمه الله في «بلوغ الأماني» ص٤: هو (ما قاله ابـن سـعد) الصحيح في ميلاده وعليه أطبقت كلمات من أرخه من الأقدمين، وأمـا مـا حكاه ابن عبد البر سنة خمس وثلاثين ومائة فسهو محض، انتهى.

*** ثناء العلماء عليه:**

قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمـان» ١٣/ ١٣٠: كـان محمـد إمامـاً في جميع العلوم، ولما ولد حمله أبوه تلك الليلة فأسمعه الحديث وتفقـه علـى أبي حنيفة.

وأسند الموفق المكي في «مناقبه» (٢/ ١٨٥ ق ب): من طريق الربيع بـن سليمان سمعت الشافعي يقول: مـا تكلـم أحـد في الـرأي إلا وهـو عيـال على أهل العـراق، ومـا رأيـت مثـل محمـد بـن الحسن - يعـني - في أهـل الرأي.

وأسند أيضاً (٢/ ١٨٤ ق أ): من طريق أحمد بـن كامـل القاضـي قـال: أبو عبد الله محمد بن الحسن صاحب أبـي حنيفـة كـان موصـوفاً بالكمـال، وكانت منزلته في كثـرة الروايـة والـرأي والتـصنيف لفنـون علـوم الحـلال والحرام منزلة رفيعة يعظمه أصحابه جدّاً.

وأسند أيضاً (٢/ ١٨٤ ق أ)، والصيمري ص١٢٤: من طريق أبـي عبيـد

يقول: قدمت على محمد بن الحسن فرأيت الشافعي عنده فسأله عن شيء فأجابه فاستحسن الجواب، وأخذ شيئاً فكتبه فرآه محمد بن الحسن فوهب له مائة درهم وقال له: الزم إن كنت تشتهي العلم، فسمعت الشافعي يقول: لقد كتبت عن محمد بن الحسن وقر بعير، ولولاه ما انفتق لي من العلم ما انفتق، والناس كلهم في الفقه عيال على أهل العراق، وأهل العراق عيال على أهل الكوفة، وأهل الكوفة كلهم عيال على أبي حنيفة.

وأخرج الحارثي في «كشف الآثار» ١٥٢٩: من طريق أبي حفص يقول: من نظر إلى محمد بن الحسن عرف أنه خلق للعلم، ومع ذلك له صلاح غالب وحفظ اللسان والسمت الحسن والتؤدة والخلق الحسن وأدب النفس، والعقل الكامل.

وأسند أيضاً (٢/ ١٦٣ ق ب)، والخطيب ٢/ ١٧٥: من طريق أحمد بن عطية قال: سمعت أبا عبيد يقول: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن.

وأخرج الحارثي في «كشف الآثار» ١٤٧٢: من طريق محمد بن شجاع قال: تكلم الشافعي يوماً في مسألة فأعجبته ثم قال: هذا من طراز شيخنا يعني محمد بن الحسن رحمه الله.

وأخرج الحارثي في «كشف الآثار» ١٤٥٤: من طريق الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: ليس لأحد عليّ من المنة في العلم وفي أسباب الدنيا ما لمحمد بن الحسن، وكان يقول: مع معرفته وفقهه كان

عاقلاً من الرجال، وكان يترحّم عليه في عامة الأوقات.

وأسند أيضاً (٢/ ١٦٩ ق أ)، والصيمري ص١٢٥، والخطيب في «التاريخ» ٢/ ١٧٧، من طريق أبي بكر القراطيسي عن إبراهيم الحربي، قال: سألت أحمد بن حنبل هذه المسائل الدقائق من أين لك؟ قال: من كتب محمد بن الحسن.

وأسند أيضاً (٢/ ١٦٥ ق)، والصيمري ص١٢٨: من طريق محمد بن سماعة قال: كان عيسى بن أبان حسن الوجه والهيئة، وكان يصلي معنا، وكنت أدعوه إلى أن يأتي محمد بن الحسن فيقول: هؤلاء قوم يخالفون الحديث، وكان عيسى حسن الحفظ للحديث، فصلى معنا يوماً الصبح وكان يوم مجلس محمد بن الحسن، فلم أفارقه حتى جلس في المجلس، فلما فرغ محمد أدنيته إليه وقلت له: هذا ابن أخيك أبان بن صدقة الكاتب، ومعه ذكاء ومعرفة بالحديث، وأنا أدعوه إليك فيأبى ويقول: إنا نخالف الحديث، فأقبل عليه وقال له: يا بني ما الذي رأيتنا نخالفه من الحديث، لا تشهد علينا حتى تسمع منا، فسأله عيسى يومئذ عن خمسة وعشرين باباً من الحديث، فجعل محمد بن الحسن يجيبه عنها ويخبره بما فيها من المنسوخ، ويأتي بالشواهد والدلائل، فالتفت إلي بعد ما خرجنا فقال: كان بيني وبين النور سِتر فارتفع عني، ما ظننت أن في ملك الله مثل هذا الرجل يظهره للناس، ولزم محمد بن الحسن لزوماً شديداً حتى تفقه.

*** وفـاتـه:**

قال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص٣٣٨: توفي بالري سنة تسع وثمـانين ومائة وهو ابن أربع وخمسين سنة.

رواه ابن أبي العوام ٨٨٠: مـن طريـق أبـي جعفـر الطحـاوي يقـول: إن هارون الرشـيد لمـا دفـن محمـد بـن الحـسن وعلـي بـن حمـزة الكـسائي قـال: اليـوم دفنـت العلـم والعربيـة، قـال: ويقـال: إنهمـا ماتـا في يـوم واحد.

روى الحارثي في «كشف الآثار» ١٤٨٨، وروى الخطيب في «التـاريخ» ٢/ ١٨٢: من طريق ابن أبي رجاء القاضي قال: حدثنا محمويه - وكنا يعـد من الأبدال - قال: رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت: يا أبا عبـد الله مـا فعل الله بك؟ قال: قال: إني لم أجعـل جوفـك وعـاء للعلـم وأنـا أريـد أن أعذبك، قلت: فما فعل أبو يوسف؟ قال: فوقي، قلت: فما فعـل أبـو حنيفـة؟ قال: في أعلى عليين.

تتمـة في الـدفاع عـن الطعـون الـتي رمـي بهـا هـذا الإمـام الريـاني، والطاعنون غـالبهم مـن رواة الحـشوية وأصحاب الحـديث المتعـصبون علـى أئمـة الـرأي والفقـه والطعـون الـتي رمـي بهـا: الكـذب والإرجـاء والتجهم

أمـا الأول: فمـنهم الإمـام أحمـد بـن حنبـل، وقـد اختلـف صـنيعه في

الرد والأخذ والمدح والذم.

يروي الصيمري في «أخباره» ص١٢٥، والخطيب في «التاريخ» ٢/ ١٧٧: من طريق أبي بكر القراطسيي قال: ثنا إبراهيم الحربي قال: سألت أحمد بن حنبل قلت: هذه المسائل الدقاق من أين لك؟ قال: من كتب محمد بن الحسن.

ويقول السمعاني في «الأنساب» ٧/ ٤٣٥: وروي عن أحمد بن حنبل قال: إذا كان في المسألة قول ثلاثة لم تسع مخالفتهم فقلت: من هم؟ قال: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، فأبو حنيفة أبصر الناس بالقياس، وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار، ومحمد أبصر الناس بالعربية، انتهى. قلت: هذان يدلان على أن الإمام أحمد بن حنبل استفاد من كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله، وأنه يثني عليه.

وأخرج الحارثي في «كشف الآثار» ١٥٣٣: من طريق عاصم بن عصام البيهقي يقول: كنت عند أبي سليمان حين أتاه رقعة أحمد بن حنبل: إنك إن تركت رواية هذه الكتب - يعني: كتب محمد بن الحسن - جئنا فسمعنا منك الأحاديث قال: فكتب أبو سليمان على ظهر رقعته: ما مصيرك إليّ يرفعني ولا قعودك عني يضعني وليت عندي من هذه الكتب أوقاراً حتى أرويها حسبة، انتهى. وهذا يدل على استفادته.

وقال الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله في «بلوغ الأماني» ٦٣ - ٦٦:

فيا ترى ما هو الداعي له إلى هذا الاضطراب؟ تراه يثني على كتب محمد بن الحسن، وفي طور آخر يسعى عند القائمين برواية كتبه ليصرفهم أنفسهم عن روايتها بوعد التردد إليهم إذا عدلوا عن رواية كتبه لأخذ العلم عنه ... والحق أن أحمد بن حنبل تفقه في مبدإ أمره عند أبي يوسف ثلاث سنين وسمع منه الحديث وكتب عنه ثلاثة قماطر من العلم كما ذكره الحافظ ابن سيد الناس في «شرح السيرة» وغيره، واستفاد من كتب محمد بن الحسن أيضاً كما هنا، ثم زهد في الرأي مطلقاً أعني الفقه المستنبط، وكلامه في رأي مالك والثوري والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وفتياهم معروف في «مناقب أحمد» لابن الجوزي وغيره.

وصفوة القول أن الإمام أحمد بن حنبل كان في مبدإ أمره يكتب الحديث والفقه ويحسن القول في أبي حنيفة وأصحابه ثم اضطربت أقواله في أيام المحنة، وكان آخر أمره إحسان القول في أبي حنيفة كما ذكره أبو الورد من أئمة الحنابلة.

وأما ما يعزى إلى بعض أصحاب أحمد من الكلام في أبي حنيفة وأصحابه فليس مما يضع من شأن هؤلاء الأئمة الفقهاء، فدونك «كتاب السنة» لعبد الله بن أحمد، وطبقات أبي الحسين بن أبي يعلى، و«جامع» حرب بن إسماعيل، ونقض عثمان بن سعيد، فتستبين منها معتقد الطاعنين فتعرف قيمة طعونهم هل هي مما يلحق بهؤلاء الأئمة الفقهاء فيضع من

عظيم مقدارهم أم هي مما يسفه أحلام المتقوّلين فيرديهم، انتهى.

ومنهم: يحيى بن معين، وقد اختلف صنيعه أيضاً.

فيروي الصيمري في «أخباره» ص١٢٥: من طريق عبد الله بن العباس الطيالسي، وابن أبي العوام ٨٣٧: من طريق أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد كلاهما عن عباس الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كتبت «الجامع» عن محمد بن الحسن.

وروى ابن أبي العوام ٨٨٧: من طريق أحمد بن علي بن مصعب قال: لما مات محمد بن سماعة قال يحيى بن معين: اليوم مات ريحانة أهل الرأي، ولوددت أن أصحاب الحديث يصدقون في الحديث كصدق محمد بن سماعة في الرأي، انتهى. قلت: هو من تلاميذ الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

نقل الصالحي في «عقود الجمان» ص٣٨٩: عن ابن عبد البر قال: قال يحيى بن معين: أصحابنا يفرطون في أبي حنيفة وأصحابه، فقيل له: أكان يكذب؟ قال: أنبل من ذلك، انتهى.

ثم نقل عنه كما عند الخطيب في «التاريخ» ٢/ ١٨٠: أنه قال: محمد بن الحسن كذاب، وفي رواية عنه ضعيف، وفي رواية عنه ليس بشيء، انتهى.

فانظر كيف صدر عنه هذه الجروح الشديدة في حق الإمام محمد بن

الحسن مع أنه أخذ منه العلم، وروى عنه «الجامع»، ومع ذكره القاعدة في الدفاع عنهم بقوله: وأصحابنا يفرطون... إلخ، وهذه الجروح غير مفسرة، فلا تضر في عدالته وإمامته بل لو كانت مفسرة أيضاً لم تضره في توثيقه.

قال التاج السبكي في «طبقاته» ١/ ١٨٦: الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم أن الجرح مقدم على التعديل على إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه، انتهى.

وقال أيضاً: قد عرفناك أن الجارح لا يقبل جرحه وإن فسره في حق عمن غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذامّيه ومزكّوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة فيه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء، وحينئذ فلا يلتفت إلى كلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحو ذلك، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه الطاعنون وهلك فيه هالكون، انتهى.

وقال جمال الدين القاسمي كما في «الجرح والتعديل» ص٢٤: قد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي، فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من

كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في «ميزان الاعتدال»، ولعمري لم ينصفوهما وهما البحران الزاخران، وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحّرهما بتقدمهما على كثير من الحفّاظ، وناهيك «كتاب الخراج» لأبي يوسف و«موطأ» الإمام محمد ...

ومنهم: بشر بن الوليد قد طعن فيه كما في «التاريخ» ٢/ ١٨٠ للخطيب بسبب العداوة والمنافرة كما يذكر هذه القصة ابن أبي العوام السعدي في «فضائله» ٨٥٠: من طريق أحمد بن أبي عمران يقول: سمعت الحسن وفقهاءهم: كان الحلقة في المسجد يوم الجمعة ببغداد لبشر بن الوليد، فلم يزل كذلك ونحن نجالسه فيها حتى قدم محمد بن الحسن علينا، فأتيناه فكنا نتعلم منه مسائله هذه، ثم نأتي بشر بن الوليد فنسأله عنها فنؤذيه بذلك، فلما كثر ذلك عليه ترك لنا الحلقة وقام عنها.

ورواه أيضاً ٨٥١: من طريق ابن أبي عمران يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن الحسن بن أبي مالك يقول: رأيت بشر بن الوليد يوماً عند أبي وقد ذكر محمد بن الحسن فنال منه، فقال له أبي: لا تفعل يا أبا الوليد، ثم قال له: هذا محمد قد صار له في يد الناس ما صار من هذه الكتب التي فيها مسائله التي ولّدها وعملها، فنحن نرضى منك: أن تتولى لنا وضع سؤال مسألة، وقد أعفاك الله عز وجل من جوابها، انتهى.

٣- الحسن بن زياد اللؤلؤي

قال الذهبي في «السير» ٩/ ٥٤٣: العلامة فقيه العراق أبو علي الأنصاري مولاهم الكوفي اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة، نزل بغداد وصنّف وتصدّر للفقه وكان أحد الأذكياء البارعين في الرأي، ولي القضاء بعد حفص بن غياث ثم عزل نفسه، ليّنه ابن المديني وطول ترجمته الخطيب.

وقال في «تاريخ الإسلام» ٥/ ٤٩: قد ساق في ترجمة هذا أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي لي ذكرها، انتهى.

وقال الحافظ في «اللسان» ٣/ ٤٩: بعد ما ذكر المثالب: ومع ذلك كله فأخرج له أبو عوانة في مستخرجه والحاكم في مستدركه، وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة.

وقال القرشي في «الجواهر المضيئة» ١/ ١٩٣: قال السمعاني: كان عالماً بروايات أبي حنيفة، وكان حسن الخلق، وقال شمس الأئمة السرخسي: الحسن بن زياد المقدم في السؤال والتفريع، توفي سنة أربع ومائتين رحمه الله.

وقال الخطيب في «التاريخ» ٧/ ٣١٤: أحد أصحاب أبي حنيفة الفقيه، حدث عن أبي حنيفة، روى عنه محمد بن سماعة القاضي ومحمد بن شجاع الثلجي وشعيب بن أيوب الصريفيني وهو كوفي نزل بغداد.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣١: عن أَحْمد بن عبد الحميد الحارثي قال: ما رأيت أحسن خلقا من الحسن بن زياد ولا أقرب مأخذا ولا أسهل جانبا، قال: وكان الحسن يكسو مماليكه مما يكسو نفسه.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣١: عن محمد بن أحمد بن الحسن بن زياد، عن أبيه: أن الحسن بن زياد استفتي في مسألة فأخطأ، فلم يعرف الذي أفتاه فاكترى مناديا فنادى: إن الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة فأخطأ فمن كان أفتاه الحسن بن زياد بشيء فليرجع إليه قال: فمكث أياما لا يفتي حتى وجد صاحب الفتوى فأعلمه أنه أخطأ وأن الصواب كذا وكذا.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣١: عن يحيى بن آدم يقول: ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣١: عن علي بن صالح قال: كنا عند أبي يوسف فأقبل الحسن بن زياد، فقال أبو يوسف: بادروه فسائلوه وإلا لم تقووا عليه، فأقبل الحسن بن زياد فقال: السلام عليكم يا أبا يوسف ما تقول؟ - متصلا بالسلام - قال: فلقد رأيت أبا يوسف يلوي وجهه إلى هذا الجانب مرة وإلى هذا الجانب مرة من كثرة إدخالات الحسن عليه ورجوعه من جواب إلى جواب.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٢: عن محمد بن منصور الأسدي قال: سألت نمر بن جدار، فقلت: أيهما أفقه؟ الحسن بن زياد أو محمد بن الحسن؟ فقال: الحسن والله لقد رأيت الحسن بن زياد يسأل محمدا حتى بكى محمد مما يخطئه! قال: فقلت له: قد لقيت أبا يوسف وحسنا ومحمدا فكيف رأيتهم؟ فقال: أما محمد فكان أحسن الناس جوابا ولم يكن سؤاله على قدر جوابه، وكان الحسن بن زياد أحسن الناس سؤالا ولم يكن جوابه على حسب سؤاله، وكان أبو يوسف أحسنهم سؤالا وأحسنهم جوابا.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٢: عن مليح بن وكيع قال: ثنا أبي قال: كان الحسن بن زياد يلزم أبا حنيفة فقال أبوه: لي بنات وليس لنا غيره، فقال: أشر عليه بما ينفعه فقال له وقد جاء: إن أباك قال كيت وكيت، الزم فإني لم أر فقيها قط فقيرا وكان يجري عليه حتى استقل.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٢: عن ابن سماعة قال: سمعت الحسن بن زياد قال: كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٢: عن أحمد بن يونس قال: لما ولي الحسن بن زياد القضاء لم يوفق فيه وكان حافظا لقول أصحابه، فبعث إليه البكائي ويحك إنك لم توفق في القضاء، وأرجو أن يكون هذا لخيرة

أرادها الله بك فاستعف فاستعفى واستراح.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٣: عن محمد بن شجاع قال: سمعت الحسن بن أبي مالك قال: كان الحسن بن زياد إذا جاء إلى أبي يوسف همّته نفسه، قال ابن شجاع: سمعت ابن زياد يقول: مكثت أربعين سنة لا أبيت إلا والسراج بين يدي.

وأسند الصيمري في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٣: عن الطحاوي: أن الحسن بن زياد والحسن بن أبي مالك توفيا جميعا في سنة أربع ومائتين رضي الله عنهما.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ١٦٢٤: عن نصير بن يحيى يقول: قيل لخلف بن أيوب: من الحجة اليوم؟ قال: الحسن بن زياد، فأعاد الرجل: من الحجة؟ فقال خلف: الحسن بن زياد، فأعاد الرجل القول، فقال خلف: الحسن بن زياد حجة.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ١٦٣٢: عن أبي حازم يقول: فقهاؤنا ثلاثة: أبو حنيفة، والحسن بن زياد، وعيسى بن أبان.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ١٦٥٣: عن نصير بن يحيى، يقول: كان الحسن بن زياد قسم النهار على أقسام: فكان يجلس صدر النهار إذا انصرف من صلاة الصبح فيدرس عليه، ويخوضون في مسائل الفروع إلى

قرب الزوال، ثم يقوم فيدخل المنزل فيقضي ما يقضي من حوائجه، ثم يخرج لصلاة الظهر، فيصليها، ثم يجلس للعامة في المسائل الواقعات إلى وقت صلوة العصر، ثم يصلي العصر، ثم يجلس فيناظرون بين يديه في الأصول إلى غروب الشمس، فإذا صلى المغرب دخل المنزل، ثم خرج فيذاكرونه المسائل المغلقات إلى صلاة العشاء، ثم يصلي العشاء، ثم يجلس إلى قريب من ثلث الليل لمسائل الدور والوصايا والحسابات، ثم ينصرف إلى منزله وكان لا يفتر عن النظر في العلم فيما بين ذلك، وكانت له جارية إذا اشتغل هو بالطعام أو بالوضوء أو بغير ذلك تقرأ عليه الكتاب والمسائل حتى يقضي حاجته.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ١٦٥٥: عن يحيى بن آدم، يقول: الحسن اللآل يشرح العلم شرحا.

وأسند الحارثي في «كشف الآثار» ١٦٢٦: عن الفتح بن عمرو يقول: سمعت الحسن بن زياد يقول: جلست إلى يحيى بن سليم الطائفي، فجعل يثني على ابن جريج، ويمدحه ويتعجب من مسائله، ويقول: أين المسكين أبو حنيفة عن هذه المسائل، فقلت له: رحمك الله أتأذن لي أن أسألك عن شيء من مسائل أبي حنيفة؟ فقال لي: من أنت؟ فقلت: الحسن بن زياد اللؤلؤي، قال: لا آذن لك، ثم لا آذن لك، ولو أذن لي لجعلته نكالا في العالمين.

*** تتمة في الرد على ما اتهمه العقيلي وابن عدي والخطيب:**

قال الإمام محمد زاهد الكوثري في «الإمتاع» ص٤٠ - ٥٢ دفاعاً عن هذا الإمام:

الحسن بن زياد على إمامته في الفقه وأمانته في العلم لم ينج كثير من تلامذته من ملابسة تلك الفتنة فلم يخلص هو وتلامذته من طعون شنيعة منهم ظلما وعدوانا. وممن أجاز الحد في الطعن على الحسن بن زياد أبو جعفر العقيلي حيث يقول في «الضعفاء»: الحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحاب النعمان: حدثنا محمد بن عثمان سمعت يحيى بن معين عن الحسن بن زياد اللؤلؤي فقال: كان ضعيف الحديث.

حدثني محمد بن عبد الحميد السمتي، قال: حدثنا أحمد بن محمد الحضرمي، قال: سألت يحيى بن معين، عن الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقال: ليس بشيء. حدثنا الهيثم بن خلف الدوري، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال لي يعلى: اتق اللؤلؤي. حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: قلت ليزيد بن هارون: ما تقول في الحسن ابن زياد اللؤلؤي؟ قال: أومسلم هو؟ حدثني محمد بن أبي عتاب المؤدب، حدثني أحمد بن سنان القطان، قال: حدثني هيثم بن معاوية، قال: سمعت محمد بن إسحاق الأزرق، يقول: كنا عند شريك بالكوفة فجاء رجل

خراساني رث الهيئة، فقال: يا أبا عبد الله، قد فنيت نفقتي وليس عندي شيء وهاهنا من يعرف ما أقول فكأن شريكا رق له، فقال: من يعرفك. قال: الحسن بن زياد اللؤلؤي وحماد بن أبي حنيفة، قال: لقد عرفت شرّاً لقد عرفت شرّاً .

حدثني الفضل بن عبد الله الجوزجاني، حدثنا قتيبة بن سعيد أبو رجاء، قال: كنا عند شريك وهو يملي علينا إذ جاء الحسن بن زياد اللؤلؤي فقعد في آخر المجلس وغطى رأسه فبصر به شريك، فقال: إني أجد ريح الأنباط ثم رمى ببصره نحوه، قال: فقام الحسن بن زياد فذهب .

حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا محمد بن رافع النيسابوري، قال: كان الحسن بن زياد اللؤلؤي يرفع رأسه قبل الإمام ويسجد قبله قال: وسمعته يقول: أليس قد جاء الحديث: من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار. أرأيتم إن قطع نخلة؟ قالوا: إنما جاء الحديث في السدرة، قال: فمن قطع نخلة صوب الله ر أسه في النار مرتين.

حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا عباس، قال: سمعت يحيى يقول: الحسن بن زياد كذاب. حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقرئ، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، قال: كنا عند وكيع فقيل له: السنة مجدبة. فقال: كيف لا تجدب والحسن اللؤلؤي قاض وحماد بن أبي حنيفة، انتهى.

فمحمد بن عثمان في الخبر الأول هو ابن أبي شيبة الذي كذبه كثيرون، وأحمد بن علي الأبار بالغ العداء والتعصب ضد أبي حنيفة وأصحابه كما شرحت ذلك في «تأنيب الخطيب»، والمتعصب المعادي غير مقبول الرواية ولا الشهادة فيما يمس تعصبه عند أهل العلم، وهو حيث كان من الحشوية يعادي أهل التنزيه، ولمحمود بن غيلان انحراف غريب عن المنزهة، وشأن الاختلاف في المذهب في باب الطعون مشروح في طبقات ابن السبكي على أن من يعتقد أن الوقوف على أن القرآن كلام الله من غير زيادة شيء لم يرد في الكتاب والسنة عليه كفر. لا يستغرب منه أن يتساءل عن إسلام الحسن بن زياد على أن هذا القول لن يثبت عن يزيد بن هارون بذلك السند.

ومن الغريب أنهم يطعنون طعنا مرّاً في شريك ويحتجون بقوله المخالف للسنة؛ لأن الطعن في «الأنساب» وتعيير المرء بنسبه الذي اختاره الله له من خلال الجاهلية. وشريك ذلق اللسان مطعان وإن كان فقيها جليلا. وفيما رواه الأبار عن محمد بن رافع معه شاهد يكذبه، وذلك إن كان يفيد الاستمرار .

ومن المستبعد أن يبقى محمد بن رافع خارج الصف والجماعة منعقدة حتى يشاهد سبق الحسن بن زياد على الإمام على وجه الاستمرار، على أنك تعرف من هو هذا الأبار المأجور للطعن في المنزهة. وأما تكذيب

يحيى بن معين وغيره له فلا يعدو أن يكون الحسن يهم في شيء أو أشياء. ومن الذي لا يهم أصلا؟ والواهم كاذب لإخباره بخلاف الواقع فيكون تكذيبه من قبيل تكذيب بعضهم لأبي حنيفة وغيره من أساطين العلم. والجارح في هذا الصدد هو تعمد الكذب عند أهل الفن ولم يدلل عليه فلا نزيد على أن يكون واهما في بعض رواياته، ولا نجترئ أن نقول: إن مثل هذا الإمام يتعمد الكذب من غير دليل. وأما قطع السدرة فلا يدل على حكم قطع النخلة عند المتمسكين بحرفية النص وأما القول بالأولوية قياساً فله شأن عند أهل النظر. وسبق أن ذكرت خرافة إجداب السنة، والجواب عنها بتكذيب ذلك من الخبر نفسه فلا داعي إلى إعادة ذكر الجواب عنها.

وهذا العقيلي لإسرافه البالغ في تجريح حملة الآثار انبرى الذهبي للذبِّ عمن طعن فيه هذا العقيلي، وقال بعد سرد أسماء رجال في ترجمة ابن المديني في «ميزان الاعتدال»: أفما لك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم... كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات.

وزاد الخطيب على العقيلي في الولوغ في دم الحسن بن زياد والنهش في عرضه حتى قال الذهبي في «تاريخه الكبير» بعد أن ترجم للحسن بن زياد ترجمة واسعة: قلت: قد ساق في ترجمته أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي لي ذكرها. هكذا يقول الذهبي وإن لم يربإ الخطيب

بنفسه من الولوغ في دم مثله والنهش في عرضه مع ما له من حظ في النظر وسعة في الرواية بخلاف ابن عدي الذي لم يرزق حظا مما يقوم به لسانه فضلا عما يقوم به طرق تفكيره، فمثله إذا سب وشتم وطاوع الشيطان في الإساءة إلى أهل النظر الذين بهم حفظ كيان الدين اعتقادا وعملاً لا يستغرب؛ لأنه لا يميز بين صحيح الاستنباط وفاسده، ويعد ما هو عليه هو الدين الصحيح والاعتقاد الرجيح فيؤيد من يؤيده عن جهل. ويعادي من يعاديه عن خرق ونزق، معتمدا على كل من هبّ ودبّ، وتوغل في الكذب وأغرب، بل مستندا إلى مجروحين جرحهم هو نفسه أيضا، وإن اعتدل بعض اعتدال بعد اتصاله بأبي جعفر الطحاوي وألف مسندا في أحاديث أبي حنيفة لكن الجهل المتأصّل في نفسه لا يقبل العلم الصحيح بل شخصه في حاجة إلى بناء من جديد، فدعه يهذي إلى أن يلقى جزاء خرقه في يوم الوعيد.

وفي كتاب النقض للدارمي: عثمان بن سعيد المجسم ذكر الحسن بن زياد في صف بشر بن غياث ومحمد بن شجاع حينما ينزل نزلات جامحة على أبي حنيفة وأصحابه، حيث لا يعجبه تنزيههم كما هو شأن الحشوية، ظانّاً أن بذاءة اللسان تجعله على حق في اعتقاده التجسيم، وكتابه نفسه يكشف عما ينطوي عليه من الزيغ والضلال المبين، فكفى الله المؤمنين القتال .

وبعد أن طبع تاريخ الخطيب ولسان ابن حجر اللذان حويا كل إساءة في الحسن بن زياد لا يجوز إغفال ما ذكراه. ونحن في زمن غير زمن الذهبي فأقول. قال الخطيب في تاريخه (٧ - ٣١٥): (أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، أخبرنا أبو مسلم عبد الرحمن بن عبد الله بن مهران، أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفي، قال: سألت أبا علي صالح بن محمد عن الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي؟ فقال: ليس بشيء لا هو محمود عند أصحابنا ولا عندهم. فقلت: بأي شيء تتهمه؟ قال: بداء سوء، وليس هو في الحديث بشيء). فالخطيب على ما تعلم من بالغ التعصب المؤدي إلى ردّ خبره. وأبو العلاء الواسطي شيخه يقول عنه الخطيب نفسه (٣ - ٩٦): رأيت له أشياء، سماعه فيها مفسود إما محكوك بالسكين أو مصلح بالقلم. فيكون غير مؤتمن عنده - إلا إذا كان خبره في الطعن في أصحاب أبي حنيفة - وعبد المؤمن ليس ممن يصدق فيه لأنه كان ظاهريّاً طويل اللسان على أهل القياس وصالح جزرة على سعة علمه في الحديث كان بذيء اللسان مداعبا أسوأ مداعبة. وهو القائل لمن رأى سوأته قد انكشفت: لا ترمد عيناك؛ بدل أن يخجل ويستتر.

وقد قال مرة لمن سأله عن الثوري: كذاب. فكتب السائل قوله فخاطبه أحد جلسائه مستنكرا صنيعه: لا يحل لك هذا، فالرجل يأخذه

على الحقيقة ويحكيه عنك. فقال: ما أعجبك؟ من يسأل مثلي عن مثل سفيان الثوري، يفكر فيه أن يحكي أو لا يحكي كما في تاريخ الخطيب (٩/ ٣٢٦ - ٣٢٧). فيفيد جوابه هذا أنه ممن لا يقبل قوله في الأئمة لضياع كلامه بين الهزل والجد والعجب من هؤلاء الأتقياء الأطهار استهانتهم بأمر القذف الشنيع هكذا فيما لا يتصور قيام الحجة فيه مع علمهم بحكم الله في القذفة. ومن يكون كما يصوره هذا الخبر كيف تكون له تلك الوجاهة والمكانة؟ وكيف يلتف حوله الحفّاظ والفقهاء لأخذ العلم عنه؟ وكيف يثني عليه أهل العلم بالورع والزهد والتقى والعلم الغزير؟ كما سبق وكما سيأتي في رواية مثل الذهبي حيث يقول في تاريخه الكبير: قال ابن كاس النخعي حدثنا أحمد بن عبد الحميد الحارثي: ما رأيت أحسن خلقا من الحسن بن زياد ولا أقرب مأخذا منه ولا أسهل جانبا مع توفر فقهه وعلمه وزهده وورعه. ثم قال الخطيب: أخبرنا الحسن بن محمد الخلال، حدثنا محمد بن العباس، حدثنا أبو بكر بن أبي داود، حدثني أبي، عن الحسن بن علي الحلواني، قال: رأيت الحسن بن زياد اللؤلؤي قبل غلاماً وهو ساجد. محمد بن عباس هو الخزاز كان يحدث بما ليس عليه سماعه في رواية الخطيب نفسه، فكيف يأتمن الخطيب مثله؟! وأبو بكر بن أبي داود كذبه من الحفاظ أبوه وابن صاعد وابن جرير والأخرم وابن الجارود ومحمد بن يحيى بن منده، وهو مختلق أرجوفة التسلق المعروفة راجع

التأنيب (٦٨)، والحلواني لم يكن أحمد يرضاه وساء كلام كثير من حملة العلم فيه كما في (٧/ ٣٣٥) من تاريخ الخطيب، وإن قبلت روايته فيما بعد وفي الخبر نفسه ما يشهد بتلفيق الخبر؛ لأنه لا يتصور في أفجر البلاد وأفسق العصور أن يحدث مثل هذا من أي فاجر من غير أن يأتيه الموت من كل جانب، ثم الرائي كيف يلغ في دمه بإلقاء الخبر إلى ألسنة الأخباريين من غير أن يرفع الأمر إلى أصحاب الشأن ليلقى جزاء عمله، ومن اجترأ على الافتراء على علي كرم الله وجهه بشهادة حفاظ عليه بذلك التسلق المختلق يسهل عليه الافتراء على الإمام الحسن بن زياد وهذا ظاهر كل الظهور، والخطيب الذي نسب إليه في الشام ما نسب من مخالطة المرد كيف لا يتحاشى عن حكاية مثل هذه الفرية المكشوفة بمثل هذا السند. ومن علم مبلغ توغل الآجري في معتقد الحشوية لا يصدقه في المنزهة، وهو يروي عن أبي داود تكذيب الحسن بن زياد في كلام الخطيب، تعويلاً على رواية عن أبي ثور، فسل ابن أبي حاتم؟ هل كان أبو ثور بحيث يتحاكم إليه في الحديث؟ وسل غيره ما إذا كان المنتقل من مذهب إلى مذهب بجلبة وضوضاء أحدثت تهاجرا يؤتمن على ما يقوله في أصحابه القدماء؟ على أن تكذيبه المروي عن أناس عند الخطيب في أسانيده رجال متكلم فيهم من أمثال ابن درستويه الدراهمي، والحسن بن أبي بكر، وابن كامل، والساجي، ومحمد بن سعد العوفي، ومحمد بن أبي شيبة فلا يعرج على الروايات عنهم فيمن ثبتت إمامته

وأمانته على أنه ليس في شيء منها ما يدل على تعمّده الكذب، فغاية ما في الأمر أنها تحمل على أنه كان عنده بعض وهم في بعض الأحاديث، وهذا غير قادح عند أهل الفن، بل نحمل التكذيب المطلق على التوهيم مطلقا ما لم يذكر ما يدل على التعمد فنعد مطلقه جرحا غير مفسرا.

ومن عجيب صنع ابن عدي تدليله على كذب الحسن على ابن جريج بما أخبره عبد الرزاق بن محمد بن حمزة الجرجاني، نا إبراهيم بن عبد الله النيسابوري، نا خلف بن أيوب البلخي منذ سبعين سنة، نا الحسن بن زياد اللؤلؤي، نا ابن جريج، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من مات مريضا مات شهيدا». قال إبراهيم فلقيت الحسن بن زياد فأول شيءٍ سألته عن هذا الحديث فحدثني عن ابن جريج بمثل ما كان أخبرنا به خلف عن أيوب.

وهذا الحديث يرويه ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن موسى بن وردان ويقول إبراهيم بن أبي عطاء هكذا يسميه فإذا روى عن ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلسه.

وهذا كل ما في كتاب ابن عدي في التدليل على كذب الحسن على ابن جريج، ولا دليل في ذلك على ما تخيله لأن غاية ما في الأمر أن

ابن جريج عنعن عن موسى في روايته لـه، - والعنعنـة لا تفيـد الاتـصال عندهم - وابن جريج معروف بالتدليس في كتب أهل الشأن فيكون دلس في روايتـه للحـسن وذكـر الواسـطة في روايـة أخـرى لـه، ولـو لم يكـن ابن جريج ممن يدلس كما ذكره الذهبي في الميزان لساغ القول بأن الحـسن يمكن أن يكون هو الذي أسقط الواسطة في الـسند لكـن ابـن أبـي يحيـى يكثر عنه الـشافعي ويوثقـه؛ وإن كـان الجمهـور علـى تـضعيفه، والـذي يدل عليه هذا الحديث أن الحسن بن زياد كان كهـو قبـل سـنين في حفـظ الروايـة وإبـراهيم بـن عبـد الله الـسعدي النيـسابوري معمـر عـاش نحو تسعين سنة لكنه لم يعاصر الحسن المتوفى سنة ٢٠٤هـ بـسبعين سـنة، بل تـوفي سـنة ٢٦٧هـ فيـتعين أن الـصواب (سـنين بـدل سـبعين) والله أعلم.

والحسن بن زياد أيضا معمر، يناهز عمره تسعين سـنة أو يزيـد عنـد وفاته في المشهور وإن لم أجد في كتب التاريخ تحديد مولـده والله سـبحانه أعلم، وأما قول النضر بن شميل للفتح بن عمرو الكـشـي بمناسـبة حملـه للكتب التي كتبها عن الحسن بن زياد إلى مرو: يـا كـشي لقـد جلبـت إلى بلدك شرا كثيرا فمن قبيل غسله لكتب أبي حنيفـة جمـودا وتعـصبا، ومـا فعله المأمون من تأنيب النضر على ذلك معروف فلا داعي إلى ذكـره هنـا ولله في خلقه شؤون، وأما ما ذكره ابن عدي في كامله: سمعت أبا جعفـر بمصر يقول: سمعت فهد بـن سـليمان يقـول: سمعـت البـويطي يقـول:

سمعت الشافعي يقول: قال لي الفضل بن الربيع: أنا أشتهي مناظرتك واللؤلؤي، قال: فقلت له: ليس هناك، قال فقال: أنا أشتهي ذلك فقلت له: متى شئت، قال فأرسل إلي فحضرني رجل ممن كان يقول بقولهم ثم رجع إلى قولي فاستتبعته، وأرسل إلى اللؤلؤي فجاء، فأتانا بطعام فأكلنا ولم يأكل اللؤلؤي، فلما غسلنا أيدينا قال له الرجل الذي كان معي: ما تقول في رجل قذف محصنة في الصلاة؟ قال: بطلت صلاته قال: فما حال الطهارة؟ قال: بحالها، قال: فقال له: فما تقول فيمن ضحك في الصلاة؟ قال: بطلت صلاته وطهارته، قال: فقال له: قذف المحصنات أيسر من الضحك في الصلاة؟! قال: فأخذ اللؤلؤي نعله وقام، قال: فقلت للفضل: قد قلت لك إنه ليس هناك.

ومن أحاط خبرا بهذا الخبر علم أن دعوة الحسن بن زياد على سنه وإمامته إلى بيت الفضل بن الربيع لحمله على مناظرة تلميذ له انحاز إلى الشافعي بتدبير مبيت مما يستاء منه مثله حقا، ولذا لم يشاركهم في الأكل، ولما رأى أن حديث المتحدّث معه في مسألة الضحك في الصلاة كان بالقياس فيما ورد النص بخلافه، استهجن ذلك وقام وذهب، فلو كان المتحدث معه هو الشافعي نفسه لرأى منه ما يعجبه من قوة الحجة، والقائل بقبول المرسل باشتراط اعتضاده أو من غير اشتراط ذلك لا يمكنه ردّ مرسل أبي العالية كما يقول ابن حزم؛ لأن حديثه في الوضوء من

الضحك في الصلاة لم يعيبوه إلا بالإرسال، وأبو العالية قد أدرك الصحابة رضي الله عنهم، وقد اعتضد مرسله بمراسيل إبراهيم النخعي والحسن والزهري فلا يمكن رد هذا المرسل بعد اعتضاده بتعدد المخارج، فمحاولة ذلك التلميذ رد النص بالقياس جهل يأباه شيخه أن يستمر على الحديث معه على تعنته ومجاهرته بمخالفة النص مع علمه بالمراسيل الواردة في ذلك عندما كان يلازمه في العلم قبل انتقاله إلى مجلس الشافعي، كما في مسنده فلا يستفيد ابن عدي شيئا من ذكر هذه الحكاية، وفهد بن سليمان شيخ الطحاوي من الثقات الأثبات.

وقد جمع عبد الحي اللكنوي الآثار الواردة في حكم القهقهة في الصلاة في جزء استوفاها فيه وتكلم فيها بما يشفي غلة الباحث عن هذه المسألة.

ومن أقذر ما لطخ به ابن عدي كتابه ما حكاه عن ابن حماد وهو متهم عنده عن إبراهيم بن الأصبغ - وهو مجهول غير موثق - عن أبي الحسن أحمد بن سليمان الرهاوي - وكان صغيرا عند وفاة الحسن بن زياد - كتبت عن الحسن بن زياد كتبه وكنت لزمته فرأيته يوما في الصلاة وغلام أمرد إلى جانبه في الصف، فلما سجد مد يده إلى خد الغلام فقرصه وهو ساجد، ففارقته وجعلت على نفسي أن لا أحدث عنه أبدا، ثم قال ابن عدي: وأخبرني بعض أصحابنا

عن أبي علي الحافظ البلخي عن الحسين بن محمد الحريري قال: رأيت الحسن بن زياد يلعب بزب صبي.

انظر إلى ما سجله هذا الجلف باسم الجرح ففيه ما ينادي أنه ليس عنده من العقل ما يفهم به أن هذا البهت معه ما يكذبه ويفضح الباهت الأثيم، والحاكي المجرم اللئيم. فأي فاسق في أفسق البلاد وأفسق العصور يجترئ على مثل هذا في الجامع، والجماعة صفوف من غير أن يأتيه الموت من كل جانب، وأين كان هذا المتخلف عن الجماعة حتى شاهد ما جرى في موضع السجدة هو وحده دون الجماعة؟ وكيف لم يرفع هذا المشاهد لما جرى تحت الصفوف المتراصّة أمر هذا الفاجر إلى صاحب الشأن في الحضور! بدل أن يلغ في دمه وعرضه بعد وفاته، ويعرضه للولوغ في عرضه هكذا مدى الدهور، أم كيف سكت المعتدى عليه على هذا الاعتداء؟ ومن رأى هرما متهدما يقع منه هذا؟ كل ذلك يدل على عقل هذا الحقود الكنود ودينه. والحسن بن زياد رضي الله عنه كان توفي سنة ٢٠٤هـ وهو في سن الهرم والتهدم يناهز عمره التسعين أو يزيد. وقد ذكر البرهان الزرنوجي تلميذ صاحب الهداية في «تعليم المتعلم»: أن الحسن بن زياد استمر على تعلم العلم أربعين سنة، وعلى تعليمه وتفقيه المتفقهين وإفتاء المستفتين أربعين سنة أخرى، فيكون ابتداؤه في تحصيل العلم في حدود سنة ١٢٤هـ وهو ابن ثمان فيما أرى كما سيأتي الكلام

على ذلك في آخر الترجمة فانتظره. فلا تقلّ سنه عند وفاته من نحو التسعين. والرهاوي توفي سنة ٢٦١هـ فيكون في سن الصغر عندما أدرك الإمام الحسن بن زياد، فهل يتصور عاقل من هرمٍ متهدّمٍ في أواخر العقد التاسع أن يقترف مثل هذا الفجور؟.

فتلك أمور تكفي في تحطيم هذا البهت على رأس الباهت الأثيم ولو لم ننظر إلى السند فكيف والسند كما سبق.

والحاصل أن من نظر إلى هذه الأسطورة من أي ناحية من نواحي النظر تبين له أنها مختلقة قطعا وعلم مبلغ سقوط هؤلاء في النيل من أئمتنا الأبرياء. وأما ادعاء لعبه بزبّ رضيع حكاية عن مجهول فجهل فظيع، فكأن هذا المتحامل لم يبلغه حديث تقبيل الرسول صلى الله عليه وسلم لزبيبة الحسن أو الحسين عند البيهقي وغيره، على أن وجود مجهول في السند يجعل الخبر مردودا في أول خطوة.

وأما ما حكاه ابن حجر في اللسان عن محمد بن حميد الرازي: ما رأيت أسوأ صلاة منه. فهو رواية ابن عدي أيضا عن أحمد بن حفص السعدي عن محمد بن حميد الرازي. فأحمد بن حفص ممرور مخلط صاحب مناكير، وقد قال ابن عدي نفسه عنه: حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها، فلا يصدق مثله في إمام من أئمة المسلمين العباد المتهجدين. ومحمد

ابن حميد كذبه غير واحد، ولم يثن عليه إلا من لم يخبره، وهذا أيضا من الدليل على مبلغ مجازفة الخصوم في محاولة وصم أئمتنا، على أن بعض الفقهاء يرى الاشتغال بالفقه والتفقيه أفضل من إطالة الركعات حتى حكى العجلي أن ابن مهدي كان يسيئ الصلاة فنصحه من هو دونه ولا يكون هذا من مثله بإخلال في أركان الصلاة بل بعدم الإطالة بقدر ما يرضاه المتعبدون والله أعلم.

وتجد أغلب من ألف في الرجال كأسراب طير يتابع بعضهم بعضا من غير تمحيص الرواية، فلا داعي إلى إيراد كل ما ذكر في كتبهم، وأكتفي بختم البحث بما ذكره الذهبي في تاريخه الكبير في ترجمة الإمام الحسن بن زياد بحروفه مع تحيزه إلى الحشوية وانحرافه عن أصحاب أبي حنيفة ولم يتحاش الخطيب ولا ابن حجر من ذكر أمور ظاهرة الاختلاق في هذا الإمام العظيم في حين أن الذهبي اجتنب ذلك، وفي ذلك عبر، وقد سبق ذكر جميعها مع تفنيد المفند منها، وقد ساق ابن حجر في «اللسان» جميع ما قيل فيه عن كل من هب ودب بهشاشة وبشاشة من غير تمحيص ولا تورّع ثم قال: قلت: مع ذلك كله أخرج له أبو عوانة في مستخرجه، والحاكم في مستدركه، وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة رحمه الله تعالى. بل ذكره ابن حبان في «الثقات» كما في «كشف الأستار» عن رجال معاني الآثار، فإخراج أبي عوانة لحديثه في مستخرجه على صحيح مسلم في حكم التوثيق، كما أن إخراج الحاكم في مستدركه على الصحيحين لحديثه

أيضا توثيق له من الحاكم، وقول مسلمة بن قاسم القرطبي توثيق صريح، وزد على ذلك ذكره في ثقات ابن حبان في رواية صاحب «كشف الأستار»، وقال البدر العيني في المغاني: كان الحسن بن زياد محبّاً للسنة جدا مشهورا بالدين المتين كثير الفقه والحديث عفيف النفس فمن هذه صفاته كيف يرمى (بما ذكروه). وفي طبقات علي القاري عد الحسن بن زياد ممن جدد لهذه الأمة دينها، كما في «مختصر غريب أحاديث الكتب الستة» لابن الأثير.

٤- أبو محمد عبد الله بن يعقوب الحارثي

قال الذهبي في «السير» ١٥/ ٤٢٤، ٤٢٥: هو الشيخ الإمام الفقيه العلامة المحدث عالم ما وراء النهر، أبو محمد الأستاذ عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل الحارثي البخاري الكلاباذي الحنفي المشهور بعبد الله الأستاذ، مولده في سنة ثمان وخمسين ومائتين.

حدث عن: عبيد الله بن واصل، وعبد الصمد بن الفضل، وحمدان ابن ذي النون، وأبي معشر حمدويه بن خطاب، ومحمد بن الليث السرخسي، وعمران بن فرينام، وأبي الموجّه محمد بن عمرو المروزي، والفضل بن محمد الشعراني، ومحمد بن علي الصائغ، وأبي همام محمد ابن خلف النسفي، وموسى بن هارون الحمّال، وأحمد بن الضوء وجماعة،

وعنه أبو الطيب عبد الله بن محمد، ومحمد بن الحسن بن منصور النيسابوري، وأحمد بن محمد بن يعقوب الفارسي، وأبو عبد الله بن منده وآخرون، وحدث عنه من المشائخ أبو العباس بن عقدة، وكان ابن منده يحسن القول فيه.

وقال حمزة السهمي: سألت عنه أبا زرعة أحمد بن الحسين فقال: ضعيف، وقال أبو عبد الله الحاكم: هو صاحب عجائب عن الثقات، وقال الخطيب: لا يحتج به، قلت - القائل الذهبي -: قد ألف «مسنداً لأبي حنيفة الإمام»، وتعب عليه، ولكن فيه أوابد، ما تفوه بها الإمام، راجت على أبي محمد، وله «كتاب وهم الطبقة الظلمة أبا حنيفة ما رأيته» وكان شيخ المذهب بما وراء النهر، توفي في شوال سنة أربعين وثلاثمائة.

وفي «دول الإسلام» ص٢١١، وفيها: سنة أربعين وثلاثمائة توفي شيخ الحنفية ببخارى عبد الله بن محمد بن يعقوب المعروف بالأستاذ، وله اثنتان وثمانون سنة.

وفي «الميزان» ٤/ ١٨٩م: عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري الفقيه عرف بالأستاذ أكثر عنه أبو عبد الله بن منده، وله تصانيف.

قال ابن الجوزي: قال أبو سعيد الرواس: يتهم بوضع الحديث، وقال

أحمد السليماني: كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد، وهذا ضرب من الوضع، وقال حمزة السهمي: سألت أبا زرعة أحمد بن الحسين الرازي عنه فقال: ضعيف، وقال الحاكم: هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات، وقال الخطيب: لا يحتج به، وقال الخليل: يعرف بالأستاذ، له معرفة بهذا الشأن، وهو لين ضعفوه، حدثنا عنه الملاحمي وأحمد بن محمد البصير بعجائب، قلت: يروي عن عبيد الله بن واصل، ومحمد بن علي الصائغ، وعبد الصمد بن الفضل البلخي، وسماعاته في سنة ثمانين ومائتين قبلها وبعدها، مات سنة أربعين وثلاثمائة عن إحدى وثمانين سنة، وقد جمع «مسنداً لأبي حنيفة»، وفي «اللسان» ٢/ ٥٧٩، ٥٨٠ مثله مع زيادة قول الخطيب.

وفي «التاريخ» ١٠/ ١٢٦، ١٢٧ للخطيب: عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل أبو محمد الكلاباذي الفقيه البخاري، ويعرف بعبد الله الأستاذ صاحب عجائب ومناكير وغرائب، حدث عن أبي الموجه، ويحيى بن ساسويه المروزيين... ورد بغداد غير مرة وحدث بها، وليس بموضع الحجة، روى عنه أبو العباس بن عقدة... وعامة أهل بخارى ... حدثني علي بن محمد بن نصر قال: سمعت حمزة بن يوسف يقول: سألت أبا زرعة أحمد بن الحسين الرازي عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري فقال: ضعيف.

وقال الذهبي في «العبر» ٢/ ٦٠ وفيها: العلامة أبو محمد عبد الله ابن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري الفقيه شيخ الحنفية بما وراء النهر، ويعرف بعبد الله الأستاذ، وكان محدثاً جوالاً، رأساً في الفقه، صنف التصانيف، وعمره اثنتان وثمانون سنة، وروى عن عبد الصمد بن الفضل، وعبد الله بن واصل وطبقتهما، قال أبو زرعة أحمد بن الحسين الحافظ: هو ضعيف، وقال الحاكم: هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات.

وفي «شذرات الذهب» ٢/ ٣٥٧: نقل عما في «العبر» دون زيادة، وفي «الأنساب» ٧/ ٢٩، ١/ ٢١٢: أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب ابن الحارث بن الخليل الكلاباذي الفقيه الحارثي السبذموني، المعروف بالأستاذ، وكان شيخاً مكثراً من الحديث، غير أنه كان ضعيفاً في الرواية، غير موثوق به فيما ينقله، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز، وأدرك الشيوخ، وإنما قيل له: الأستاذ، لأنه كان فقيه دار السلطان السعيد، وفي ١/ ٢١٢: عرف بالأستاذ، لأنه كان يختص بدار الأمير الجليل إسماعيل ابن أحمد الساماني، ويسألونه فيها عن أشياء فيجيب، وله رحلة إلى العراق وخراسان، ثم خرج إليها على كبر السن، وذكره الحفاظ في تواريخهم ووصفوه برواية المناكير والأباطيل، روى عنه علي بن موسى القمي في كتاب «أحكام القرآن»، وأبو بكر المنكدري، وأبو العباس بن عقدة الحافظ، وفي «اللباب» ١/ ٥٠ بعضٌ منه.

وفي «المشتبه» ٥٥٥، ٥٥٦: عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي الكلاباذي البخاري الفقيه، شيخ الحنفية، حدث عنه ابن منده، والحافظ أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن علي ابن رستم الكلاباذي مؤلف «تراجم رجال البخاري» وآخرون.

وفي «تاج التراجم» ١٧٥، ١٧٦: عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل البخاري الحارثي السبذموني، رحل وروى عن الفضل بن محمد الشعراني، وعنه ابن منده، وكان مكثراً، قال ابن منده: غير ثقة، وله مناكير، صنف كتاب «كشف الأسرار» في مناقب أبي حنيفة وصنف «مسند أبي حنيفة» وقال ابن الجوزي: إن أبا سعيد ابن الرواس قال: متهم بوضع الحديث، قلت: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: كان ابن منده حسن الرأي فيه. انتهى.

وقد ذكرت الدفاع عن الطعون التي وجهت إلى هذا الإمام في تقدمتي على مسند الحارثي فراجعه تستفيد.

٥- طلحة بن محمد بن جعفر أبو القاسم الشاهد المقرئ غلام ابن مجاهد

قال الخطيب في «التاريخ» ٩/ ٣٥١: حدث عن عمر بن إسماعيل ابن أبي غيلان الثقفي، ومحمد بن العباس اليزيدي، وعبد الله بن زيدان،

ومحمد بن الحسين الأشناني الكوفيين، وأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وأحمد بن القاسم أخي أبي الليث الفرائضي، وأبي الصخرة الشامي، وحرمي بن أبي العلاء، ويحيى بن صاعد، وأبي بكر بن مجاهد المقرئ وغيرهم، حدثنا عنه عمر بن إبراهيم الفقيه، والأزهري، وأبو محمد الخلال، وعبد العزيز بن علي الأزجي، وعلي بن المحسن التنوخي، والحسن بن علي الجوهري، قال التنوخي: ولد في شهر ربيع لا أدري أيهما من سنة إحدى وتسعين ومائتين.

حدثني الأزهري والعتيقي: أن مولد طلحة كان في أول سنة إحدى وتسعين ومائتين قالا: ومات في سنة ثمانين وثلاثمائة، قال الأزهري: في شوال وقال العتيقي: توفي ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة لإحدى عشرة بقيت من شوال، قال: وكان المقدم في وقته على جماعة الشهود ويذهب مذهب الاعتزال، وقال محمد بن أبي الفوارس: كان سيّئ الحال في الحديث وكان يذهب إلى الاعتزال ويدعو إليه. وقال الأزهري: ضعيف في روايته وفي مذهبه، انتهى. وقال الذهبي في «السير» ١٦/ ٣٩٦: الشيخ العالم الإخباري المؤرخ وصنف كتاب أخبار القضاة، وزاد في تاريخ الإسلام ٨/ ٤٧٨: عاش تسعين سنة. وقال في «ميزان الاعتدال» ٣/ ٤٦٨: بغدادي مشهور في زمن الدارقطني، صحيح السماع.

وقال الخوارزمي في «جامع المسانيد» ٣/ ٢٠٦: كان مقدم العدول

والثقات الأثبات في زمانه وصنف المسند لأبي حنيفة على حروف المعجم، انتهى.

قلت: مسند هذا الإمام يقارن بمسند الحارثي في ذكر روايته عن طبقة مشائخ الحارثي وفي ذكر سياق متونه وفيه زيادات على مسند الحارثي.

وقد اتهم هذا الإمام بالاعتزال والضعف، وهو أخفّ مما رمي به الحارثي، والذي يبدو من سياق الخطيب أن سبب الضعف عنده الاعتزال، ولكن الذي يترجح عندي أن سبب الضعف علاقته بأئمة أهل الرأي وخدمته حديثيّاً لإمام الأئمة أبي حنيفة رحمه الله، فكم من معتزلي وخارجي يروى عنهما في الصحيح ولا يطعن الحديث بسببهما وسيأتي هذا البحث في فصل مستقلٍّ إن شاء الله.

وقد قال الشيخ العلامة المحدّث الناقد ظفر أحمد العثماني في إعلاء السنن ١٥/ ١٥٢-١٥٣ تحت عنوان (لا يضر أبا حنيفة وأصحابه إعراض البخاري عن الرواية عنهم) يقول رحمه الله: ماذا يضر أبا حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي رحمهم الله إعراض البخاري عن الرواية عنهم أو اعتراضه عليهم، وقد أعرض عن الرواية عن بعض أئمة أهل البيت في صحيحه كالإمام جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه، وأخرج فيه لعمرو بن عبيد شيخ المعتزلة، ولم يسمه «فتح الباري» ١٣/ ٢٦، وأخرج لعمران بن حطان رأس الخوارج الذي أثنى على ابن ملجم الشقي في قتله

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بقوله:

يا ضربة من كميٍّ ما أراد بها إلا ليبلغ عند الله رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

إلى آخر ما هذى وهذر وافترى فأخزى الله قائل هذه الأبيات وأبعده وقبّحه ولعنه ما أجرأه على الله! ولقد أحسن وأجاد بكر بن حماد في معارضته بقوله فرضي الله عنه وعنا وأرضاه وأرضانا حيث يقول:

قل لابن ملجم والأقدار غالبة هدمت ويلك للإسلام أركانا
قتلت أفضل من يمشي على قدم وأول الناس إسلاماً وإيمانا
وأعلم الناس بالقرآن ثم بما سن الرسول لنا شرعاً وتبيانا
صهر النبي ومولاه وناصره أضحت مناقبه نوراً وبرهانا
وكان منه على رغم الحسود له مكان هارون من موسى بن عمرانا
وكان في الحرب سيفاً صارماً ذكرا ليثا إذا لقي الأقران أقرانا
ذكرت قاتله والدمع منحدر فقلت: سبحان رب الناس سبحانا
إني لأحسبه ما كان من بشرٍ يخشى المعاد ولكن كان شيطانا
أشقى مراد إذا عدّت قبائلها وأخسر الناس عند الله ميزانا

وقد أخطأ من زعم أن عمران بن حطان صحابي فليس بصحابي، وإنما هو رجل من الخوارج، عدّه الحافظ في «التقريب» من الثالثة، ومن أراد

الاطلاع على ما ردّ به علماء الأمة على عمران هذا فليراجع «طبقات الشافعية» للسبكي ١/ ١٥٢. فليت البخاري رحمه الله لم يُخرج له في الصحيح شيئاً ولا لعمرو بن عبيد وأخرج فيه للإمام جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه كما فعله مسلم رحمه الله، فإنه أخرج في صحيحه لهذا الإمام ولم يُخرج للأولين شيئاً ولكن السيف قد ينبو والجواد قد يكبو، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.انتهى.

٦- القاضي الحافظ الإمام عمر بن الحسن بن علي بن مالك بن أشرس بن عبد الله بن منجاب أبو الحسين الشيباني المعروف بابن الأشناني

قيل: إن مولده كان ببغداد في سنة تسع وخمسين أو في سنة ستين ومائتين.

قال الخطيب في التاريخ ١١/ ٢٣٦: حدث عن أبيه وعن محمد بن عيسى بن حيان المدائني، وموسى بن سهل الوشاء، ومحمد بن شداد المسمعي، ومحمد بن عبدك القزاز، والحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن مسلمة الواسطي، وأبي إسماعيل الترمذي ونحوهم من البغداديين والكوفيين، روى عنه أبو العباس بن عقدة، وأبو عمرو بن السماك، ومحمد بن المظفر، والدارقطني وابن شاهين، وأبو القاسم. ويقول الخطيب: تحديث ابن الأشناني في حياة إبراهيم الحربي له فيه أعظم الفخر وأكبر الشرف،

وفيه دليل على أنه كان في أعين الناس عظيماً، ومحله كان عندهم جليلاً ... وهذا رجلٌ من جلة الناس، ومن أصحاب الحديث المجودين، وأحد الحفاظ له، وحسن المذاكرة بالأخبار. وقد حدّث حديثاً كثيراً، وحمل الناس عنه قديماً وحديثاً. عن محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت أبا علي الهروي يحدّث، عن عمر بن الحسن الشيباني القاضي فسألته عنه فقال: صدوق، قلت: إني رأيت أصحابنا ببغداد يتكلمون فيه؟ فقال: ما سمعنا أحداً يقول فيه أكثر من أنه يرى الإجازة سماعاً، وكان لا يحدث إلا من أصوله، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، قاله طلحة بن محمد، وقال غيره: في يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة.

٧- الشيخ الحافظ المُجوِّد محدث العراق، أبو الحسين محمد ابن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد البغدادي

ولد سنة ست وثمانين ومائتين.

قال الذهبي في «السير» ١٦/ ٤١٨: سمع من حامد بن شعيب البلخي، وأبي بكر ابن الباغندي، وأبي القاسم البغوي، والهيثم بن خلف الدوري... وأبي الحسن بن جوصا، وطبقتهم ببغداد، وواسط، والكوفة، والرقة، وحران، وحمص، وحلب، ومصر، وأماكن.

حدث عنه أبو حفص بن شاهين، والدارقطني، والبرقاني، وابن أبي الفوارس،

وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو نعم، وأبو محمد الخلال، وأبو القاسم التنوخي، وأبو القاسم الجوهري، وخلق سواهم.

وتقدم في معرفة الرجال وجمع وصنف، وعمَّر دهراً، وبعُد صيته وأكثر الحفاظ عنه مع الصدق والإتقان، وله شهرة ظاهرة، وإن كان ليس في حفظ الدارقطني.

قال السلمي: سألت الدارقطني عن ابن المظفر؟ فقال: ثقة مأمون، قلت: يقال: إنه يميل إلى التشيع، قال: قليلاً بقدر ما لا يضر إن شاء الله، قال أبو نعيم: هو حافظ مأمون.

وقال ابن نقطة في «التقيد» ص١١٣: وجمع مسند أبي حنيفة، توفي في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.

٨- المحدث العالم أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي ثم البغدادي الحنفي

قال الذهبي في «السير» ١٩/ ٥٩٢: سمع من مالك البانياسي، وأبي الحسن الأنباري، وعبد الواحد بن فهد، والنعالي فمن بعدهم، فأكثر وجمع وأفاد وتعب، حدث عنه ابن الجوزي وغيره، قال السمعاني: سألت عنه ابن ناصر فقال: فيه لين، يذهب إلى الاعتزال، وكان حاطب ليل، وسألت عنه ابن عساكر، فقال: ما كان يعرف شيئاً، قلت - القائل الذهبي -: توفي في

شوال سنة ست وعشرين وخمسمائة، انتهى. وهكذا في «تاريخ الإسلام» ص١٤٤ للذهبي، وقال في «الميزان» ١/ ٥٤٧: محدث مكثر، أخذ عنه ابن عساكر، كان معتزلياً.

وقال القرشي في «الجواهر» ٢/ ١٢٧: قرأ بعض كتاب الأجناس لأبي العلاء صاعد بن منصور بن علي الكرماني على محمد بن علي بن عبد الله بن أبي حنيفة الدستجردي لما قدم عليه بغداد بروايته عن المصنف، سمع الكثير، وهو جامع «المسند» لأبي حنيفة، قال ابن نجار: فقيه أهل العراق ببغداد في وقته، سمع الكثير، وأكثر عن أصحاب أبي علي بن شاذان، وأبي القاسم بن بشران، روى لنا عنه ابن الجوزي، ومات سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة، ونقله برمته الحافظ التميمي في «الطبقات السنية» ٣/ ١٦٠، وقال الحافظ قاسم ابن قطلوبغا في «تاج التراجم» ص١٦١: الحسين بن محمد بن خسرو البلخي جامع «مسند أبي حنيفة»، مات سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة، انتهى.

قلت: أرّخ الذهبي وفاته في شوال سنة ست، وقال: كان مفيد أهل بغداد، ومحدِّث وقته، سمع من أبي الحسن الأنباري، وأبي عبد الله الحميدي، والبانياسي وطبقتهم، روى عنه ابن عساكر وابن الجوزي.

وقد خدم الحافظ ابن حجر رحمه الله رجال هذا الكتاب أي «مسند

الإمام الأعظم لابن خسرو» في «تعجيل المنفعة» تبعاً للحسيني في «التذكرة»، وقال في تقدمة «تعجيل المنفعة» ص١٩: وأما الذي اعتمد الحسيني على تخريج رجاله فهو ابن خسرو، كما قدمت وهو متأخر، وفي كتابه زيادات على ما في كتابي الحارثي وابن المقرئ.

وقد ترجم للإمام ابن خسرو الحافظ ابن حجر في «اللسان» ٣/ ١٤٠، وقدح فيه بأمور لم تسبق.

وانظر ما يقوله الحافظ رحمه الله في «اللسان»: رأيت بخط هذا الرجل جزءاً من جملته نسخة رواها عن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله الواسطي، ثنا أبو بكر محمد بن عمر البابزاني عن الدقيقي ...عن أنس، والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه ... وحديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، وحديث: «أصحابي كالنجوم» ... وهذه الأحاديث وإن كانت رويت من طرق غير هذه، فإنها بهذا الإسناد مختلقة، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه، انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلت: لم أجد في المصادر التي ترجمت لابن خسرو ذكر هذه النسخة أنها من تأليفه، وكيف يسلم ما ادعاه أنه رآها بخطه ولا ندري هل رآها بدقة وعناية، ثم هل كانت له معرفة تامة بخطه بعد مضي ثلاثة قرون.

وبالتالي هل يكون هذا الأمر سبباً لتضعيف الإمام ابن خسرو رحمه

الله؟ وأما تضعيف الحافظ ابن حجر له كما ذكر بأعلاه فليحقق فيه، هل كان ذلك تحت قاعدة معلومة أم بدونها؟

وذلك أولاً: فأثبات بعض المشايخ توجد فيها الكتب التي لم يشترط مصنفوها الصحة، بل فيها جملة من الواهيات والمناكير، وعلى سبيل المثال كتاب «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر يحتوي على ١٩٥٩ كتاباً، ومنها ١٦٣٧ كتاباً بالأسانيد وغالبها في الأحاديث، وفيها عدة أجزاء في فضل العقل، وعدة أجزاء وكتب لأبي الشيخ، وابن أبي الدنيا، ولغيرهم من المؤلفين الذين شحنوا كتبهم بالموضوعات والضعاف كما هو ثابت، فهذه الكتب تروى من طريق الحافظ ابن حجر، فهل تتأثر شخصية الحافظ ابن حجر برواية هذه الكتب من طريقه أم تبقى سالمة، وهل هذا الضابط خاص بطبقة دون طبقة، وبشخص دون آخر، وهكذا كتب المشيخات لم يُشتَرَط فيها الصحة أيضاً، وهكذا حال كتب بعض أئمة أهل السنة والتوحيد، مثل الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي وغيرهم، وحققت هذا الموضوع بالتفصيل في «تحقيق المقال في تخريج أحاديث فضائل الأعمال».

وأما ثانياً: فهو تضعيف الإمام ابن خسرو بدون قاعدة، أي ليست لدى الحافظ ابن حجر قاعدة في هذا الأمر، فإنه كثيراً من يوافق هواه يوثقه، ومن يخالف هواه يضعفه، وعلى سبيل التمثيل كتاب «نوادر الأصول» للحكيم

الترمذي جاء ذكره في «المعجم المفهرس» مرتين، والكتاب محشو بالموضوعات والضعاف، فراجعت «لسان الميزان» لترجمة الحكيم الترمذي لنتأكد هل هذا المصنف تأثر حاله بتأليف هذا الكتاب ذي الغرائب والعجائب، والمشحون بالموضوعات والضعاف؟ فإذا هو بعكس ذلك، فقد ترجم له الحافظ في «اللسان» ورفع شأنه، وذكره مثل ما يذكر أصحاب الصحاح، وما ذكر فيه كلمة تقدح فيه من قبله مثل ما صنع بهذا الإمام ابن خسرو الجامع لأحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله، مع أن العلة مشتركة بينهما، إلا أن ذاك حيث كان من حزبه لأنه شافعي، وهذا من خصمه لأنه حنفي، وإلا فما الفرق بينهما سوى ذلك؟.

والمثال الثاني: كتاب «مسند الفردوس» لأبي شجاع الديلمي الهمذاني، وقد اهتم الحافظ ابن حجر بخدمته تخريجاً لأحاديثه، والكتاب مع أنه مملوء بالموضوعات والمناكير كما هو معلوم، ولكن الحافظ ابن حجر لم يتعقبه بتوهين أو طعن كما فعل بالإمام ابن خسرو، ولم يقدح فيه بكلمة، والظاهر أن ذلك لأن الديلمي كان شافعي المذهب مثله.

ثم انظر أيضاً ما كتبه محققا «فردوس الأخبار» في تقدمة تحقيقهما ص٦: ... فالديلمي مثلاً والذي نحن بصدد تحقيق ونشر هذا الكتاب له قد احتوى كتابه على الكثير الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتفرد بأسانيد فيها الغرائب والضعاف والموضوعات، حتى يكاد يصبح

عرفاً أن أفراده ضعيفة، لكن هذا ليس مطعناً في عالم ثقة كالديلمي، سيرى القارئ كيف وثقه العلماء، ذلك لأنه محدّث ناقل، انتهى. قلت: هذا النموذج الثاني، وهو أيضاً من الشافعية لم يقدح فيه، وبقيت إمامته وجلالته بالرغم من تصنيفه مثل هذا الكتاب ذي المناكير والموضوعات، ولم يؤثر في ثقته، وبمقابله لاحظ ما عومل به هذا الإمام الحافظ ابن خسرو، وكذلك لو جاء أحد من أئمتنا بمثل هذا الكتاب لأجمعوا على تركه واتهموه، مثل ما صنعوا بالإمام الحارثي صاحب «مسند الإمام أبي حنيفة رحمه الله»، ومن المقرر أن الجروح الصادرة عن تعصب ترد على قائلها، كما سبق.

وقد ذكرت الرد تفصيلاً عما نسب إلى هذا الإمام من الطعون في تقدمتي على مسند ابن خسرو.

٩- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران أبو نعيم المهراني الأصبهاني الصوفي الأحول سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء

مولده:

قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ١/ ٩١: ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة.

شيوخـه:

قـال الـذهبي في «الـسير» ١٧/ ٤٥٤: كـان أبـوه مـن العلمـاء المحـدّثين والرحالين، فاستجاز له جماعة مـن كبـار المـسندين، فأجـاز لـه مـن الـشام خيثمة بن سليمان بن حيدرة، ومـن نيـسابور أبـو العبـاس الأصـم، ومـن واسط عبـد الله بـن عمـر بـن شـوذب، ومـن بغـداد أبـو سـهل بـن زيـاد القطان، وجعفر بن محمد بـن نُـصير الخلـدي، ومـن الـدينَور أبـو بكـر بـن الـسني وآخرون.

وسمع من أبي محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس في سنة أربـع وأربعين وثلاثمائة، ومن القاضي أبي أحمد العسال وأحمد بن بندار الـشعّار، وأحمد بن معبد السمسار، وأحمد بن محمد القصار، وعبد الله بن الحسن بـن بندار المديني، وأحمد بن إبراهيم بن يوسف التيمي، والحسن بـن سـعيد بـن جعفر العباداني المطوعي، وأبي إسحاق بن حمـزة وأبـي القاسـم الطبرانـي وعبد الله بن محمد بن إبراهيم العقيلي، وأبي مسلم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سياه، ومحمد بن معمر بن ناصح الذهلي، والحافظ محمد ابـن عمـر الجعابي قدم عليهم، وأبي الـشيخ بـن حيـان، وابـن المقـرئ، وخلـق كـثير بأصبهان، ومن أبي بكر بن الهيثم الأنباري، وأحمد بن يوسف بن خلاد النصيبي، وأبي علي ابن الصواف، وأبي بحر بن كوثر البربهاري، وعبد الرحمن أبـي بـن العباس والد المخلّص، وعيسى بـن محمـد الطومـاري، ومخلـد ابـن جعفـر الدقيقي، وأبي بكر القطيعي وطبقتهم ببغداد، وحبيب بـن الحـسن القـزاز،

وفـاروق بـن عبـد الكـبير الخطـابي، وعبـد الله بـن جعفـر بـن إسـحاق الجـابري، وأحمـد بـن القاسـم بـن الريـان اللُّكّـي، ومحمـد بـن علـي بـن مـسلم العـامري، وطبقــتهم بالبــصرة، وإبــراهيم بــن عبــد الله بــن أبـي العـزائم، وأبـي بكـر عبـد الله بـن يحيـى الطلحـي، وعـدة بالكوفـة، ومن أبي عمرو بن حمدان، وأبي أحمد الحاكم، وحُـسَيَنك التميمـي، وخلـق بنيـسابور، وأحمـد بـن إبـراهيم الكنـدي، وأبـي بكـر الآجـري، وغيرهمـا بمكة.

تلاميـذه:

قال الذهبي في «السير» ١٧/ ٤٥٦: روى عنه كوشيار بن لياليزور الجيلي، وأبو سعد الماليني، وأبو بكر بن أبي علي الهمداني، وأبو بكـر الخطيـب، وأبـو علي الوحشي، وأبو صالح المؤذن، وأبو بكـر محمـد بـن إبـراهيم المـستملي، وسليمان بن إبراهيم الحافظ، وهبـة الله بـن محمـد الـشيرازي، ويوسـف بـن الحسن التفكّري، وعبد السلام بن أحمد القاضي، ومحمد بن عبد الجبار ابن يَيّا، وأبو سعد محمد بن محمد المطرز، ومحمد بن عبد الواحد بن محمـد الـصحّاف، ومحمد بن عبد الله الأدَمي الفقيه، وأبو غالب محمد بن عبد الله بن أبي الرجاء القاضي، وأبو الفضائل محمد بن أحمد بن يونس، ومحمـد بـن سـعد بـن ممـك العطّار، وأبو سعد محمد ابن سرفرْنج، وأبـو منـصور محمـد بـن عبـد الله بـن مندويه الشـروطي، والأديب محمد بن محمود الثقفي، ومحمد بـن الفـضل بـن كندوج، ومحمد بن علي بن محمد بن المرزبان، ومحمد بن حسين بن محمـد بـن

زيله، وأبو طالب أحمد بن المفضل الشعيري، وأحمد بن منصور القاص، وأبو الفتح أحمد بن محمد بن أحمد بن رشيد الأدميّ، وأبو بكر أحمد بن عبد الله بن محمد التيمي اللّبّان، وإسماعيل بن الحسن العلوي، وأبو نصر إسماعيل بن الحسن بن طرّاق، وبندار بن محمد الخلقاني، وحمد بن علي الباهلي الدلال، وأبو العلاء حمد ابن عمر الشرابي، وحمد بن محمد التاجر، وحمد بن محمود البقّال، وأبو العلاء حسين بن عبيد الله الصفار، وحيدر بن الحسن السلمي، وخالد بن عبد الواحد التاجر، وأبو بكر ذو النون بن سهل الأشناني، وزكريا بن محمد الكاتب، وسعيد بن محمد بن عبد الله التميمي، وأبو زيد سعد بن عبد الرحمن الصحّاف، وسهل بن محمد المغازلي، وصالح بن عبد الواحد البقال، وأبو علي صالح بن محمد الفابجاني، وعبد الله بن عبد الرزاق بن رَرَا، وأبو زيد عبيد الله بن عبد الواحد الخرقي، وأبو محمد عبيد الله بن الخضيب الحلاوي، وأبو الرجاء عبيد الله بن أحمد، وأبو طاهر عبد الواحد ابن أحمد الشرابي، وعبد الجبار بن عبد الله بن فورويه الصفار، وأبو طاهر علي بن عبد الواحد بن فاذشاه، وعلي بن أحمد البرجي، وغانم بن محمد بن عبيد الله البرجي، وعباد بن منصور المعدّل، والفضل بن عبد الواحد، والفضل بن عمر بن سهلويه، وأبو طاهر المحسّد بن محمد، ومبشّر بن محمد الجرجاني الواعظ، وأبو علي الحداد، وأخوه أبو الفضل حمد، وخلق كثير من مشيخة السلف خاتمتهم بعد الحدّاد أبو طاهر عبد الواحد بن محمد الدشتج الذهبي.

ثناء العلماء عليه:

قد وصفه الذهبي في ترجمته من «السير» ١٧/ ٤٥٤، ٤٥٨ بالإمام الحافظ الثقة العلامة شيخ الإسلام، وقال: كان حافظاً مبرّزاً عالي الإسناد، تفرد في الدنيا بشيء كثير من العوالي، وهاجر إلى لُقِيِّه الحفاظ.

وقال أبو محمد السمرقندي: سمعت أبا بكر الخطيب يقول: لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ غير رجلين: أبو نعيم الأصبهاني وأبو حازم العبدوني.

وقال ابن المفضل الحافظ: جمع شيخنا أبو طاهر السلفي أخبار أبي نعيم وذكر من حدث عنه، وهم نحو الثمانين، وقال: لم يصنّف مثلُ كتابه «حلية الأولياء»، سمعناه من أبي المظفر القاساني عنه سوى فوت يسير.

قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه ولم يكن في أفق من الآفاق أسند ولا أحفظُ منه، كان حفّاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، فكان كل يوم نوبة واحد منهم يقرأ ما يريده إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء. وكان لا يضجر، لم يكن له غذاء سوى التصنيف والتسميع.

وقال حمزة بن العباس العلوي: كان أصحاب الحديث يقولون: بقي أبو نعيم أربع عشرة سنة بلا نظير، لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى منه إسناداً

ولا أحفظ منه، وكانوا يقولون: لما صنّف كتاب «الحلية» حمل الكتاب إلى نيسابور حال حياته فاشتروه بأربعمائة دينار.

وقال أبو طاهر السلفي: سمعت أبا العلاء محمد بن عبد الجبار الفُرساني يقول: حضرت مجلس أبي بكر بن أبي علي الذكواني المعدِّل في صِغَري مع أبي، فلما فرغ من إملائه قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليقم، وكان أبو نعيم في ذلك الوقت مهجوراً بسبب المذهب، وكان بين الأشعرية والحنابلة تعصب زائد يؤدي إلى فتنة، وقيل وقالٍ، وصداع طويلٍ، فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام، وكاد الرجل يقتل.

وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر: ذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد الأصبهاني عمن أدرك من شيوخ أصبهان: أن السلطان محمود بن سُبُكتكين لما استولى على أصبهان أمّر عليها والياً من قبله ورحل عنها، فوثب أهلها بالوالي فقتلوه، فرجع السلطان إليها وأمنَهم حتى اطمأنّوا، ثم قصدهم في يوم جمعة وهم في الجامع، فقتل منهم مقتلة عظيمة، وكانوا قبل ذلك منعوا الحافظ أبا نعيم من الجلوس في الجامع، فسلم مما جرى عليهم وكان ذلك من كرامته.

تتمة في الدفاع عن بعض المطاعن التي اتجهت إلى هذا الإمام:

قال السبكي في «طبقاته» ٤/ ٩ تحت كلامه: ذكر البحث عن واقعة

جزء محمد بن عاصم التي اتخذها من نال من أبي نعيم رحمه الله ذريعة إلى ذلك.

قد حدث أبو نعيم بهذا الجزء ورواه عنه الأثبات، والرجل ثقة ثبت إمام صادق، وإذا قال: هذا سماعي جاز الاعتماد عليه.

وطعن بعض الجهال الطاعنين في أئمة الدين فقالوا: إن الرجل لم يوجد له سماع بهذا الجزء.

وهذا الكلام سبة على قائله، فإن عدم وجدانهم لسماعه لا يوجب عدم وجوده، وإخبار الثقة بسماع نفسه كافٍ، ثم ذكر شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أن شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي حدثه أنه رأى بخط الحافظ ضياء الدين المقدسي أنه وجد بخط الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل أنه قال: رأيت أصل سماع الحافظ أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم، فبطل ما اعتقدوه ريبة.

ثم قال الطاعنون ثانياً: وهذا الخطيب أبو بكر البغدادي وهو الحبر الذي تخضع له الأثبات، وله الخصوصية الزائدة بصحبة أبي نعيم، قال فيما كتب إليَّ به أحمد بن أبي طالب من دمشق قال: كتب إلي الحافظ أبو عبد الله بن النجار من بغداد، قال: أخبرني أبو عبيد الله الحافظ بأصبهان، أخبرنا أبو القاسم بن إسماعيل الصيرفي، أخبرنا يحيى بن عبد الوهاب بن مندة،

قال: سمعت أبا الفضل المقدسي يقول: سمعت عبد الوهاب الأنماطي يذكر أنه وجد بخط الخطيب: سألت محمد بن إبراهيم العطار مستملي أبي نعيم عن جزء محمد بن عاصم، كيف قرأته على أبي نعيم، وكيف رأيت سماعه؟ فقال: أخرج إلي كتاباً وقال: هذا سماعي، فقرأته عليه.

قلنا ليس في هذه الحكاية طعن على أبي نعيم بل حاصلها أن الخطيب لم يجد سماعه بهذا الجزء فأراد استفادة ذلك من مستمليه فأخبره بأنه اعتمد في القراءة على إخبار الشيخ وذلك كافٍ.

ثم قال الطاعنون ثالثاً: وقد قال الخطيب أيضاً: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها: أنه يقول في الإجازة: أخبرنا من غير أن يبين.

قلت: هذا لم يثبت عن الخطيب، وبتقدير ثبوته فليس بقدح، ثم إطلاق أخبرنا في الإجازة مختلف فيه، فإذا رآه هذا الخَبَر الجليل أعني أبا نعيم فكيف يُعد منه تساهلاً، ولئن عد فليس من التساهل المستقبح، ولو حجرنا على العلماء ألا يرووا إلا بصيغة مجمع عليها لضيعنا كثيراً من السنة.

وقد دفع الحافظ أبو عبد الله بن النجار قضية جزء محمد بن عاصم بأن الحفاظ الأثبات رووه عن أبي نعيم، وحكينا لك نحن أن أصل سماعه وجد فطاحت هذه الخيالات، ونحن لا نحفظ أحداً تكلم في أبي نعيم بقدح، ولم يذكر بغير هذه اللفظة التي عزيت إلى الخطيب، وقلنا إنها لم تثبت عنه

والعمل على إمامته وجلالته، وأنه لا عبرة بهذيان الهاذين وأكاذيب المفترين.

على أنا لا نحفظ عن أحد فيه كلاماً صريحاً في جرح ولو حفظ لكان سبة على قائله، وقد برأ الله أبا نعيم من معرته.

وقال الحافظ ابن النجار: في إسناد ما حُكي عن الخطيب غير واحد ممن يتحامل على أبي نعيم لمخالفته لمذهبه وعقيدته فلا يقبل.

قال شيخنا الذهبي: والتساهل الذي أشير إليه شيء كان يفعله في الإجازة نادراً، قال: فإنه كثيراً ما يقول: كتب إلي جعفر الخُلدي، كتب إليّ أبو العباس الأصم، أخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه، قال: ولكن رأيته يقول: أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه، قال: والظاهر أن هذا إجازة.

قلت: إن كان شيخنا الذهبي يقول ذلك في مكان غلب على ظنّه أن أبا نعيم لم يسمعه بخصوصه من عبد الله بن جعفر فالأمر مسلم إليه، فإنه أعني شيخنا الحبر الذي لا يلحق شأوه في الحفظ وإلا فأبو نعيم قد سمع من عبد الله بن جعفر، فمن أين لنا أنه يُطلق هذه العبارة حيث لا يكون سماع ثم وإن أطلق إذ ذاك فغايته تدليس جائز قد اغتفر أشد منه لأعظم من أبي نعيم.

ثـم قـال الطـاعنون رابعـاً: قـال يحيـى بـن منـدة الحـافظ: سمعـت أبـا الحُـسين القاضـي يقـول: سمعـت عبـد العزيـز النخـشبي يقـول: لم يـسمع أبـو نعـيم مُـسند الحـارث بـن أبـي أسـامة بتمامـه فحـدث بـه كُله.

قلنا: قال الحافظ ابن النجار: وهم عبد العزيز في هذا فأنا رأيت نـسخة من الكتاب عتيقة وعليها خط أبي نعيم يقـول: سمـع مـني فـلان إلى آخـر سمـاعي مـن هـذا المـسند مـن ابـن خـلاد فلعلّـه روى البـاقي بالإجـازة، انتهى.

وقال الذهبي في «السير» ١٧/ ٤٦١: فبطل ما تخيله الخطيـب وتوهمـه، وما أبو نعيم بمتهم بل هو صدوق عالم بهذا الفن، ما أعلـم لـه ذنبـاً - والله يعفو عنه - أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه ثم يسكت عن توهينها.

وفـاتـه:

قال ابن خلكان في «وفيـات الأعيـان» ١/ ٩١: تـوفي في صـفر، وقيـل: يوم الاثنين الحادي والعشرين من المحـرم سـنة ثلاثـين وأربعمائـة بأصـبهان رحمه الله.

١٠- محمد بن إبراهيم المقرئ

يقول الذهبي في «السِّير» ١٦/ ٣٩٨، ٣٩٩: هو الشيخ الحافظ الجـوال

الصدوق مسند الوقت أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني ابن المقرئ، صاحب «المعجم» والرحلة الواسعة، ولد سنة خمس وثمانين ومائتين، وأول سماعه على رأس الثلاث مئة.

فسمع من: محمد بن نصير بن أبان المديني، ومحمد بن علي الفرقدي صاحبي إسماعيل بن عمرو البجلي، ومن إبراهيم بن محمد بن الحسن بن متويه الإمام، وقال: هو أول من كتبتُ عنه، وسمع من عمر ابن أبي غيلان، وأحمد بن الحسن الصوفي، وأبي بكر الباغندي، وحامد ابن شعيب، والبغوي، وطبقتهم ببغداد، وعبدان الجواليقي بالأهواز، وأبي يعلى الموصلي بالموصل، ومحمد بن الحسن بن قتيبة بعسقلان، وإسحاق بن أحمد الخزاعي، والمفضّل بن محمد الجندي، وابن المنذر بمكة، وعبد الله بن زيدان البجلي، وعلي بن عباس المقانعي بالكوفة، وعبد الله ابن محمد بن سلْم، وعدة ببيت المقدس، وإبراهيم بن مسرور صاحب لوين بحلب، وأحمد بن يحيى بن زهير الحافظ بتستر، وأحمد بن هشام بن عمار، ومحمد بن الفيض، وسعيد بن عبد العزيز، ومحمد بن خريم بدمشق، ومحمد بن المعافي بصيدا، ومكحول ببيروت، ومحمد بن عمير بالرملة، حدثه عن هشام بن عمار، ومأمون بن هارون بعكّا، ومضاء بن عبد الباقي بأذنة، وجعفر بن أحمد بن سنان وعدة بواسط، ومحمد بن علي ابن روح بعسكر مكْرم، ومحمد بن تمام البهراني وطبقته بحمص، والحسين ابن عبد الله

القطان بالرقة، ومحمد بن زبّان، وعلي بن أحمد علان، وأبي جعفر الطحاوي، وخلق بمصر، فمنهم داود بن إبراهيم بن روزبة، وكهمس ابن معمر صاحب محمد بن رمح، ومن أبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر بحران، وحدثه عن هدبة بن خالد عمر بن أحمد بن إسحاق بالأهواز، وانتقى لنفسه فوائد وغرائب، وصنف مسنداً للإمام أبي حنيفة، وروى كتباً كباراً.

حدث عنه أبو إسحاق بن حمزة الحافظ، وأبو الشيخ بن حيان وهما أكبر منه، وأبو بكر بن مردويه، وابن أبي علي الذكواني، وأبو سعيد النقاش، وأبو نعيم الحافظ، وحمزة بن يوسف السهمي، وأبو منصور محمد بن الحسن الصوّاف، والإمام أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن عبيد الله بن شهريار، ومحمد بن طاهر بن طباطبا العلوي، ومحمد بن طاهر الهاشمي النقيب، ومحمد بن عمر البقّال، ومحمد بن حسين البرجي المؤدّب، وأبو سعد محمد بن عبد الوهاب بن بطة، وأبو علي محمد ابن أحمد بن ماشاذه المقَّدر، ومحمد بن عبد الواحد الجوهري، وأبو زيد محمد بن سلامة، وأحمد بن محمد بن النعمان الصائغ، وأبو طاهر أحمد بن محمود الثقفي، وأحمد بن محمد بن ديزِكه، وإبراهيم بن منصور سبط بحرويه، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن هاموشة، وداود بن سليمان الوكيل، وأبو عمرو شيبان بن محمد الجرقوي، وطاهر بن محمد بن أحمد بن منده، وأبو القاسم

طاهر بن محمد العكلي، وطلحة بن عبد الملك التاجر، وعلي ابن محمد بن عبد الصمد الدّليلي، وعمر بن حسين بن حمدان الصائغ، وعمر بن عبد العزيز الوزّان، وعبد الواحد بن إبراهيم الأردستاني، وأبو الطيب عبد الرزاق بن عمر بن شِمّة، وأبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد البقال، وأبو طاهر بن عبد الرحيم الكاتب، ومنصور بن الحسين التاني.

قال ابن مردويه في «تاريخه»: ثقة مأمون صاحب أصول.

وقال أبو نعيم: محدث كبير ثقة صاحب مسانيد، سمع ما لا يحصى كثرةً أبو طاهر أحمد بن محمود، سمعت أبا بكر بن المقرئ يقول: طفت الشرق والغرب أربع مرات.

وروى رجلان عن ابن المقرئ قال: مشيت بسبب نسخة مفضّل بن فَضَالة سبعين مرحلة، ولو عُرِضَت على خبّاز برغيف لم يَقبلها.

قال أبو طاهر بن سلمة: سمعت ابن المقرئ يقول: دخلت بيت المقدس عشر مرات، وحججت أربع حجات، وأقمت بمكة خمسة وعشرين شهراً.

وروي عن أبي بكر بن أبي علي قال: كان ابن المقرئ يقول: كنت أنا والطبراني وأبو الشيخ بالمدينة فضاق بنا الوقت، فواصلنا ذلك اليوم، فلما كان وقت العشاء حضرت القبر، وقلت: يا رسول الله الجوع، فقال

لي الطبراني: اجلس، فإمّا أن يكون الرزق أو الموت، فقمت أنا وأبو الشيخ، فحضر الباب علوي، ففتحنا له، فإذا معه غلامان بقَفَّتين فيهما شيء كثير، وقال: شكوتموني إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ رأيته في النوم، فأمرني بحمل شيء إليكم.

قال الحافظ أبو موسى المديني: حدثنا معمر بن الفاخر، حدثنا عمي، سمعت أبا نصر بن أبي الحسن، يقول: سمعت ابن سلامة، يقول: قيل للصاحب إسماعيل بن عبّاد: أنت رجل معتزلي، وابن المقرئ محدث، وأنت تحبّه؟ قال: لأنه كان صديق والدي، وقد قيل: مودّة الآباء قرابة الأبناء، ولأني كنت نائماً فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم يقول لي: أنت نائم، وولي من أولياء الله على بابك؟! فانتبهت ودعوت البوّاب وقلت: من بالباب؟ فقال: أبو بكر بن المقرئ.

قال أبو عبد الله بن مهدي: سمعت ابن المقرئ يقول: مذهبي في الأصول مذهب أحمد بن حنبل وأبي زرعة الرازي.

وكان ابن المقرئ خازن كتب إسماعيل بن عبّاد، وما وقع لي من عواليه بالإجازة سوى نسخة مأمون التي انفرد بعلوها أبو سعد محمد بن عبد الواحد المديني، وقد سمع ابن المقرئ الحديث في نحو من خمسين مدينة، وانتقيت من معجمه أربعين حديثاً سمعتها بأربعين بلداً، وكذلك انتقيت لأبي الحسين بن جميع الغساني أربعين بلدية.

قال أبو طاهر بن سلمة: سمعت ابن المقرئ يقول: استلمت الحجر في ليلة مائة وخمسين مرة، توفي ابن المقرئ في شهر شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وله ست وتسعون سنة، انتهى.

وقال في «تاريخ الإسلام» ص٣٨، ٣٩، ٤٠ نحو هذا باختصار، وأنا أذكر بحذف المكرر: هو محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان أبو بكر ابن المقرئ الحافظ مسند أصبهان، طوّف الشام ومصر والعراق، وسمع في قريب من خمسين مدينة ....

وقال في «العبر» ٢/ ١٥٩، ١٦٠: أبو بكر بن المقرئ محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني الحافظ صاحب الرحلة الواسعة، توفي في شوال عن ست وتسعين سنة، أول سماعه بعد الثلاثمائة، فأدرك محمد ابن نصر المديني، ومحمد بن علي الفرقدي صاحبي إسماعيل بن عمرو البجلي ثم رحل، ولقي أبا يعلى وعبدان وطبقتهما.

وقال ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ٣/ ١٠١: توفي فيها ابن المقرئ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني الحافظ الثقة، صاحب الرحلة الواسعة، قال ابن ناصر الدين: كان محدّثاً ثقة كبيراً من المكثرين، وله «المعجم الكبير» و«كتاب الأربعين»، انتهى.

وقال ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» ٤/ ١٦١: وفيها توفي

محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الحافظ أبو بكر بن المقرئ مسند أصبهان، طاف البلاد وسمع الكثير، وروى عنه خلق.

وقال الحافظ أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» ٢/ ٢٩٧: محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان أبو بكر المقرئ، محدّث كبير ثقة أمين، صاحب مسانيد وأصول، سمع بالعراق والشام ومصر ما لا يحصى كثرة، توفي في شوال سنة إحدى وثمانين، وكان من المعمّرين، توفي عن ست وتسعين سنة، حدث عنه أبو إسحاق بن حمزة في «صحيحه» بغير حديث.

وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص٩٥: وفوائد أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن الشهير بابن المقرئ - بضم الميم وسكون القاف - صاحب «المعجم الكبير» و«الأربعين حديثاً» و«مسند أبي حنيفة» أيضاً، وهي في ثمانية أجزاء.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص٣٨٨: ابن المقرئ محدّث أصبهان الإمام الحافظ الرحال الثقة أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني، صاحب «المعجم الكبير» و«مسند أبي حنيفة» و«الأربعين».

١١- عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد الجعفري الهاشمي الثعالبي جار الله أبو مهدي

ولد سنة ١٠٢٠هـ، ونشأ في زواوة بالمغرب، ورحل في طلب العلم، واستقر بمكة وتوفي فيها يوم الأربعاء ٢٦ من رجب سنة ١٠٨٢هـ، ومن كتبه «تحفة الأكياس» و«مقاليد الأسانيد» و«مشارق الأنوار» و«ثبت شيخه محمد بن علاء الدين البابلي» و«منتخب الأسانيد»، ورسالة في «مضاعفة ثواب هذه الأمة» و«مسند الإمام أبي حنيفة».

قال عبد الله بن محمد العياشي المتوفى سنة ١٠٩٠هـ في «رحلته» ٢/ ١٨١: وممن انتفعت بلقائه وكان معظم استفادتي بمكة من تلقائه، وجلّ مروياتي من سماعه وإلقائه شيخنا العلامة المحقق الفهامة، نادرة الزمان وإمام من ضَمَّه الحرمان خائض بحار العلوم، ومطير مكتومها من جنس المعلوم، المرقى من الرواية على أعلى ذروته بعدما جلس من الرواية على أرفع منصتها، الحائز من علم الباطن أوفر نصيب بعد ما رمى في العلم الظاهر بسهم مصيب شيخنا ومفيدنا وهادينا ومرشدنا سيدي أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري رحمه الله، أوحد عصره في حسن الأخلاق، وغريب الشكل في دهره على الإطلاق، قائم بحق الله في نفسه وفي معاملة أبناء جنسه، لا تمل محادثته ولا تسأم مجالسته، إن حادثته في أخبار الدنيا أمتعك، وفي أحوال الآخرة نفعك، لم يتنسك

تنسك المتنطعين من المتصوفين، ولا استرسل مع العادات استرسال المسرفين، بل سلك في ديانته أقوم سبيل، واقتدى من الكتاب والسنة بأهدى دليل مع اعتقاد تام في سالكي طريق القوم، واشتراء بضائع علومهم بأعلى سَوْم، يخضع عند ذكر أحدهم غاية الخضوع، ويخشع عند سماع كلامهم نهاية الخشوع، يسلم لهم غاية التسليم في كل الأفعال والأقوال، حتى ربما عيب عليه ذلك في بعض الأحوال، تلقى من عدة مشائخ، وسلك على طريقهم إلا أنه لم يعدل عن حزب الشاذلية وفريقهم، فلذلك كان مقبولاً عند أهل الباطن والظاهر، كما هو شأن أئمة الشاذلية المشاهير، لا يملك عينيه إذا ذكرت الآخرة وأهوالها، ولا تستفزه نضارة عيش الدنيا وأموالها، لا يغشى أبواب الأمراء، ولا يستنكف عن مجالسة الفقراء، لا يسأل الناس شيئاً من أموالهم، ولا يرد ما أتاه الله من نوالهم، قاسى في أول مجاورته من الفقر شدة، فاتخذ الصبر عدة، فلم يكشف قناع وجهه لطلب نوال أمير، وقنع بالكِسرة والماء النمير، ثم اشتهر بعد ذلك أمره وظهر للناس خيره، فانثال الناس عليه من كل جانب، وبسط له من الرزق، وأشربت قلوب الخاصة والعامة محبته، وعكف في آخر أمره على سماع الحديث وإسماعه، فجمع من الطرق العوالي والأسانيد الغريبة والفوائد العجيبة ما لم يجمع غيره، وكتب الكثير وسمع وأسمع من المسانيد والمعاجم والأجزاء ما لم يتفق مثل ذلك، ولا ضريب منه لأهل عصره، وكان أول نشأته رضي الله

عنه في بلاده من وطن الثعالبة قومه، وهي من عمالة الجزائر بإفريقية، وعشيرته ينتسبون إلى الإمام جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال أبو سالم: ولو قيل إن شيوخه كانوا يستفيدون منه أكثر مما يفيدونه لم يبعد، لأن غالب استفادته منهم إنما هي الرواية، وهم يستفيدون منه الدراية، وأخذ بالصعيد عن الشيخ الجامع بين علمي الظاهر والباطن أبي الحسن علي المصري، ثم عاد للحجاز وألقى بالحرمين عصى التسيار، وبث هنالك ما يحمل عن أشياخه، وبالجملة فهو نادرة الوقت ومسند الزمان، وله فهرسة سماها «كنز الرواة» سلك في ترتيبها مسلكاً غريباً، وهو أنه رتبها على أسماء شيوخه، فيبدأ بالتعريف لشيخه وذكر مؤلفاته.

وقال عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣: «كنز الرواية المجموع في درر المجاز ويواقيت المسموع»: لمسند الدنيا في زمانه أبي مهدي عيسى الثعالبي الجزائري ثم المكي المالكي الأثري، المتوفى كما في ثبت ابن الطيب الشركي في ٢٤ رجب سنة ١٠٨٠هـ، كنزه هذا من أعظم الكنوز وأثمنها وأوعاها في مجلدين، كما لابن الطيب الشركي، وفي «أسهل المقاصد»: أنه كتاب حافل في نحو مجلدين، ظفرت منه بالمجلد الأول، وهو عندي عليه خط مؤلفه بالمقابلة والتصحيح، ثم

نسخه بخط عبد الله بن علي الشروري في شعبان عام ١٠٧٥هـ قبل وفاة الشيخ أبي مهدي بخمس سنين، وهو نادر الوجود، حتى إن الشيخ أحمد أبا الخير المكي مع واسع رحلته واطلاعه كان كتب لي من الهند يقول لي: إنه لم يره. وكذا «كتاب المقاليد» قال: مع زعمي المهارة والاطلاع في الفن، قال: وهو عيب عظيم لمثلي ونقص كبير، فعسى أن أقف عليهما وأستفيد منهما، وليست هي بأول إفادتكم يا آل أبي العلاء، انتهى. مع أن نسخةً من «الكنز» ناقصة كانت بالمدينة المنورة، وقفتُ عليها هناك عند السيد محمد أمين رضوان المدني، و«المقاليد» رأيتها بالمكتبة الدولية بمصر.

وقال محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفراني في «صفوة من انتشر» ٢٨٣: ومنهم: الشيخ الإمام العالم الكبير والمحقق الشهير أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي نِسبة إلى وطن الثعالبة من عمالة الجزائر، الجعفري نسبة لجعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، نشأ رحمه الله في وطنه المذكور، وتاقت نفسه للرحلة في طلب العلم بعد أن حصَّل ما عند أهل وطنه، فدخل الجزائر فأخذ بها عن أشياخها، وصادف أيام دخوله حلول الشيخ العلامة حافظ وقته: أبو الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري المتقدم الذكر بها، فاتصل به ولازمه، وكان أبو الحسن لما دخل الجزائر تصدى لنشر العلم، فهرع الناس إليه وحصلت له وجاهةٌ عظيمة عند أرباب الدولة، ولم يزل أبو مهدي في صحبة أبي الحسن إلى أن زوجه

ابنته، فبقي معها مدة إلى أن وقع له ما أوجب تطليقها بإشارة والدها أبي الحسن، ولم ينقطع بذلك أبو مهدي عن ملازمته، ولما مات أبو الحسن قادته العناية إلى الحرمين، فجاور بهما سنين، ودرّس العلم وحصل له إقبال عند أهلها لجودة فهمه وحسن تقريره، وهنالك تجددت له رغبة في علم الحديث، وكان فيه قبل ذلك من الزاهدين، فأخذ عن شيوخ الحرمين كالقشاشي والزين الطبري والزمزمي والبابلي وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأخذ بها عن الأجهوري والخفاجي والميموني وغيرهم، وكان الشيخ البابلي يقول له: ما وصل إلينا من المغرب أحفظ من الشيخ المقَّري ولا أذكى منك، وكان إذا دخل على الأجهوري يقول له: شنِّف الأسماع علماً منه إنه لا يأتي إلا لسماع حديث أو رواية غريب، وهكذا عادته، ما دخل على أحد من المشايخ إلا استفاد وأفاد، قال أبو سالم: ولو قيل: إن شيوخه كانوا يستفيدون منه أكثر مما يفيدونه لم يبعد، لأن غالب استفادته منهم إنما هي الرواية، وهم يستفيدون منه الدراية، وأخذ بالصعيد عن الشيخ الجامع بين علمي الظاهر والباطن أبي الحسن علي المصري، ثم عاد للحجاز، وألقى بالحرمين عصى التَّسيار، وبث هناك ما تحمَّل عن أشياخه.

وبالجملة فهو نادرة الوقت، ومسند الزمان، وله فهرسة سماها «كنز الرواة» وسلك في ترتيبها مسلكاً غريباً، وهو أنه رتبها على أسماء شيوخه، فيبدأ بالتعريف بشيخه، وذكر مؤلفاته ومقروءاته وأسماء

شيوخه، ثم يذكر كل كتاب قرأه عليه، فيذكر سنده إلى مؤلف الكتاب، فيعرف بهذا المؤلف، ويذكر طرفاً من أول الكتاب، وكان ينشد في عدِّ أحاديث البخاري:

وعدُّ أحاديث البخاري خالصاً من العود والتكرار ألفان مع نصف
وزِدْ عشرةً من بعدها وثلاثةً أضفها إليها تنجُ من شُبهِ الخلق

وكان يستحسن قول حسان في مدح مولانا إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم:

مضى ابنك محمودَ العواقب لم يُشَبْ بعيبٍ ولم يُذمُّ بقول ولا فعلِ
رأى أنه إن عاش سواكَ في العُلا فآثر أن تبقى وحيداً بلا مثلِ

وينشد:

قرابة السوء شرٌّ داء فاحمل أذاهم تعِش حميدا
ومن لقي قرحةً بفيه يصبر على مصّه الصديدا

وفوائده رحمه الله كثيرة، قال: وقد لقنني الشيخ البكري الذِّكر وهو: «أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ثلاثاً، ولا إله إلا الله ثلاثاً»، ويدي في يده ورداءه من فوقنا، انتهى.

وتوفي سنة ثمانين وألف (١٠٨٠هـ).

١٢- حماد بن أبي حنيفة

قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٠٥: أبو إسماعيل رضي الله عنه، حماد بن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، كان على مذهب أبيه رضي الله عنه، وكان من الصلاح والخير على قدم عظيم، ولما توفي أبوه كانت عنده ودائع كثيرة من ذهب وفضة وغير ذلك، وأربابها غائبون وفيهم أيتام، فحملها ابنه حماد المذكور إلى القاضي ليتسلمها منه، فقال له القاضي: ما نقبلها منك ولا نخرجها عن يدك، فإنك أهل لها وموضعها، فقال حماد للقاضي: زِنها واقبضها حتى تبرأ منها ذمة أبي حنيفة، ثم افعل ما بدا لك، ففعل القاضي ذلك، وبقي في وزنها أياماً، فلما كمل وزنها استتر حماد، فلم يظهر حتى دفعها إلى غيره، انتهى.

وقال الحافظ أبو عبد الله حسين بن علي الصيمري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٥١، ١٥٢: ومن أصحاب أبي حنيفة ابنه حماد، وكان الغالب عليه الدين والورع والزهد مع علم بالفقه وكتابة للحديث، ثم أسنده عن أبي نعيم الفضل بن دكين قال: تقدم حماد بن أبي حنيفة إلى شريك بن عبد الله في شهادة، فقال له شريك: والله إنك لعفيف البطن والفرج خيار مسلم، انتهى.

وقال الذهبي في «السير» ٦/ ٤٠٣: وابنه الفقيه حماد بن أبي حنيفة: كان ذا علم ودين وصلاح وورع تام، لما توفي والده كان عنده ودائع كثيرة وأهلها غائبون، فنقلها حماد إلى الحاكم ليتسلمها فقال: بل دعها عندك فإنك أهل، فقال: زنها واقبضها حتى تبرأ منها ذمة الوالد ثم افعل ما ترى، ففعل القاضي ذلك، وبقي في وزنها وحسابها أياماً، واستتر حماد فما ظهر حتى أودعها القاضي عند أمين، توفي حماد سنة ست وسبعين ومائة كهلاً، له رواية عن أبيه وغيره، حدّث عنه ولده الإمام إسماعيل بن حماد قاضي البصرة، انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٢/ ٣٥٩: حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ضعّفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه.

وقال الحافظ في «اللسان» ٣/ ١٧٧: حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ضعّفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه، انتهى. ثم نقل نصوص الحافظ ابن عدي من «الكامل»، ونص الحافظ ابن خلكان في «وفيات الأعيان» وقال في آخره: وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً، انتهى.

وقال أبو محمد الرازي في «الجرح والتعديل» ٣/ ١٤٩، ١٥٠: حماد ابن أبي حنيفة وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، روى عن عثمان بن راشد

عن عائشة بنت عجرد، وروى عن أبيه وعن داود الطائي، روى عنه سويد بن سعيد الأنباري، وعبد الله بن عبد الكريم بن حسان شيخ لأبي سعيد الأشج [وحكى أبو محمد عن أبيه في إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال: كان أبوه يكذب وهو بخلاف أبيه].

وقال عبد القادر بن محمد القرشي في «الجواهر المضيئة» ٢/ ١٥٣، ١٥٤: حماد بن النعمان الإمام بن الإمام تفقه على أبيه، وأفتى في زمنه، وتفقه عليه ابنه إسماعيل، وهو من طبقة أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد، وكان الغالب عليه الورع، ثم نقل كلام الفضل بن دكين الذي سبق عن الصيمري، ثم نقل قصة الودائع التي سبقت عن ابن خلكان والذهبي.

ونقل تقي الدين بن عبد القادر التميمي في «الطبقات السنية» ٣/ ١٨٨، نصوص القرشي من «الجواهر»، ونص ابن خلكان من «وفيات الأعيان».

وقال أحمد بن مصطفى الشهير بـ طاش كبرى زاده في «مفتاح السعادة» ٢/ ٢٣٢: حماد بن الإمام وهو أبو إسماعيل، وكان الغالب على حماد الدين والورع والفقه وكتابة الحديث، وكان شديداً على أهل الأهواء، يكسر عليهم أقاويلهم، ويحتج عليهم بحجج لا يتيسر لحذاق المسلمين.

قال ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ١/ ٢٨٧: وفيها حماد بن أبي حنيفة الإمام، وكان من أهل الخير والصلاح والفقه في مذهب أبيه، انتهى.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» رقم ٦٩: حماد ابن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي الفقيه أبو إسماعيل، تفقه بوالده، وقيل: كان من العباد الأخيار، حدث عن أبيه وعن ليث بن أبي سليم، وعنه ابن المبارك وقتيبة وسويد بن سعيد، ليّنوه من قبل حفظه، وذكره ابن عدي في «الكامل»، قيل: مات في ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومائة، انتهى.

وقال ابن عدي في «الكامل» ٢/ ٦٦٩: حماد بن أبي حنيفة حدثنا أحمد ابن حفص قال: ثنا أبو الدرداء المروزي: سألت أبا رجاء قتيبة بن سعيد عن حماد بن أبي حنيفة فقال: تسأل عن حماد، قلت: عبد الله بن المبارك روى عنه، فقال: ليتني لم أسمع هذا منك، قلت: حديث ليث عن مجاهد فقال: حدثنا حماد بن أبي حنيفة عن ليث عن مجاهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الميت في أول النهار فلا يقيلن إلا في قبره، فإذا مات في آخر النهار فلا يبيتن إلا في قبره»، قال أبو رجاء: فحدثت به جريراً فقال: قل له: كذبت ما أنت والحديث، إنما كان دأبك الجدال والخصومات، إنما حدثنا ليث قال: قال أهل المدينة: - ليس فيه

مجاهد ولا النبي صلى الله عليه وسلم -: «إذا مات الميت من أول النهار فلا يقيلن إلا في قبره، وإذا مات ليلاً فلا ينتظر به الصباح».

قال ابن عدي: وهذا الحديث الذي ذكر عن حماد بن أبي حنيفة عن ليث عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما ذكره جرير عن ليث عن أهل المدينة، وهذا اختلاف على ليث، وليث ليس ممن يعتمد عليه في الحديث.

ورواه الحكم بن ظُهَير عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم ذكره فيمن اسمه الحكم، وحماد بن أبي حنيفة لا أعلم له رواية مستوية فأذكرها.

وقال الشيخ الإمام أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي رحمه الله في «الفوائد البهية» ص٦٩: حماد بن أبي حنيفة تفقّه على أبيه وأفتى في زمانه، وتفقّه عليه ابنه إسماعيل، وهو من طبقة أبي يوسف ومحمد والحسن بن زياد، وكان الغالب عليه الورع والزهد، واستقضي على الكوفة بعد القاسم ابن معن الكوفي تلميذ أبي حنيفة.

قال الجامع: نقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» عن ابن عدي أنه ضعّفه من قبل حفظه، انتهى.

الرد على ما اتهمه به ابن عدي في «الكامل»:

اعلم أني لم أجد في هذه المصادر المتنوعة تضعيف الإمام حماد بن

أبي حنيفة إلا من الحافظ ابن عدي في «كامله»، وتضعيف الحافظ ابن عدي يكون عامة بعد سبر مرويات الراوي، فإن الراوي مع ثقته لو كانت بعض رواياته مخالفة لما عنده من الروايات المعروفة يكون مطعوناً ومجروحاً حسب ما أدى إليه اجتهاد نفسه، وهذه الصنعة الحديثية أي التضعيف لم يسلم منها رواة الصحيح وأئمة الحديث، فإنه لم يشترط في باب الرواية أن تكون جميع المرويات صحيحة فقط، وقد ذكرت هذا البحث في مقدمة «المسند» للحارثي وابن خسرو بالتفصيل.

وقد أتى الحافظ ابن عدي في ترجمة حماد بن أبي حنيفة حديثاً خالف فيه حماد بعض الثقات، وهو جرير بن عبد الحميد يروي عن ليث عن أهل المدينة: «إذا مات الميت...»، وجرير بن عبد الحميد الضبي من رجال الستة، وهو من الثقات المعروفين، لكن قال البيهقي في «السنن»: نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، قال أحمد بن حنبل: لم يكن بالذكي، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهزٌ فعرفه، كما في «التهذيب».

وحماد بن أبي حنيفة أيضاً من الثقات المعروفين، ولم يوجد فيه أي جرح من الجروح المعتبرة عند أئمة الحديث إلا ما ذكر من قبل هذا الإمام، هو جرير بن عبد الحميد الضبي الراوي لهذا الحديث عن ليث، وسبب هذا التضعيف روايته هذا الحديث بالإرسال عن مجاهد وعن

ليث، ورواية جرير هذا الحديث وقفاً على أهل المدينة.

أما الأول: فقد روى الحارثي في «كشف الآثار» ١٥٧١ بأسانيده: من طريق عيسى بن موسى وقتيبة بن سعيد، عن حماد بن أبي حنيفة، عن ليث، عن مجاهد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الميت في أول النهار فلا يقيلن إلا في القبر».

وأخرجه الحارثي ١٥٧٢ أيضاً: من طريق عبد الله بن المبارك، عن حماد بن أبي حنيفة، عن ليث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:... فذكره.

فهذه ثلاث طرق عن حماد لهذا الإرسال، وأما وقفه فقد سبق ذكره عن ابن عدي في ترجمته.

وقد وصله الحكم بن ظهير عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً به، والحكم بن ظهير من رجال الترمذي وهو ضعيف.

انظر كيف أنه بسبب هذا الاختلاف الطفيف اتهمه بالكذب، وهو من الجرح الشديد، ثم القادح جرير أيضاً وقع في الاختلاط في سند حديث حتى نبه عليه بهز، كما في «التهذيب» فهل تراه يوصف نفسه بهذا اللقب، كما وصف حماداً، لأن العلة مشتركة بينهما.

ولو يجرح الإنسان بسبب خطإٍ في حديث أو حديثين فلا يسلم منه

أحد من كبار أئمـة الحـديث، كمـا ذكـرت هـذا البحـث في «المقدمـة» للحارثي وابن خسرو.

وأما قوله: «ما أنت والحديث إنما كان دأبك الجدال والخصومات»، انتهى.

قلت: هذا يدل على قلة تتبعه وعلى تعصبه ضد هذا الإمـام، فإنـه صنف مسنداً مستقلاً في أحاديث الإمـام أبـي حنيفـة، ولـه روايـة عـن الإمام وغيره، وهذا كتاب «كشف الآثار» فيـه بـاب مـستقل لأحاديثـه وأخباره.

وأما الجدال والخصومات فكانت خاصة لأهل الأهواء مـن الفـرق الضالة كما شهد به الأعلام.

قد روى الحارثي في «كشف الآثـار» ١٥٨٣: مـن طريـق بـشر بـن الوليد يقول: كـان حمـاد بـن أبـي حنيفـة شـديداً علـى أهـل الأهـواء، يكسـر عليهم أقاويلهم كـسراً، ويحـتج علـيهم بحجـج لم يكـن يتهيّـؤوا ذلـك للحـذاق مـن المـتكلمين، وانظـر ١٥٨٨، ١٥٨٩ مـن «كـشف الآثار».

والحاصل: أن الإمام حماد بن أبي حنيفة من الثقات المعروفين، ومـا أورده الحافظ ابن عدي في «كامله» فهو صادر عن التعصب فـلا يقبـل، وجرير بن عبد الحميد الضبي ممن جالس الإمـام أبـا حنيفـة رحمـه الله،

وروى عنه الأحاديث والأخبار وانتفع بعلومه، وانظر «كشف الآثار» ٢١٢، ٦٣٧، ٦٤٦، ٢٣٦٢، ١٣١٢، ١٢٣٨، فكيف وقع له هذا التعصب ضد ابن أستاذه وشيخه الإمام أبي حنيفة، وما أجمل وأوضح ما قاله الحافظ بدر الدين العيني في «مغاني الأخيار» ١/ ٢٤٢: حماد بن الإمام أبي حنيفة، تفقه على أبيه، وروى عنه وأفتى في زمنه، وتفقه عليه ابنه إسماعيل، وهو من طبقة أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد، وكان الغالب عليه الورع.... وقال الخطيب: كان حماد في الخير والصلاح على قدم عظيم، وفي «الميزان»: ضعفه ابن عدي، قلت: لم يسلم من لسان ابن عدي أبوه الذي هو إمام الدنيا وإمام الأئمة المجمع على جلالة قدره وكثرة علمه وفقهه فضلاً ابنه، ولا يلتفت إلى ذلك، لأن هؤلاء كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه على ما يظهر من كلامهم، وقال الخطيب: توفي حماد في ذي القعدة سنة ست وسبعين ومائة، انتهى.

وما وقع في «الجرح والتعديل» لأبي محمد الرازي ما بين المعكوفتين، هو حكي أبو محمد الرازي عن أبيه في إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال: كان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه، أي حماد بن أبي حنيفة كان يكذب، فقال محققه: من (ك) أي من النسخة المرموزة بـ (ك) تقدمت ترجمة إسماعيل وليس فيها هذا، وفي ترجمة حماد من «لسان

الميزان» ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً رحمه الله.

والحاصل: أن هذه الزيادة ليست في عامة النسخ المهمة لهذا الكتاب، ولو ثبت فهو منقول من «كامل» ابن عدي وقد سبق الرد عليه.

١٣- محمد بن عبد الباقي

قال الذهبي في «السير» ٢٠/ ٢٣: هو الشيخ، الإمام، العالم، المتفنن، الفرضيُّ، العدل، مسند العصر، القاضي، أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الربيع بن ثابت بن وهب ابن مشجعة بن الحارث بن عبد الله بن شاعر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأحد الثلاثة الذين خلفوا كعب بن مالك بن عمرو بن القَيْن الخزرجي، السلمي، الأنصاري، البغدادي، النصري من محلة النصرية الحنبلي، البزاز، المعروف: بقاضي المرستان، ويعرف أبوه بصهر هبة.

مولده: في عاشر صفر، سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

بكر به أبوه، وسمّعه من أبي إسحاق البرمكي جزء الأنصاري وما معه حضورا في السنة الرابعة، وسمع الكثير بإفادة جارهم المحدّث الرحال عبد المحسن الشيحي السفّار من علي بن عيسى الباقلاني، وأبي محمد الجوهري، والقاضي أبي الطيب الطبري، وعمر بن الحسين الخفاف.

وله مشيخة في ثلاثة أجزاء، وأخرى خرّجها السمعاني في جزء.

وأجاز له: أبو القاسم التنوخي، وأبو الفتح بن شيطا، والقاضي أبو عبد الله بن سلامة القضاعي، وتفقه قليلا عند القاضي أبي يعلى، وشهد عند قاضي القضاة أبي الحسن بن الدامغاني.

وروى الكثير، وشارك في الفضائل، وانتهى إليه علو الإسناد، وحدث وهو ابن عشرين سنة في حياة الخطيب.

حدث عنه خلق، منهم: السلفي، والسمعاني، وابن ناصر، وابن عساكر، وابن الجوزي، وأبو موسى المديني، وعبد الله بن مسلم بن جوالق، والمكرم بن هبة الله الصوفي، وأبو أحمد بن سُكينة.

وقد تكلم فيه أبو القاسم ابن عساكر بكلام مُرِدٍ فجٍّ، فقال: كان يتهم بمذهب الأوائل، ويذكر عنه رقة دين.

قال: وكان يعرف الفقه على مذهب أحمد، والفرائض والحساب والهندسة، ويشهد عند القضاة، وينظر في وقوف البيمارستان العضدي.

وقال أبو موسى المديني: كان إماما في فنون، وكان يقول:حفظت القرآن وأنا ابن سبع، وما من علم إلا وقد نظرت فيه، وحصَّلت منه الكل أو البعض، إلا هذا النحو، فإني قليل البضاعة فيه، وما أعلم أني ضيَّعت ساعة من عمري في لهو أو لعب.

وقال ابن الجوزي: ذكر لنا أبو بكر القاضي أن منجّمين حضرا عند

ولادتي، فأجمعا على أن العمر اثنتان وخمسون سنة، فها أنا قد جاوزت التسعين.

قلت: هذا يدل على حسن معتقده.

وقال ابن الجوزي: وكان حسن الصورة، حلو المنطق، مليح المعاشرة، كان يصلي في جامع المنصور، فيجيء في بعض الأيام، فيقف وراء مجلسي وأنا أعظ، فيسلم علي.

استملى عليه شيخنا ابن ناصر، وقرأت عليه الكثير وكان ثقة فهما، ثبتا حجة، متفننا، منفردا في الفرائض.

قال لي يوما: صليت الجمعة وجلست أنظر إلى الناس، فما رأيت أحدا أودّ أن أكون مثله، وكان قد سافر، فوقع في أسْر الروم، وبقي سنة ونصفا، وقيدوه وغلوه، وأرادوه على كلمة الكفر، فأبى، وتعلَّم منهم الخط الرومي.

سمعته يقول: من خدم المحابر خدمته المنابر، يجب على المعلّم أن لا يعنف، وعلى المتعلم أن لا يأنف.

ورأيته بعد ثلاث وتسعين سنة صحيح الحواسِّ لم يتغير منها شيء، ثابت العقل، يقرأ الخط الدقيق من بُعد، ودخلنا عليه قبل موته بمُديدة، فقال: سالت في أذني مادة، فقرأ علينا من حديثه، وبقي على هذا نحوا من

شهرين، ثم زال ذلك، ثم مرض، فأوصى أن يعمق قبره زيادة على العادة، وأن يكتب على قبره: ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا۟ عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾ [ص: ٦٧ و٦٨] وبقي ثلاثة أيام لا يفتر من قراءة القرآن، إلى أن توفي قبل الظهر، ثاني رجب، سنة خمس وثلاثين وخمسمائة.

١٤- أبو أحمد عبد الله بن عدي

قال الذهبي في «السير» ١٦/ ١٥٤: هو: الإمام، الحافظ، الناقد، الجوال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، صاحب كتاب «الكامل في الجرح والتعديل»، وهو خمسة أسفار كبار.

مولده في سنة سبع وسبعين ومائتين، وأول سماعه كان في سنة تسعين، وارتحاله في سنة سبع وتسعين.

فسمع: بهلول بن إسحاق التنوخي، ومحمد بن عثمان بن أبي سويد، ومحمد بن يحيى المروزي، وأنس بن السلم، وعبد الرحمن بن القاسم بن الرواس الدمشقيين، وأبا خليفة الجمحي، وأبا عبد الرحمن النسائي، وعمران بن موسى بن مجاشع، والحسن بن محمد المديني، والحسن بن الفرج الغزي صاحبي يحيى بن بكير، وجعفر بن محمد الفريابي، وأبا يعلى الموصلي، والحسن بن سفيان النسوي، وعبدان الأهوازي، وأبا بكر بن

خزيمة، والبغوي، وأبا عروبة، وخلقا كثيرا في الحرمين، ومصر، والشام، والعراق، وخراسان، والجبال، وطال عمره وعلا إسناده.

وجرَّح وعدَّل وصحَّح وعلَّل، وتقدَّم في هذه الصناعة على لحنٍ فيه يظهر في تأليفه.

حدث عنه: شيخه أبو العباس بن عقدة، وأبو سعد الماليني، والحسن ابن رامين، ومحمد بن عبد الله بن عبدويه، وحمزة بن يوسف السهمي، وأبو الحسين أحمد بن العالي، وآخرون.

قال الحافظ ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه.

وقال حمزة بن يوسف: سألت الدارقطني أن يصنف كتابا في الضعفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: بلى، قال: فيه كفاية، لا يزاد عليه.

بلغني أن ابن عدي صنف كتابا سماه الانتصار على أبواب المختصر للمزني.

قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظا متقنا، لم يكن في زمانه أحد مثله، تفرد برواية أحاديث وهب منها لابنيه عدي وأبي زرعة فتفردا بها عنه.

وقال أبو يعلى الخليلي: كان أبو أحمد عديم النظير حفظا وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ، فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع.

قال الخليلي: وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحدا مثل أبي أحمد بن عدي فكيف فوقه في الحفظ؟! وكان أحمد هذا لقي الطّبراني وأبا أحمد الحاكم، وقال لي: كان حفظُ هؤلاء تكلفا، وحفظ ابن عدي طبعا.

زاد معجمه على ألف شيخ، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده.

قال حمزة السهمي: مات في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة.

الفصل الثالث عشر

في ذكر الأصول الحديثية التي يحتاج إليها طالب الحديث

وهِيَ على أقسام:

الأول: في الدفاع عن بعض الجروح في الراوي:

اعلم أن الجروح التي صدرت عن تعصب أو عداوة أو منافرة ترد على قائلها في «الرفع والتكميل»: الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود، ولهذا لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق صاحب «المغازي»: إنه دجال من الدجاجلة، لما علم أنه صدر من منافرة باهرة، بل حققوا أنه حسن الحديث، ولم يقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري، وقدح الثوري في أبي حنيفة الكوفي، وقدح ابن معين في الشافعي، وقدح أحمد في الحارث المحاسبي، وقدح ابن مندة في أبي نعيم الأصبهاني، ونظائره كثيرة في كتب الفن شهيرة، وقال البخاري في كتابه «جزء القراءة خلف الإمام» ص١٤: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة.

قال السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٢/ ٣٩ في ترجمة الحارث بن أسد المحاسبي: ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحاً عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك، ولا يزال طالب العلم نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين الماضين، وإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي، وهلم جرّاً إلى زمان العز بن عبد السلام، والتقي بن الصلاح، فإنك إذا اشتغلت بذلك خفت عليك الهلاك، فالقوم أئمة أعلام ولأقوالهم محامل، وربما لم نفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضّي عنهم والسكوت عما جرى بينهم، كما يُفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم، انتهى.

وفيه ١/ ١٩٠ أيضاً: قد عرّفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذامّيه، ومزكّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء أو غير ذلك ....، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا

أحد من الأئمة؛ إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون، انتهى.

الثاني: في ذكر بعض الأصول التي تدفع بها الاتهام ضد أئمة الأحناف القدح في الراوي بسبب الرأي:

في «التاريخ» ٧/ ١٦ للخطيب في ترجمة أسد بن عمرو البَجَلي الكوفي: قال أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سألت أبي عن أسد بن عمرو فقال: كان صدوقاً، وأبو يوسف صدوق، لكن أصحاب أبي حنيفة ينبغي أن لا يروى عنهم شيء.

وفي «هدي الساري» ٢/ ١٦١ للحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري: قال أحمد: ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي، وقال أبو حاتم: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، والأنصاري.

وفي «مسودة آل تيمية في أصول الفقه» ص٢٦٥: قال والد شيخنا في قول أحمد: «لا يروى عن أهل الرأي»: تكلم عليه ابن عقيل بكلام كثير، قال في رواية عبد الله: أصحاب الرأي لا يروى عنهم الحديث، قال القاضي أبو يعلى: وهذا محمول على أهل الرأي من

المتكلمين، كالقدرية ونحوهم، قلت: - القائل الشيخ ابن تيمية - ليس كذلك بل نصوصه في ذلك كثيرة، وهو ما ذكرته في المبتدع، أنه نوع من الهجرة، فإنه قد صرح بتوثيق بعض من ترك الرواية عنه كأبي يوسف ونحوه، ولذلك لم يرو لهم في الأمهات كالصحيحين، انتهى.

قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢/ ١٤٨: قال الليث بن سعد: أحصيتُ على مالك سبعين مسألة قال فيها برأيه، وكلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد كتبت إليه أعظه في ذلك، ومن ثمة لما قيل لأحمد بن حنبل: ما الذي نقمتم على أبي حنيفة؟ قال: الرأي، قال: أليس مالك تكلم بالرأي؟ قال: بلى، ولكن أبو حنيفة أكثر رأياً منه، قيل: فهلا تكلمتم في هذا بحصته وهذا بحصته؟ فسكت أحمد، قال أبو عمر: ولم نجد أحداً من علماء الأمة أثبت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رده إلا بحجة، كادعاء نسخ بأثر مثله، أو بإجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سند، ولو ردّه أحد من غير حجة لسقطت عدالته فضلاً عن إمامته، ولزمه اسم الفِسق، ولقد عافاهم الله من ذلك، ولقد جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من اجتهاد الرأي والقول بالقياس على الأصول ما يطول ذكره، وكذلك التابعون.

الثالث: في ذكر تعصب جماعة من المحدّثين وقدحهم في إمام الأئمة أبي حنيفة النعمان وأصحابه

تعصب الحافظ ابن عدي:

قال الإمام الكوثري رحمه الله في تقدمة «نصب الراية» ص٥٧ تحت عنوان: كلمة في الجرح والتعديل: نجد في «الكامل» لابن عدي كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد، انظر قوله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي شيخ الشافعي: نظرت الكثير من حديثه، فلم أجد له حديثاً منكراً، مع أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه، كأحمد وابن حبان، قال العجلي: مدني رافضي جهمي قدري، لا يكتب حديثه، بل كذبه غير واحد من النقاد، ولولا أن كان يكثر منه قدر إكثاره من مالك لما سعى ابن عدي في تقوية أمره استناداً إلى قول مثل ابن عقدة، ولا أدري كيف ينطلق لسان ابن عدي بالاستغناء عن علم محمد - محمد بن الحسن -؟ وإمامه لم يستغن عن علمه، بل به تخرج في الفقه، لكن المتشبع بما لم يعط يستغني عن علم كل عالم، متقمقماً في جهلاته غير ناظر إلى ما وراءه وأمامه، وهكذا يصنع مع سائر أئمتنا كلهم، ألهمهم الله سبحانه مسامحته.

ومن معايب «كامل» ابن عدي طعنه في الرجل بحديث، مع أن

آفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه، وقد أقر بذلك الذهبي في مواضع من «الميزان»، ومن هذا القبيل: كلامه في أبي حنيفة في مروياته البالغة عند ابن عدي ثلاثمائة حديث، وإنما تلك الأحاديث من رواية أبّاء بن جعفر النجيرمي، وكل ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات كلها بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي، ويحاول ابن عدي أن يلصق ما للنجيرمي إلى أبي حنيفة مباشرة، وهذا هو الظلم والعدوان، وهكذا باقي مؤاخذاته، وطريق فضح أمثاله النظر في أسانيدهم.

وقال رحمه الله في «التأنيب»: ص١٦٩: وكان ابن عدي على بعده عن الفقه والنظر والعلوم العربية طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه، ثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حالته يسيراً حتى ألف مسنداً في أحاديث أبي حنيفة، وقد ألف رحمه الله كتاباً خاصّاً في نقد كتاب «الكامل» سماه «إبداء وجوه التعدّي في كامل ابن عدي» لا يزال مخطوطاً، انتهى مما علقه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله على «الرفع والتكميل» ص١٤٢، ١٤٣.

تعصب الإمام ابن حبان:

قال الذهبي في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي من «الميزان»

٣/ ٤٥: وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته - والقعقعة: تتابع صوت الرعد -.

وقال الحافظ في «القول المسدد» ص٣٣: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم من «الميزان» ٤/ ٧: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور.

وقد ذكر الشيخ العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله فيما علقه على «قواعد في علوم الحديث» ١٨٤، ١٨٥: أربعة أمثلة لهذا الوصف الذي وصف الذهبي به ابن حبان، وقال الإمام الكوثري رحمه الله في «تأنيب الخطيب» ٩٠ كلمة جامعة في حال ابن حبان: وهناك غريبة من محمد بن حبان فيلسوف أهل الجرح والتعديل، قال في كتابه في «الضعفاء» في ترجمة أبي حنيفة: كان أجل في نفسه من أن يكذب، ولكن لم يكن الحديث شأنه، فكان يروي فيخطئ من حيث لا يعلم، ويقلب الإسناد من حيث لا يفهم، حدث بمقدار مائتي حديث أصاب منها في أربعة أحاديث، والباقية إما قلب إسنادها، أو غير متنها. هكذا يقول صاحب ابن خزيمة في حفظ أبي حنيفة الذي دانت الرقاب لعلمه وفقهه وحفظه، وشهر عنه أنه لا يبيح للراوي الرواية بما طرأ عليه نسيانه لحظة، ولم يستمر حفظه عنده من آن التحمل إلى آن الأداء، وكذلك لا يبيح له

الرواية بما وجده بخط نفسه، ما لم يذكر روايته، كما في «الإلماع» للقاضي عياض ص١٣٩ وغيره، ولم يكن أبو حنيفة يجعل المجاهيل الذين لم يدرس أحوالهم في عداد الثقات، كما كان ابن حبان يفعله تبعاً لشيخه في زمن متأخر جدّاً، بل كان يدرس أحوال الرواة الذين هم بينه وبين الصحابة مباشرة، فيقبل رواية من يستأهل القبول، ويرد رواية غيره، ولم يكن بينه وبين الصحابي في الغالب إلا واحد أو اثنان، فمن السهل جدّاً على مثله في اليقظة معرفة أحوالهم، ومن المتواتر ختمه القرآن في ركعة، وهذا من الدليل على قوة حفظه.

فابن حبان فيلسوف أهل الجرح والتعديل يجعل هذا الإمام العظيم الذي أصبح ذكاؤه وحفظه مضرب مثل في مشارق الأرض ومغاربها كأحد المغفلين من أصحابه من الرواية الجامدين، وليس في كلامه شمة من الحقيقة، وإنما هو لون آخر من التعصب. والكلام في ابن حبان طويل الذيل، وأقل ما قيل فيه قول ابن الصلاح: غلط الغلط الفاحش في تصرفه، ووصفه الذهبي بالتشغيب والتشنيع، ومما يؤخذ به أنه قد ذكر في «كتاب الثقات» خلقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في «المجروحين» وادعى ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، وكثيراً ما تراه يذكر الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين.

وطريقته في التوثيق من أوهن الطرق، وإن سبقه في ذلك شيخه

ابـن خزيمـة، وهـو جـدّ عريـق في التعـصب، جـامع بـين التعنـت البـالغ والتساهل المرذول في موضع وموضع، راجع ترجمته من «ميزان الاعتدال» و«معجم ياقوت» في بسط، و«المنتظم لابن الجوزي» تستخلص منها حـال الرجل في التشغيب وسوء التصرف.

تعصب الحافظ العقيلي:

في «الرفع والتكميل» ص١٨٣: كثيراً ما تجد في «الميـزان» وغـيره مـن كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي: أنه لا يتابع عليه، وقد رد عليه العلماء في كثير من المواضـع علـى جرحـه بقـولهم: لا يتـابع عليـه، وعلى تجاسره في الكلام في الثقات الأثبات، والذهبي وإن أكثر عنه النقـل في كتبه، لكنه شدد النكير عليه في ترجمة علي بن المديني من ميزانه، وقـال الإمـام الكـوثري رحمـه الله في تقدمـة «نـصب الرايـة» ص٣٧، ٥٧، وفي مقدمة «انتقاد المغني» ص٨: نجد في «الضعفاء» للعقيلي كلامـاً كـثيراً عـن هوى في ساداتنا أئمة الفقه لفساد معتقده على طريقة الحشوية، وهـو مـن أكبر المتعنتين في الجرح، كثير الحكم بالنفي، وهـذا مـا حمـل الـذهبي عـن التنكيت عليه في «ميزانه» مع أنه كبير الدفاع عن الرواة من الحنابلة فقال: أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتـدري فـيمن تكلـم؟ كأنـك لا تـدري أن كـل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات؟ بـل وأوثـق مـن ثقـات لم تـوردهم في كتابك. ونقم عليه أن يـتكلم في ابـن المـديني وصـاحبه محمـد وشـيخه

عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير ابن عبد الحميد وقال: لو ترك حديث هؤلاء لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار.

وجرح في كتابه «الضعفاء» كثيرين من رجال الصحيحين وأئمة الفقه وحملة الآثار، مما رد بعضها ابن عبد البر في «انتقائه»: وكان ابن الدخيل راوية العقيلي، فألف جزءاً في فضائل أبي حنيفة ردّاً على العقيلي حيث أطال لسانه في فقيه الملة وأصحابه البررة، شأن الجهلة الأغرار، وتبرؤاً مما خطته يمين العقيلي مما يجافي الحقيقة، فسمعه حكم بن المنذر البلّوطي الأندلسي من ابن الدخيل بمكة، وسمعه منه ابن عبد البر، فساق غالب ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة من «الانتقاء».

وكان من ينفخ في بوق التعصب من الرواة يثيرون بكتابه فتناً كما وقع لصاحب «الكمال» - عبد الغني المقدسي - في الموصل على أنه كثيراً ما يتصحف اسم الرجل عليه فيجهّله ويرد حديثه!، وربما يقول: لا يصح في هذا الباب شيء بمجرد النظر إلى سند مختلق، وإن صح المتن بطريق أخرى فيكون ظاهر كلامه موقعاً في الغلط للآخذين به، قلت - القائل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله - ومن تأليف شيخنا الكوثري أيضاً «نقد كتاب الضعفاء» للعقيلي ما يزال مخطوطاً.

تعصب الحاكم وأبي نعيم والخطيب:

في كتاب «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ١٦٢، ١٦١، ١٥٨، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥ للعلامة المـحدّث عبد الرشيد النعماني رحمه الله: قال الحافظ ابن الجوزي في «المنتظم» ٨/ ٢٦٩: أنبأنا أبو زرعـة طـاهر بـن محمـد بـن طاهر المقدسي، عن أبيه قال: سمعت إسماعيل بن أبي الفضل القومـسي الأصبهاني، وكان من أهل المعرفة بالحديث يقول: ثلاثـة مـن الحفـاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم وقلة إنـصافهم: الحـاكم أبـو عبـد الله، وأبـو نعـيم الأصـبهاني، وأبـو بكـر الخطيـب، وصـدق إسماعيـل، وكـان مـن أهـل المعرفة.

تعصب الدارقطني لمذهب الشافعي:

قال العلامة إبـراهيم الحلـبي في «غنيـة المتملـي شـرح منيـة المـصلي» المعروف بـ الكبيري ص٤٩٦: وتعـصبه -الـدارقطني- لمـذهب الـشافعي معروف كما صحح حديث الجهـر بالبـسملة، فلمـا أقـسم عليـه اعـترف أنه غير صحيح، كذا ذكره السـروجي في «شـرح الهدايـة»، وقـال الحـافظ ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»: وقد حكى لنا مشايخنا، أن الدارقطني لما ورد مصر سأله بعض أهله تصنيف شيء من الجهر «بالبسملة» فصنف فيه جزءاً، فأتاه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالـصحيح مـن ذلـك، فقال: كـل مـا روي عـن الـنبي صـلى الله عليـه وسـلم في الجهـر فلـيس

بصحيح، وأما عن الصحابة فمنه صحيح وضعيف، كذا في «نصب الراية» للزيلعي ١/ ٣٥٨، ٣٥٩.

ونقل الحافظ العيني في «شرح الهداية» في كتاب الصوم بعد مسائل الفدية ٣/ ٧٠٢: عن ابن الجوزي ما نصه: قال أبو الفرج «ابن الجوزي»: لا يقبل طعن الدارقطني إذا انفرد به، لما عرف من عصبيته، انتهى.

تعصب البيهقي في كتاب «السنن»:

قال العلامة السيد مرتضى الزبيدي في «عقود الجواهر المنيفة» ٢/ ١١: ومن تأمل كتاب «السنن» للبيهقي قضى من تعصباته العجب.

وقال البيهقي في أول «معرفة السنن والآثار»: وحين شرعت جاءني شخص من أصحابي بكتاب لأبي جعفر الطحاوي، فكم من حديث ضعيف فيه صححه لأجل رأيه، وكم من حديث فيه صحيح ضعفه لأجل رأيه. وقال الإمام الحافظ عبد القادر القرشي في «الجواهر المضيئة» ٤/ ٥٧٠، ٥٧٢ بعد نقل هذه العبارة: هكذا قال - البيهقي - وحاشا لله أن الطحاوي رحمه الله يقع في هذا، فهذا الكتاب الذي أشار إليه هو كتابه المعروف بـ«معاني الآثار»، ووالله لم أر في هذا الكتاب شيئاً مما ذكره البيهقي عن الطحاوي، وقد اعتنى شيخنا قاضي القضاة علاء الدين

- ابن التركماني -، ووضع كتاباً عظيماً نفيساً على السنن الكبير له، وبيّن فيه أنواعاً مما ارتكبها من ذلك النوع الذي رمى به البيهقي الطحاوي، فيذكر حديثاً لمذهبه وسنده ضعيف فيقويه، ويذكر حديثاً على مذهبنا وفيه ذلك الرجل الذي وثقه فيضعفه، ويقع هذا في كثير من المواضع، وهذا كتابه موجود بأيدي الناس، فمن شك في هذا فلينظر فيه، انتهى. وهذا الكتاب الذي أشار إليه هو المسمى بـ «الجوهر النقي في الردّ على البيهقي» وهو مطبوع متداول.

تعصب الحافظ الذهبي:

قد أكثر التشنيع عليه تلميذه تاج الدين السبكي في مواضع من «طبقاته» يقول: هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه، وهو شيخنا ومعلمنا غير أن الحق أحق بالاتباع، وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يستحيى منه، وأنا أخشى عليه من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذي حملوا الشريعة النبوية، فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقد أنهم خصماؤه يوم القيامة، فالله المسؤول أن يخفف عنه، وأن يلهمهم العفو، وأن يشفعهم فيه.

تعصب الحافظ ابن حجر العسقلاني:

قال العلامة المحدّث الشيخ عبد الرشيد النعماني رحمه الله في كتاب

«الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ٢٤٤: وحال الحافظ الشهير بابن حجر العسقلاني في التعصب على ساداتنا الحنفية أزيد من الذهبي بكثير، كأن يعض عليهم الأنامل من الغيظ، فإذا وقع بحنفي لا يبقي ولا يذر، ومن رأى استطالة لسانه في كتابه «لسان الميزان» في حق أئمتنا الأعلام قضى من تعصباته العجب، وقد نبه على تعصبه تلميذه السخاوي في مواضع من «الدرر الكامنة» فقال في ترجمة الشيخ الحسين بن علي بن الحجاج بن علي العنافقي ٢/ ١٧٤، ١٧٥: أهمل شيخنا على عادته في الحنفية مع تقدمه في العلم، وقال في ترجمة جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري العالم الشهير الحنفي ٣/ ٦٩: ثم إني رأيت شيخنا ذكره في إنباء الغمر، ثم نكت عليه على عادته في تغليب التبكيت على الحنفية فقال: وكان يتشيع، وكان السخاوي قد بيض من تصانيف شيخه ابن حجر كتباً، ومنها «الدرر الكامنة»، وهذه التراجم مما استدركها السخاوي على شيخه في حواشي الدرر.

وقال العلامة قاضي القضاة محب الدين أبو الفضل محمد بن الشحنة في مقدمة شرحه على «الهداية» في حق ابن حجر: وكان كثير التبكيت في تاريخه على مشايخه وأحبابه وأصحابه، لا سيما الحنفية، فإنه يظهر من زلاتهم ونقائصهم التي لا يعرى عنها غالب الناس ما يقدر عليه، ويغفل عن ذكر محاسنهم وفضائلهم إلا ما ألجأته الضرورة إليه، فهو سالك في حقهم ما سلك الذهبي في حقهم وحق الشافعية، حتى قال السبكي: إنه

لا ينبغي أن يؤخذ من كلامه ترجمة شافعي ولا حنفي، وكذا لا ينبغي أن يؤخذ من كلام ابن حجر ترجمة حنفي متقدم ولا متأخر، نقله الإمام الكوثري رحمه الله في تعليقات ذيول «تذكرة الحفاظ» في ترجمة ابن حجر العسقلاني.

تعصب نعيم بن حماد على أهل الرأي ورواية البخاري عنه:

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص٤٤٧ في ترجمته: لقيه البخاري، ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين، وعلق له أشياء أخر، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً، ونسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع، وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه، لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وقال الذهبي في «الميزان» ٤/ ٢٦٩ في ترجمته: قال الأزدي: كان نعيم ممن يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب النعمان - أبي حنيفة - كلها كذب، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٤٦٠، ٤٦٣ في ترجمته: قال العباس بن مصعب: جمع كتباً على محمد بن الحسن وشيخه، وقال النسائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب، وقال الشيخ التهانوي رحمه الله في «قواعد علوم الحديث» ٤٢٩: فلما كان نعيم شديداً على أهل الرأي فيجب التنكب عن

رواياته فيما يتعلق بأبي حنيفة وأصحابه، فإن العصبية تعمي وتصم، ولا يبعد أن تكون شدة البخاري على أهل الرأي من آثار شيخه هذا.

الرابع: في ذكر الزيادات التي وردت في أحاديث مصادر السنة المعروفة:

اعلم أن البحث عن زوائد الأحاديث وعرضها على الأصول قسم مهم من علم الحديث، بحث عنها علماء زوائد الأحاديث، مثل الحافظ الهيثمي، وابن حجر العسقلاني، والبوصيري، والسيوطي، وصنفوا فيها كتباً عديدة، يقول الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص١٧٠: منها كتب الزوائد: أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين، انتهى، فهذا «مجمع الزوائد»، و«موارد الظمآن»، و«كشف الأستار عن زوائد البزار»، و«معجم البحرين في زوائد المعجمين» و«المطالب العالية» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«إتحاف المهرة» و«مصباح الزجاجة» للبوصيري، و«زوائد مسلم على البخاري» و«زوائد أبي داود على الصحيحين» لابن الملقن، و«زوائد نوادر الأصول» للسيوطي وغيرها من كتب الزوائد التي صنفت في هذا الباب وهي كثيرة.

وقد صنف في الزوائد على «المسند» لأبي حنيفة رحمه الله الشيخ الإمام محمد بن محمد الكردري المتوفى ٨٢٧هـ كتاباً سماه «زوائد المسند»

كما ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٣/ ١٦٨١، و«مفردات الأئمة الأربعة» المصنفة في زوائد أحاديث الأئمة الأربعة، وصورة من هذه النسخة الخطية موجودة عندي، لكن لم أقف على اسم المؤلف، وفيه نقص في أحاديث الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

ثم زيادة بعض الكلمات في نص الحديث التي لم توجد في الأصول هي أيضاً من هذا القسم، وإليك بعض الأمثلة:

١- عند الستة حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين، قال المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال: «يا مغيرة خذ الإداوة» فأخذتها، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى عني، فقضى حاجته، وعليه جبة شامية، فذهب ليخرج يده من كمها فضاقت، فأخرج يده من أسفلها، فصببت عليه، فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفّيه، ثم صلى. والسياق للشيخين.

وهذا الحديث عند أحمد بلفظ: قال المغيرة: وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فغسل وجهه وذراعيه، ومسح برأسه، ومسح على الخفّين، فقلت: يا رسول الله! ألا أنزع خفيك؟ قال: «لا، فإني أدخلتهما وهما طاهرتان، ثم لم أمش حافياً بعد»، فزيادة «ثم لم أمش حافياً بعد» ليست في الأصول.

٢- عند أحمد عن عبد الله بن زيد: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ، فغسل يديه مرتين ووجهه ثلاثاً، ومسح برأسه مرتين»، قال الهيثمي في «المجمع» ١/ ٢٢٩: هو في الصحيح خلا قوله: «مسح برأسه مرتين»، فهذه الزيادة ليست في الأصول.

٣- عند ابن حبان في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه، ولا كفارة»، والحديث عند الستة بلفظ: «إذا أكل الصائم أو شرب ناسياً فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» فزيادة «فلا قضاء ولا كفارة» ليست في الأصول.

٤- في «مجمع الزوائد» ٢/ ٢٣٨: «عن أم هانئ، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الفتح، فصلى الضحى ست ركعات»، رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ولها حديث في «الصحيح»: «أنه صلاها ثمان ركعات»، فهذه الزيادة خلاف ما في الأصول.

٥- عند أبي داود والترمذي من حديث أنس بن مالك: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يردّ الدعاء بين الأذان والإقامة»، وعند أبي يعلى عن أنس: «ألا إن الدعاء لا يردّ بين الأذان والإقامة، فادعوا»، فزيادة «فادعوا» ليست في الأصول.

فبمثل هذه الزيادات ملئت كتب الزوائد، ولا يطعن بها أصحاب هذه المؤلفات، بل فيها فوائد حديثية وفقهية، اعتنى بها الفقهاء والمحدِّثون.

الخامس: في ذكر بعض الأمثلة للزيادات التي وردت في أحاديث الإمام أبي حنيفة رحمه الله:

١- في «المسند» برقم ٨٩٨ للحارثي: حديث جبرئيل المروي عن ابن عمر ....، وفيه: فأخبرني عن شرائع الإسلام ما هي؟ قال: «إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان، والاغتسال من الجنابة» فزيادة «الاغتسال من الجنابة» ليست في عامة الأصول، لكنها ثابتة بإسناد صحيح، فهي ليست من الشواذ.

يقول الحافظ في «الفتح» ١/ ١٢٠: ذكر سليمان التيمي في روايته الجميع، وزاد بعد قوله: «وتحج وتعتمر، وتغتسل من الجنابة، وتتم الوضوء» فتبين ما قلناه أن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره، انتهى. وكذا أشار إليه العيني في «العمدة» ١/ ٢٨٤، قلت: هذه الزيادة ضمن هذا الحديث عند ابن أبي شيبة ١١/ ٤٥، وأحمد ١/ ٥٢، وأبي داود ٤٦٩٧، والنسائي في «الكبرى»، وابن خزيمة ١٠، ٣٠٦٥، وابن حبان ١٧٣، وابن مندة ١/ ١٤٦، ١٤٨، وأبي نعيم في «الحلية» ٨/ ٢٠٢، والطبراني ١٣٥٨١.

٢- في «المسند» للحارثي برقم ١٢٩٦: حديث علي بن أبي طالب في الوضوء، وفيه: «ومسح برأسه ثلاثاً»، فزيادة «مسح برأسه ثلاثاً» ليست في عامة الأصول من هذا السند، لكنها ثابتة بأسانيد قوية، فإن الحديث بنفس السند والمتن عند الدارقطني ١/ ٨٩، والبيهقي ١/ ٦٣.

ويوجد من الشواهد على هذه اللفظة «مسح برأسه ثلاثاً»: عن أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط» ٤١٠ (البحرين)، وقال الهيثمي ١/ ٢٣٠: رجاله رجال الصحيح، وعن عثمان عند أبي داود ١٠٧، والبزار ٤١٨، والدارقطني ١/ ٩١، وسنده حسن، وعن وائل بن حجر عند البزار ٢٦٨ (كشف)، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ ٤٩، ٥١، وقال الهيثمي ١/ ٢٣٤: فيه سعيد بن عبد الجبار، قال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن الجوزي في «كشف المشكل» ١/ ١٦٠: والأخذ بهذه الزيادة «مسح برأسه ثلاثاً» وهذا البيان أولى من الأخذ بأمر محتمل، وراجع أصل المبحث في الكتاب وفي «المسند» للحارثي.

٣- في «المسند» برقم ٣٠٥: حديث علي، عن عاصم بن ضمرة قال: سألت عليّاً رضي الله عنه عن الوتر أحق هو؟ قال: أما كحق الصلاة فلا، ولكن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يتركه.

فزيادة «فلا ينبغي لأحد أن يتركه» ليست في عامة الأصول، لكن عند عبد بن حميد ٧٠، والدارمي ١٥٨٧: «ليس الوتر بحتم كالصلاة، ولكنه سنة فلا تدعوه»، فقوله: «فلا تدعوه» شاهد له.

٤- في «المسند» برقم ض٤٧٨ للحارثي: «عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فتمضمض وصلى ولم يتوضأ»، فزيادة «وصلى ولم يتوضأ» ليست في عامة الأصول، لكنها ثابتة عند البيهقي في «السنن الكبرى» ١/ ١٦٠ عن أنس بن مالك به.

٥- في «المسند» برقم ٤٨٥ للحارثي: عن أبي جحيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أنا فلا آكل متكئاً، وآكل كما يأكل العبد، وأشرب كما يشرب العبد، وأعبد ربي حتى يأتيني اليقين»، فزيادة «وآكل كما يأكل العبد» إلى آخر الحديث ليست في عامة الأصول.

وهي عند عبد الرزاق ١٩٥٥٤، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم» ٦١٤، والبيهقي في «الشعب» ٥٩٧٥، والبغوي في «شرح السنة» ٢٨٣٩، وقوله: «أشرب كما يشرب العبد» عند ابن عدي ٥/ ١٩٧١، وابن عساكر كما في «الإتحاف» ١٠/ ٣٣٦.

وقوله: «وأعبد ربي حتى يأتيني اليقين» عند سعيد بن منصور، وابن المنذر، والحاكم في «التاريخ»، وابن مردويه، والديلمي كما في «الدر المنثور» ٤/ ١٠٩.

السادس: في ذكر نماذج للزيادات الشاذة الواردة في «الصحيحين» مع أنها لا تنافي الصحة:

١- منها ما رواه البخاري في مناقب عثمان رضي الله عنه ١/ ٥٢٢: من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري في قصة الوليد بن عقبة، وفيها: «فجلده ثمانين».

قال الحفاظ: هذا وهم، ففي رواية معمر عن الزهري عند البخاري نفسه ١/ ٥٤٧ «فجلد الوليد أربعين جلدة»، ويرجح روايته ما أخرجه مسلم وغيره من طريق أبي ساسان قال: شهدت عثمان أتي بالوليد، فحكى القصة، وفيها ذكر «الأربعين» انظر «فتح الباري» ٧/ ٤٥، ٤٦.

٢- ومنها ما أخرجه البخاري في باب قول الله تعالى: «فأن لله خمسه وللرسول» ١/ ٤٣٩: حدثنا أبو الوليد، ثنا شعبة، عن سليمان ومنصور وقتادة، سمعوا سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله قال: «ولد لرجل منا من الأنصار غلام، فأراد أن يسميه محمداً...».

ثم رواه عن عمرو، أنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت سالماً عن جابر، أراد أن يسميه القاسم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «سموا باسمي، ولا تكنوا بكنيتي» فأخرج البخاري الروايتين جميعاً في أن الأنصاري هل أراد أن يسمي ابنه محمداً أو القاسم، مع أن إحداهما شاذة بلا ريب، لامتناع الجمع بين الاسمين في مسمى واحد.

٣- ومنها ما أخرجه مسلم في «صحيحه» ١/ ١٧٢ من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ[الحمد لله رب العالمين] لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها.

وزيادة «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم» في هذه الرواية شاذة بالمرة، فإن رواية أكثر الحفاظ عن قتادة كأيوب وشعبة وهشام الدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة وغيرهم خالية عنها، كما في «تدريب الراوي» ١/ ٢٥٤، ٢٥٧.

٤- منها: أن مسلماً أخرج فيه حديث مالك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري كمعمر، ويونس وعمرو بن الحارث، والأوزاعي وابن أبي ذئب، وشعيب وغيرهم عن الزهري، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم، وقال الحافظ السيوطي في «الحاوي للفتاوى» ٢/ ٢١٠ «بلوغ المأمول في خدمة الرسول»: وكم في الصحيح من حديث وصف بالشذوذ، انتهى ملخصاً مما كتبه الشيخ العلامة المحدّث عبد الرشيد

النعماني رحمه الله في كتابه «الإمام ابن ماجه» وكتابه «السنن»، ومما علقه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله آخذاً من الشيخ النعماني رحمه الله.

السابع: في ذكر نموذج لوقوع الخطإ في أحاديث الصحيحين:

١- في كتاب «جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك» ص١٣ - ١٧ للإمامين الحافظين أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم القرطبي، وأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، يقول ابن حزم: فأما الذي في كتاب مسلم «كتاب فضائل الصحابة، فضائل أبي سفيان صخر بن حرب» خرجه عن عباس بن عبد العظيم، وأحمد بن جعفر المعقري قالا: ثنا النضر بن محمد اليمامي، ثنا عكرمة هو ابن عمار، حدثنا أبو زميل هو سماك الحنفي، ثنا ابن عباس هو عبد الله بن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: ثلاثة أعطنيهن، قال: «نعم»، قال: عندي أحسن نساء العرب، وأجملهم أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: «نعم»، قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك، قال: «نعم»، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: «نعم»، قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك، لأنه لم يسأل شيئاً إلا قال: «نعم».

قال أبو محمد: وهذا لا شك في استحالته، والآفة فيه من عكرمة ابن عمار، ولا يختلف اثنان من أهل المعرفة بالأخبار في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتزوج أم حبيبة رضي الله عنها إلا قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة، وأبوها كافر يومئذ، هذا مما لا شك فيه، ومثل هذا لا يكون خطأ أصلاً، ولا يكون إلا قصداً، نعوذ بالله من البلاء.

وأما الذي في كتاب البخاري «كتاب التوحيد»، وقد تابعه مسلم عليه فهو قبل تمام الكتاب بنحو سبع أوراق في باب ترجمته ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ خرجه عن عبد العزيز بن عبد الله، عن سليمان هو ابن بلال، عن شريك بن عبد الله هو ابن أبي نمر، أنه قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، هكذا قال، ثم مضى في الحديث، فذكر حديث الإسراء، وفيه: حتى جاء سدرة المنتهى، ودنا الجبار رب العزة، فتدلى حتى دنا منه قاب قوسين، أو أدنى، فأوحى إليه فيما يوحى إليه عز وجل خمسين صلاة.

قال أبو محمد: فهذه ألفاظ مقحمة بلا شك، والآفة من شريك في ذلك، أولها: قوله: «ذلك قبل أن يوحى إليه، وأنه حينئذ فرضت عليه الخمسون صلاة»، وهذا بلا خلاف بين أحد من أهل العلم، إنما كان قبل الهجرة بسنة، وذلك بعد أن يوحى إليه بنحو اثنتي عشرة سنة، ثم قوله:

«إن الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى» وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تروي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن الذي دنا فتدلى جبريل عليه السلام، وقال الخطيب البغدادي: حديثان وهم فيهما البخاري، وحديث وهم فيه مالك، راجعه في الكتاب، فإن البحث عنه طويل.

الثامن: في ذكر نموذج لوقوع التعارض بين أحاديث الصحيحين:

وفي «التعليق المختار» على «كتاب الآثار» ص١٤١ للشيخ المحدث الفقيه قيام الدين عبد البارئ فرنكي محلي اللكنهوي المتوفى ١٣٤٤هـ مترجم له في «نزهة الخواطر» يقول رحمه الله: من أمثلة ما روى البخاري أو مسلم من الأحاديث المتناقضة: حديث الجهر بالبسملة وعدمها كلاهما عن أنس.

فقد روى البخاري: قال: صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم.

وعنه أيضاً قال: كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا، يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم: يمد بسم الله، ويمد بالرحمن، ويمد بالرحيم.

ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً: «الفخذ عورة» مع حديث

الشيخين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسر الذراعين وفخذه، ومن ذلك حديث الشيخين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: «أو لكلكم ثوبان؟» مع حديث مسلم مرفوعاً: «لا يصلي أحدكم في الواحد من الثياب»، ومن ذلك حديث البخاري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم، وحديثه أيضاً مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمحجوم»، ومن ذلك حديث مسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط، وروى البخاري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جملاً فاستقاد عليه صاحبه حملاً لأهله، فلما قدم الرجل إلى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد ثمنه ثم انصرف، قال الشعراني: فبعض طرق البخاري تدل على أن ذلك كان شرطاً في البيع، ومن ذلك حديث الشيخين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام، وفي رواية: نهى عن ثمن الدم مع حديث الشيخين أيضاً، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وأمر للحجام بصاعين من طعام، وما رويا مخالفاً للثقات المعتبرين وهو غير منحصر تجدها كثيرة، فإن قلت: إن بعض الأحاديث منسوخ، وبعضها ناسخ، كما في القرآن، قلت: فائدة رواية المنسوخ في الحديث غير معتد بها بخلاف القرآن، فحينئذ يتعلق حكمه بنظمه، فافهم.

التاسع: في كثرة المناكير في أحاديث الراوي:

قال السخاوي في «فتح المغيث» ١٦٢: قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث «إنما الأعمال بالنيات»، انتهى.

وقال أبو المحاسن الشيخ قائم بن صالح السندي في رسالته «فوز الكرام»: من ضعفه يعني عبد الرحمن بن الواسطي راوي حديث «وضع اليدين تحت السرة» المخرج في «سنن أبي داود» إنما ضعفه لأنه خالف في بعض الثقات، وتفرد في بعضها بالروايات وهو لا يضر، وإنما تضر كثرة المناكير وكثرة مخالفة الثقات ولم تثبت، انتهى من «الرفع والتكميل» ص٩٥.

وقال الحافظ في «مقدمة الفتح» في ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري: قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان، بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير، ومخالفة الثقات، وهو كما قال، انتهى.

وقال الذهبي في «الميزان» ١/ ١١٨ في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير، قلت: ما كل من روى المناكير يضعف.

العاشر: في رواية المناكير والموضوعات، وصدور الأخطاء في الأحاديث من قبل رجال أحد الصحيحين أو كليهما لا تؤثر في توثيقها كما لا تؤثر في غيرهما على الإطلاق:

أورد الذهبي في «السير» ١٢/ ٩٧: ترجمة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني - وهو من رواة مسلم والترمذي والنسائي - وفيه قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: كان رجلاً صالحاً، وكانت به غفلة، رأيت عنده حديثاً موضوعاً، حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقاً.

وأورد الذهبي في «السير» ١٢/ ٣٢٣: ترجمة أبي عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المعروف ببحشل - وهو من رجال مسلم- قلت: - القائل الذهبي- كان من أبناء التسعين رحمه الله، وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك، ليست بموجبة لتركه.

وأورد الذهبي في «السير» ١٠/ ٢١٨: ترجمة خالد بن مخلد القطواني

- وهو من رجال البخاري ومسلم- قال أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير، وذكره ابن عدي في كامله، فأورد له عدة أحاديث منكرة، وقال الحافظ في «مقدمة الفتح» ٣٩٨: أما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه، وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرج له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة: «من عادى لي وليّاً»، وروى له الباقون سوى أبي داود.

وأورد الذهبي في «السير» ١٠/ ٣٩٣: ترجمة إسماعيل بن أبي أويس - وهو من رجال البخاري ومسلم- قال أبو أحمد بن عدي: روى عن خاله غرائب لا يتابعه عليها أحد، قلت: - القائل الذهبي - الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحبا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى.

وأورد الذهبي في «السير» ١٠/ ١١٧: ترجمة محمد بن يوسف بن واقد الفريابي - وهو من رواة الستة - قال العجلي: الفريابي ثقة كانت سنته كوفية، ثم قال: وقال بعض البغداديين: أخطأ محمد بن يوسف في خمسين حديثاً، ومائة من حديث سفيان، وقال ابن عدي: له عن الثوري أفرادات.

وأورد الذهبي في «السير» ١٠/ ٢٤٦: ترجمة عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار - وهو من رجال الستة - قال ابن الغلابي: ذكر لابن معين

عفان وثبته، فقال: قد أخذت عليه خطأه في غير حديث.

وفي «السير» ١٠/ ١٤٧ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: أخطأ وكيع في خمسمائة حديث.

وأورد الذهبي في «السير» ١١/ ١٣٧، ١٣٨: ترجمة سليمان بن بنت شرحبيل - وهو من رجال البخاري - قال أبو حاتم: سليمان صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز، وقال الحاكم: قلت للدارقطني: سليمان بن عبد الرحمن؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: حدث بها عن ضعفاء، فأما هو فثقة.

وأورد الذهبي في «السير» ١٠/ ٢٦٧: ترجمة عارم محمد بن الفضل - وهو من رواة الستة - قال الدارقطني: تغير بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، [قال الذهبي]: فانظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن: فأين هذا من قول ذاك الخسّاف المتفاضح أبي حاتم بن حبان في عارم فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها.

وفي «السير» ١٠/ ٤٥٣: في ترجمة الربيع بن يحيى - وهو من رجال البخاري - قال الحاكم: سألت الدارقطني عنه، فقال: روى عن سفيان الثوري عن ابن المنكدر عن جابر في الجمع بين الصلاتين، قال: هذا يسقط مائة ألف حديث، يعني: من أتى بهذا ممن هو صاحب مائة ألف حديث أثر فيه ليناً بحيث تنحط رتبة المائة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة، فكم ممن قد روى مائتي حديث، ووهم منها في حديثين وثلاثة وهو ثقة.

الحادي عشر: في قبول المرسل:

قال أبو الوليد الباجي المالكي في «أحكام الفصول في أصول الأحكام» (٣٥٥ - ٣٦٣): فصل: في ذكر المرسل ووجوب العمل به.

والضرب الثاني من أخبار الآحاد المرسل، وهو ما انقطع إسناده فأخل فيه بذكر بعض رواته؛ ولا خلاف أنه لا يجوز العمل بمقتضاه إذا كان المرسل له غير متحرز يرسل عن الثقات وغيرهم. فأما إذا علم من حال أنه لا يرسل إلا عن الثقات فإن جمهور الفقهاء على العمل بموجبه كإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب والحسن البصري، والصدر الأول كلهم؛ وبه قال مالك رحمه الله، وأبو حنيفة وسائر أصحاب الحديث من المتقدمين، وقال القاضي أبو محمد: هو مذهب متقدمي أصحابنا؛ وهو

الذي نصره القاضي أبو الفرج؛ وبه قال أبو تمام، وذهبت طائفة من المتأخرين إلى أنه لا يجب العمل به ولا حجة فيه؛ وعليه أكثر المتكلمين؛ وبه قال من أصحابنا القاضي أبو بكر؛ وهو ظاهر مذهب القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق والشيخ أبي بكر بن الجهم والشيخ أبي بكر الأبهري؛ وبه قال القاضي أبو جعفر.

والدليل على ما نقوله إجماع الصدر الأول على ذلك ومن بعدهم من التابعين، قال محمد بن جرير الطبري: إنكار المرسل بدعة ظهرت بعد المائتين، ومما يؤيد ما قاله كثرة رواية عبد الله بن عباس عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى إن مسنده من أكبر مسانيد الصحابة؛ وقد ثبت بخبره أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إلا نحواً من سبعة أحاديث، وسائر حديثه كله لا يذكر فيه اسم المخبر له عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ولذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ربا إلا في النسيئة»؛ فلما روجع فيه قال: حدثني به أسامة؛ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه لم يزل يلبّي حتى رمى جمرة العقبة؛ ثم قال في حديث آخر: حدثني به أخي الفضل بن عباس، وروي عن ابن عمر أخبار تارة يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يرويها عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من أصبح جنبا في رمضان فلا صوم له»؛ فلما ذكر له رواية

عائشة وأم سلمة قال: حدثني به الفضل بن عباس. وروي عن البراء بن عازب أنه قال: ما كل ما نحدثكم به سمعناه من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن سمعنا بعضه وحدثنا أصحابنا ببعضه؛ إلا أننا لا نكذب. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتناوب هو وجار له النبي صلى الله عليه وسلم فإذا غاب عمر نزل جاره وأخبره بأحكام النبي صلى الله عليه وسلم ذلك اليوم، ولم يرو عمر عن جاره ذلك كلمة واحدة، بل أخباره كلها يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما ظهور ذلك على التابعين فمن ذلك ما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا قلت: حدثني فلان عن عبد الله فهو حدثني؛ وإذا قلت: قال عبد الله، فقد سمعته من غير واحد عنه، وروى عنه الأعمش قال: كنت إذا اجتمع عندي على الحديث أربعة تركتهم وأسندته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل له: لم لا تسند الحديث؟ فقال: قد حدثني به جماعة؛ فعن أيهم أسنده؟. وروي عن عطاء أنه سئل عن صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين: أيفرق بينهن؟ فقال: نعم، فقال له مجاهد: كان يقرأ عبد الله: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، فقال: فهي إذا متتابعات؛ فقبل إرسال مجاهد ورجع إليه. وروى هشام بن عروة عن أبيه: أن أباه عروة كان عند عمر بن عبد العزيز فاختصم إليه رجلان فقال أحدهما: أخذت أرضا ميتة فحزتها، فجاء هذا فزرع فيها؛ فقضى عمر للذي عمّرها؛ قال

عروة: فقلت: ليس الأمر كذلك، بل هي للذي حازها؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضا ميتة فهي له»؛ فقال لعروة: أتشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى له؟؛ فقضى عمر بها للذي حازها وترك رأيه لأجل مرسل عروة.

ولو تتبعت أخبار الفقهاء السبعة وسائر أهل المدينة والشاميين والكوفيين والبصريين لوجدت أئمتهم كلهم قد أرسلوا الحديث ورووه مرسلاً وأخذوا به.

دليل ثان: ومما يدل على ذلك إجماع الناس على نقل المرسل إلى اليوم؛ ولا فائدة في نقله وروايته والاشتغال به إلا العمل بموجبه، وبهذه الطريقة أثبتنا العمل بخبر الآحاد المسندة.

فإن قال قائل: فهذا يبطل بأخبار الضعفاء والمتروكين، فإنها تروى وتنقل وتكتب في الكتب، ومع ذلك فلا يجب العمل بتضمنها.

فالجواب: أن هذا باطل، لأن أكثر المتورعين والفضلاء لا يروي عن الضعفاء؛ وقد روي عن مالك رحمه الله أنه سأله عبد الرزاق أن يحدثه بحديث، فقال: رويته ولا أحدثك به؛ فسأله مسلم بن خالد الزنجي أن يحدثه به، فقال: لو كنت محدثا به لحدثته، ولكني لا أحدّث به لأن راويه لم يكن عندنا بذاك. وقال شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدّث بحديث

أبان بن أبي عياش، وكذلك سائر الأئمة إذا ثبت عندهم تضعيف رجل رموا بحديثه إلا آحادا من المحدّثين لا تثبت بهم حجة.

وجواب ثان: وهو أن خبر الضعيف إذا روي فأكثر العلماء يبين ضعفه ويقرن به رده فيحذر لذلك؛ وليس كذلك الخبر المرسل، فلم أر أحدا من العلماء روى حديثا مرسلا وذكر أنه لا يؤخذ به لأنه مرسل؛ فبطل ما قالوه.

ومما يدل عى ذلك أيضا أننا قد اتفقنا على أن التعديل يقع بخبر الواحد، ومن عدله إمام من الأئمة فهو عدل ولا يحتاج المعدل إلى كشف معنى العدالة؛ فإذا علم من حاله أنه لا يحدّث إلا عن ثقة ولا يرسل إلا عن عدل كان إرساله عنه بمنزلة أن يقول: إن هذا زيد قد رويت عنه هذا الحديث، وهو ثقة مأمون، فلا خلاف أنه لو قال ذلك كان تعديلا للراوي؛ فكذلك إذا ترك ذكره وعلم أنه لا يترك ذكر راويه إلا لتوثيقه.

فإن قالوا: هذا ليس بصحيح لأنه يجوز أن يكون عنده ثقة، وعلم غيره من حاله ما لم يعلمه هو، فيجب أن يذكره ليعرف حاله من جهة غيره.

والجواب أن هذا باطل به إذا ذكره، وقال: هو عدل رضي، فإنه تعديل له عندكم، وإن كان يجوز أن يعتقد التعديل بما لا يقع به التعديل

عند غيره؛ ومع ذلك فإنه لا يجب عليه إظهار معنى التعديل عنده اكتفاء بظاهر عدالة المزكي وحمل أمره على الصواب.

وكذلك الشهود بصحة العقود يقبل قولهم في ذلك من غير استفصال، وإن جاز أن يعتقدوا الصحة في ما لا يصح عند غيرهم.

وجواب ثالث: وهو أنه إذا كان المعروف من حاله أنه لا يرسل إلا عن الأئمة كمالك والثوري وشعبة وجب قبول خبره لأنه لا سبيل إلى تعديل هؤلاء ولا إلى تجريحهم.

دليل رابع: يختص به الشافعي، وهو أنه إذا علم من حال الراوي أنه لا يرسل إلا عن الثقات وجب قبول خبره كما قبلنا جميعا خبر سعيد بن المسيب إذا أرسله لما علمناه من حاله.

فإن قال: إن مراسل سعيد اعتبرتها فوجدتها كلها مسندة.

قيل له: هذا غلط لوجوه: أحدها: أن من مراسيل سعيد بن المسيب ما لا يوجد مسندا بوجه، منها النهي عن بيع اللحم بالحيوان.

وجواب ثان: وهو أنه إن كان وجد مرسل سعيد في معنى من المعاني مسندا عند غيره، وعمل بمتضمن الخبر لكونه مسندا فلم يعمل بمرسل سعيد وإنما عمل بالمسند الذي وافقه؛ فلا فائدة في استثناء مراسيل

سعيد بن المسيب لأنها وغيرها سواء، لأنه إنما التزم المسند لا المرسل، وإن كان وجد لسعيد حديثا أرسله مسندا عند غيره، ووجد له حديثا آخر مرسلا فأخذ به لأجل أنه قد وجد من مراسيله مسندا، فهذا غلط، لأن هذا يوجب عليه الأخذ بمراسيل جميع الأئمة لأنه ليس في الرواة من لا يوجد له شيء من مراسيله مسندا. وهذا من ضعف ما يتعلق به من أنكر القول بالمراسيل لأنه لا فرق بين سعيد وغيره إذا علم منه التحرز والتحفظ. وأيضاً: فإنه لو وجب علينا الحكم بأن جميع مراسيل سعيد مسندة لأننا قد وجدنا منها مسندا، لوجب علينا إذا صدقنا زيدا في خبر لدليل دل عليه من غير العدالة لوجب أن نصدقه في سائر أخباره ولو لم يدل الدليل على صحتها، وهذا باطل باتفاق.

أما هم فاحتج من نصر قولهم بأن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ومحال العلم بعدالته مع الجهل بعينه؛ وقد أجمعنا أنه لا يجوز قبول الخبر إلا عمن عرفت عدالته؛ فوجب لذلك كونه غير مقبول.

والجواب: أن هذا يبطل بإجمال معنى التعديل، فإنه يؤدي إلى الجهل بنفس التعديل؛ وقد أجمعنا على صحة التعديل به إذا قال: هو عدل رضي، ولم يبين معنى العدالة عنده.

وجواب ثان: وهو أنه ليس من شرط معرفة العدالة المعرفة بالعين؛ ألا ترى أنه لما أخبرنا الصادق أنه حدّثه عدل لعلمنا عدالته وإن لم نعلم عينه؟!.

وجواب ثالث: وهو أن هذا يبطل بالإجماع؛ فإنا نعلم أنه لم يصدر إلا عن دليل صحيح، فنعلم صحة الدليل وإن كنا لا نعلم عينه، وكذلك إذا قال الشهود: عقد فلان مع فلان عقد نكاح صحيح، وعقد بيع صحيح، حكمنا بصحة العقد، وإن لم نعلم عينه؛ فكذلك في مسألتنا مثله.

احتجّوا بأن العدل لو سئل عمن أرسل عنه فلم يعدله لم يجب العمل بخبره إذا لم يكن معروف العدالة؛ فكذلك حاله إذا أمسك عن ذكره وتعديله لأنه مع الإمساك عن ذكره غيره معدل؛ فوجب أن لا يقبل الخبر عنه.

والجواب: أن هذا غير مسلم؛ لأنه إذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن الثقات عنده كان تركه لذكره تعديلا له وتوثيقا لروايته؛ ولذلك لما علم من الحاكم أنه لا يحكم إلا بشهادة الثقات عنده، فإذا حكم بشهادة شاهدين علمنا توثيقه لهما ورضاه بهما، ولذلك لو قال: لا أرسل إلا عن ثقة، ثم عمن علم منه خلاف ذلك لكان المرسل فاسقا كاذبا.

احتجّوا بأن إرسال الراوي الخبر وترك ذكر من حدثه به، إذا علم من حاله ألا يرسل إلا عن ثقة أكثر ما فيه أنه ثقة عنده، وبمثابة أن يقول: حدثني العدل الثقة، ولا يجب علينا تقليده فيه، لأنه يجوز أن نعرفه بالفسق ونطلع من حاله على ما لو اطلع عليه المحدث لأسقط خبره.

والجواب: أن هذا يبطل به إذا قال: حدثني زيد العدل الثقة، فإنه يجب

علينا تقليده في ذلك ولا يستفصل معنى العدالة والثقة عنده، وإن جاز أن نعلم من حال ما هو عدالة عنده أنها ليست بعدالة ونبين للمعدل بالأدلة أنها ليست بعدالة، ولا معنى يوجب التزكية.

وجواب ثان: وهو أن باب الأخبار مبني على صحة التقليد في الرواية، ولذلك نقلد الراوي في قوله: حدثنا فلان، ونقلده في توثيقه إذا قال: هو ثقة، ونقلده في تفسيقه إذا قال: هو فاسق، فبطل ما تعلقوا به، انتهى.

الثاني عشر: في زيادة راوي الصحيح والحسن:

هي مقبولة ما لم يقع مخالفة لرواية من هو أوثق منه.

وإطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة محمول على تقييدهم الخبر المقبول بأن لا يكون شاذاً.

وليس نص إمامهم حيث قال: ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص، كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه. منافيا لإطلاقهم كما ظن.

زعماً أنه اقتضى أنه إذا خالف العدل أحدا من الحفاظ، فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا، وإنما يلزم قبولها من العدل الحافظ، لأن العدل غير الثقة الذي هو

العدل الضابط معا، وكلامه إنما هو في عدل لم يعرف ضبطه، وعلى قياس ما سبق: لا تقبل زيادة الضعيف إذا خالفت رواية الثقة.

هذا، وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رد الزيادة مطلقا، ونقل عن معظم أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه.

والمختار عند ابن الساعاتي وغيره من الحنفية: أنه إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف، كما لو نقل أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت، فزاد: وصلى.

فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق.

وإن اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد، لم تقبل.

وإن لم ينته فالجمهور على القبول، خلافا لبعض المحدّثين وأحمد في رواية.

وإن جهل حال المجلس، فهو بالقبول أولى مما إذا اتحد بذلك الشرط.

وأما إذا كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض.

وقال الجصاص الرازي في «الأصول» (٢/ ٥٥ - ٥٨): كان أبو الحسن الكرخي رحمه الله يذهب إلى أن راوي الحديث إذا كان واحدا، ثم اختلف الرواة عنه في زيادة ألفاظه ونقصانها: أن الأصل هو ما رواه الذي ساقه

بزيادة، وأن النقصان إنما هو إغفال من بعض الرواة، وذلك نحو ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال: «إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها، فالقول ما قال البائع، أو يترادان» ومن الناس من يروي هذا الخبر فلا يذكر فيه حال قيام السلعة بعينها، فالأصل فيه هو الأول، وحذف قيام السلعة إغفال من بعض رواته، وإنما كان ذلك من قبل أنه لما كان راوي الخبر واحدا لم يثبت عندنا أن النبي عليه السلام قال ذلك مرتين، ذكر في إحداهما حال قيام السلعة، ولم يذكرها في الأخرى؛ فلم يجز لنا إثبات ذلك؛ لأن فيه إثبات خبر الشك من غير رواية.

وأما إذا روي الخبر من النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين، أو ثلاثة، أو أكثر، فكان في ظاهر الحال دلالة: على أن النبي عليه السلام قد قال ذلك في أوقات مختلفة، وفي بعض ألفاظ الرواة زيادة، فالزيادة مقبولة، والخبر المطلق أيضا محمول على إطلاقه، وذلك نحو ما روى عمر رضي الله عنه، قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاع تمر، أو صاع شعير، على كلّ حرّ وعبد من المسلمين، فزاد في لفظ الحديث ذكر المسلمين.

وروى جماعة غيره عن النبي عليه السلام أنه قال: «أدّوا صدقة الفطر على كلّ حرّ وعبد، صغير وكبير». ولم يذكر فيه المسلمين، فهذان الخبران كل واحد منهما غير الآخر، فهما مستعملان جميعا، ولا يجوز لنا حمل

الخبر المطلق على الخبر المقيد بشرط الإسلام، لأن ظاهر ما وصفنا أن النبي عليه السلام قد قال هذا مرة وهذا مرة.

ونظيره أيضا: ما روى ابن عباس أن النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يقبض.

وروي في أخبار أخر من غير جهة ابن عباس: أن النبي عليه السلام نهى عن بيع ما لم يقبض، فاستعمل الخبرين، ولم يحمل الأمر على أنهما خبر واحد حذف منه بعض الرواة ذكر الزيادة.

ألا ترى: أن النبي عليه السلام قد أمر عتاب بن أسيد مبتدأ القول مطلقا حين بعثه إلى مكة، فقال: انههم عن أربع: بيع ما لم يقبض، وربح ما لم يضمن، وعن بيع وسلف، وعن شرطين في بيع، فدل على أنهما خبران قد قالهما النبي صلى الله عليه وسلم في وقتين.

فإن قيل: قد روي عن النبي عليه السلام: مسح ببعض رأسه، وفي خبر آخر: أنه مسح بجميع رأسه، فهلا أثبت الزيادة.

قيل له: هذه الزيادة ثابتة عندنا، إلا أنه على وجه الندب، لأن النبي عليه السلام لا يترك المفروض بحال. ويجوز أن يفعل المندوب في حال، ويتركه في آخر، فيقتصر على المقدار المفروض على وجه التعليم، وإذا روى بعض الصحابة حديثا رفعه إلى النبي عليه السلام، ثم روي ذلك الحديث عن ذلك الصحابي موقوفا عليه؛ فإن ذلك عندنا غير مفسد لرواية من رواه مرفوعا، بل هو مما يؤكد روايته التي رواها عن النبي عليه

السلام، ويوجب تأكيد روايته، ويكون دليلا على أنه رآه ثابت الحكم غير منسوخ.

وقوم من أصحاب الحديث يصنفون الرواة، فيجعلونهم طبقات، فإذا روى رجل من أهل الطبقة العليا حديثا قبلوا عليه زيادة من هو في طبقته، ولم يقبلوا عليه زيادة من هو دون طبقته.

وكذلك إذا أسند رجل من أهل الطبقة العليا حديثا إلى النبي عليه السلام، ووقفه رجل ممن هو دون طبقته كان عندهم مسندا، وإن وقفه من كان من أهل الطبقة العليا على الصحابي، ورفعه من هو في طبقة دونها، كان ذلك عندهم موقوفاً، ولم يكن مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك يقولون فيما يرسله واحد، ويسنده آخر، على هذا الاعتبار، ولا يعتبرون معارضتها للأصول ودلائلها، وإنما يصحّحون الروايات بالرجال فحسب، ولم نعلم أحدا من الفقهاء يعتبر في قبول أخبار الآحاد اعتبارهم.

وقال ابن الساعاتي في «نهاية الأصول» (ص ١٧٤، ١٧٥): إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف، كما إذا نقل أنه عليه السلام دخل البيت، فزاد: وصلى، فإن اختلف بالمجلس قبلت باتفاق، وإن اتحد وكان غيره قد انتهى

في العدد إلى حدّ لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تقبل، وإن لم ينته فالجمهور على القبول خلافا لبعض المحدثين وأحمد في رواية.

لنا: عدل جازم فوجب العمل بروايته، وعدم نقل الغير يجوز أن يكون لعروض شاغل أو اشتغال أو سهو أو نسيان فلم يقدح.

قالوا: لو عمل به لعمل مع الشك، فإن احتمال الغلط والسهو والوهم قائم في نقلها بل وتطلق الغلط على الواحد أكثر فكان أولى بالترك.

قلنا: تلك الاحتمالات أرجح؛ ولأن السهو فيما سمعه أكثر منه فيما لم يسمعه أنه سمعه وما رجح به زيادة عدد التاركين غير مطرود، ولو تساويا وهو من صور النزاع، وإن جهل حال المجلس فالقبول أولى، وإن كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض خلافا لبعض المعتزلة، ولو رواها العدل مرة وأهملها أخرى كتعدد الرواة، ولو أسند واحد وأرسل الباقون أو رفع وأوقفوه أو وصل وقطعوه، فالخلاف كالزيادة.

الثالث عشر: في قول التابعي الكبير، هل هو حجة:

اعلم أن قول التابعي الكبير حجة عندنا ما لم يعارض المرفوع إذا كان من تابعي ظهر فتواه في زمن الصحابة، وإبراهيم النخعي كذلك، فإنه وُلد في زمن الصحابة ومات في زمانهم.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٢٠: هو الإمام الحافظ، فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن

ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي، اليماني ثـم الكـوفي، أحد الأعلام، وهو ابن مليكة أخت الأسود بن يزيد.

وكان مفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما، وكان رجـلاً صـالحاً فقيهاً متوقياً، قليل التكلف وهو مختفٍ من الحجاج.

قال يحيى بن معين: مراسيل إبراهيم أحب إليّ من مراسـيل الـشعبي، قاله عباس عنه.

وقال أبو قطـن: حـدثنا شـعبة، عـن الأعمـش: قلـتُ لإبـراهيم: إذا حدّثني عن عبد الله فأسند، قال: إذا قلتُ:قال عبد الله، فقد سمعتُـه مـن غير واحد من الصحابة، وإذا قلتُ:حدثني فلان، فحدّثني فلان.

وقال سعيد بن جبير: أتستفتوني وفيكم إبراهيم؟

روى أسامة عن الأعمش، قال: كان إبراهيم صيرفي الحديث.

وعن شعيب بن الحبحاب، قال:كنتُ فيمن دفن إبراهيم النخعي ليلاً سابعَ سبعةِ أو تاسع تسعة، فقال: الشعبي: أدفنتم صاحبكم؟ قلت: نعـم. قال: أما إنه ما ترك أحداً أعلم منه، أو أفقه منـه، قلـت: ولا الحـسن ولا ابن سيرين؟قال: نعم، ولا من أهل البصرة ولا من أهل الكوفة، ولا مـن أهل الحجاز، وفي رواية: ولا من أهل الشام.

قال مغيرة: كنا نهابُ إبراهيم هيبة الأمير.

توفي وله تسع وأربعون سنة. مات سنة ست وتسعين.

وقال الشيخ النعماني في «الإعلاء» ٤/ ٢٥٩: وإنما كان أبو حنيفة ألزم الناس بمذهب إبراهيم لكون إبراهيم ألزم الناس بمذهب ابن مسعود وأصحابه، حتى كان رحمه الله لسانهم في عصره، فقول إبراهيم كأنه قول ابن مسعود وإن لم ينتبه إليه، لا سيما إذا كان فيما لا يدرك بالقياس، انتهى.

وقال محدّث الهند الشيخ ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة» ١/ ١١٥: وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة، وكان أحفظهم لقضايا عمر ولحديث أبي هريرة، وإبراهيم لسان فقهاء الكوفة، عبد الله بن مسعود وعلي وأصحابهما وشريح رضي الله عنهم، فإذا تكلما بشيء ولم ينسباه إلى أحد فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحاً أو إيماء ونحو ذلك، فاجتمع عليهما فقهاء بلدهما وأخذوا عنهما، وعقلوه، وخرجوا عليه، والله أعلم.

وقال في موضع آخر ١/ ١١٦: وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه لا يجاوزه إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه، دقيق النظر في وجوه التخريجات مقبلاً على الفروع أتم إقبال وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلنا فلخص أقوال إبراهيم وأقرانه من كتاب الآثار لمحمد، وجامع عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة وفي تلك اليسيرة أيضاً لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة، انتهى.

قلت: فيه نظر: فإن المذهب الحنفي ليس اسماً لأقاويل إبراهيم النخعي ونظرائه فقط، بل هو اسم للأصول والقواعد المعروفة، ثم التفريع والتخريج على هذه الأصول والقواعد المقررة في المذهب، وهذا القول يقوله من لم يمارس نصوص الإمام أبي حنيفة في مصادر الفقه المذهب الحنفي، مثل الكتب الستة: الأصل، والجامع الصغير، والكبير، والسير الكبير، والصغير، والزيادات، فلو جمعت من هذه الكتب باب واحد ليزيد على أقوال إبراهيم النخعي بكثير.

وقال الشيخ العلامة عبد الرشيد النعماني في كتابه «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ص٦٨: فهذا الكلام لا يليق برفيع جناب الإمام، كيف وفيه الحكم عليه بأنّ مكانه في الفقه مكان المتّبع، لم يأت بجديد، إلا في التخريج، وسرعة التفريغ، وهو متبع كل الأتباع، ناقل كل النقل لإبراهيم وأقرانه، لا يخرج عن آرائهم إلا فيما لا يكون لهم اجتهادٌ فيه، وإن خَرَج فإلى أقوال علماء الكوفة، أو ليفرّع أو يُخرّج على أقوال إبراهيم وأقرانه.

فهذا الكلام يجعل الإمام الأعظم مقلِّداً أو في حكم المقلّد المتّبع، ولا شك أن في هذا الحكم هضماً لمكان أبي حنيفة الذي هو إمام الأئمة، ومقتدى أكثر الأمة، والخلق كلهم عيالٌ عليه في الفقه، كما صرح به الإمام الشافعي رضي الله عنه.

وأما ما قال رحمه الله: وإن شئت حقيقة ما قلنا، فلخّص أقوال

إبراهيم من كتاب الآثار لمحمد وجامع عبد الرزاق...إلخ، فهذا دأبُهُ في تصانيفه، إذا أتى بدعوى يأتي بكلام يدهش الناظر.

فنحن بحمد الله قد طالعنا كتاب الآثار ولخّصنا أقوال إبراهيم النخعي رضي الله عنه ثم قايسناه بمذهب الإمام فوجدنا الإمام يجتهد كما اجتهد النخعي وأقرانه، ونراه في كثير من المواضع يترك رأي إبراهيم وراءه ظهرياً، وإن كان لا يُنكر أن لآراء إبراهيم النخعي أثراً خاصّاً في تفقيه الإمام أبي حنيفة واجتهاده، كما أن لآراء سعيد بن المسيب تأثيراً كبيراً في تفقيه الإمام مالك واجتهاده.

فهرس الموضوعات